

أضواء إسلامية

على عقيدة «ربيع المدخلي»،

وفكره

وقارن بين فكر: سيد قطب،

وبين فكر: ربيع المدخلي في

هدم الإسلام!

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله ورضاه

أَضْوَاءُ إِسْلَامِيَّةٍ

عَلَى عَقِيدَةِ «رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ»،

وَفِكْرِهِ

وَقَارِنَ بَيْنَ فِكْرِهِ: سَيِّدِ قُطْبٍ،

وَبَيْنَ فِكْرِهِ: رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ فِي

هَذَا الْإِسْلَامِ!

أَضْوَاءُ إِسْلَامِيَّةٍ

عَلَى عَقِيدَةِ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ»،

وَفِكْرِهِ

وَقَارِنَ بَيْنَ فِكْرِهِ: سَيِّدِ قُطْبٍ،

وَبَيْنَ فِكْرِهِ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ فِي

هَذَا الْإِسْلَامِ!

تَأْلِيفُ

الشيخُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ

فُؤَادِي بَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَمْرِي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزْ فَإِنَّكَ نِعَمَ الْمَعِينِ
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

(١) [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٢].

(٢) [النِّسَاءُ: ١].

(٣) [الْأَحْزَابُ: ٧٠-٧١].

* فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ: أَمْرٌ قَدَرِيٌّ لَا مَحَالَةَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هُود: ١١٨-١١٩].

لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ إِخْفَاءُ الْخِلَافِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَكُونُوا صُرَحَاءَ مَعَ أَنْفُسِهِمْ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ، وَأَنْ يَقُولُوا الْحَقِيقَةَ فِي الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ الَّتِي فِي السَّاحَةِ، وَلَا يَخْفُوا ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ إِنْ أَخَفُوا الْخِلَافَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ وَيَطْفُو عَلَى السَّطْحِ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ؛ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ.

لِذَلِكَ: يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنُوا الْخِلَافَ الَّذِي يَقَعُ بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَفَقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، عَلَى فَهْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

قُلْتُ: فَإِنْ فَعَلُوا، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِمْ وَالِاسْتِجَابَةِ لِلْحَقِّ.^(١)

* وَإِظْهَارُ الْأُمُورِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَاجِبٌ لِنَقِيصِ الْحُجَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَن بَيْنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الْأَنْفَال: ٤٢].

لِذَلِكَ: فَإِخْفَاءُ الْخِلَافِ الَّذِي أَظْهَرَهُ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ وَأَتْبَاعُهُ»، وَمَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ

(١) وَالْحَقِيقَةُ: أَنَّ الْعَامِلِينَ لِلْإِسْلَامِ مُخْتَلِفُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَمُخَالَفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

أَفْكَارٍ وَضَلَالَاتٍ مُهْلِكَاتٍ، فَأَرْبَابُهَا آفَاتٌ تَنْخُرُ مِنْهَجَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.
لِذَلِكَ: يَجِبُ أَنْ نُبَيِّنَ أَفْكَارَهُمُ الضَّالَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَنُطَالِبَهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِأَدَلَّةٍ عَلَى
دَعْوَاهُمْ وَأَفْكَارِهِمْ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].
* وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ فِي إِمْكَانٍ مَنْ شَاءَ أَنْ يَقُولَ مَا شَاءَ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَفَاسِدِ
أَشْيَاءٌ: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا
تَخْرُصُونَ (١٤٨) قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨ -
١٤٩].

فَكُلُّ قَوْلٍ يُعَدُّ سَاقِطًا مَرْفُوضًا حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ:
وَالدَّعَاوَى إِنْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا * بَيِّنَاتٍ أَصْحَابُهَا أَدْعِيَاءُ
* وَقَدْ أَظْهَرَ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيُّ» دَعَاوَى كَثِيرَةً لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا بِأَيِّ دَلِيلٍ، إِلَّا
التَّلْيِيسَ وَالتَّدْلِيسَ لِلأَدَلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى فَهْمِهِ السَّقِيمِ، وَبِسَبَبِ ذَلِكَ حَمَلَ
الشَّائِعَاتِ، وَالنُّزْهَاتِ وَالبِدَعِ الَّتِي تَهْدِمُ الْإِسْلَامَ، وَنَشَرَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.
* وَهَذَا مِنَ الْغِشِّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وَدِينِهِمْ، فَيَزِينُ لَهُمُ الْبَاطِلَ، وَيُزَخِرْفُهُ،
وَيُلَمِّعُهُ وَأَهْلُهُ، وَيُشَوِّهُ الْحَقَّ وَأَهْلَهُ، وَيَسْتَخْدِمُ وَسَائِلَ رَهْبَةٍ لِهَدْمِ الْإِسْلَامِ
وَالْمُسْلِمِينَ، قَدْ يَعْجِزُ عَنْهَا أَهْلُ البِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ الَّذِينَ سَبَقُوهُ فِي هَذَا الْمِضْمَارِ، وَيَنْفُذُ
خُطَطًا رَهْبِيَّةً، لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ الْبَاطِلَةِ: عَنْ طَرِيقِ «شَبَكَةِ سَحَابٍ» الْحَزْبِيَّةِ سَابِقًا.
* وَهَذَا مِنَ الْغِشِّ فِي الدِّينِ، وَهُوَ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْعِيَاذُ
بِاللَّهِ، وَلَقَدْ حَدَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْغِشِّ، وَتَبَرَّأْنَا مِنَ الْعُشَّاشِينَ.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ

غَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُسْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ٢٦)؛ فِي الْغُشِّ فِي الدِّينِ: (فَأَمَّا الْغُشُّ فِي الدِّيَانَاتِ، فَمِثْلُ الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ). اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ يَجِبُ تَعْرِيتُهُمْ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُمْ، وَلَا مَنَاصَ مِنْ كَشْفِ حَقَائِقِهِمْ دُونَ أَقْبَعَةٍ؛ لِكَيْلَا يَغْتَرَّ النَّاطِرُ إِلَيْهِمْ مِنْ وَرَاءِ الْجُدْرِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ عَلَى تَقْلِيصِ نُفُوذِهِمْ؛ لِيَتَجَنَّبَ سَبَابُ الْأُمَّةِ سَرَّهُمْ^(٢)، فَلَا يَنْخَدِعُوا بِمَا يُلْقَوْنَ مِنْ زُخْرَفِ الْقَوْلِ غُرُورًا.^(٣)

* وَنَحْنُ مُكَلَّفُونَ شَرْعًا بِالْأَخْذِ بِأَسْبَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْخِلَافِ، وَتَبْيِينَ الْمُحَقِّقِ مِنَ الْمُبْطَلِ، وَتَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ، رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ: «وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا» [أَلْ عِمْرَانُ: ١٠٣].
وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ * وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣٢٠).

(٢) فَمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الضَّلَالَاتِ، وَجَبَ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَعُقُوبَتُهُ عَلَيْهَا، بِالتَّحْذِيرِ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَنْ فِكْرِ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ وَاتِّبَاعِهِ»، لِخَطَرِهِمْ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّهُ كَلَّمَا كَانَتِ الْجَمَاعَةُ الضَّالَّةُ أَقْرَبَ إِلَى جَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَانَتْ أَخْطَرُ مِنْ سَابِقَتِهَا، فَهَذَا الرَّجُلُ يَجْعَلُ نَفْسَهُ: هُوَ وَجَمَاعَتُهُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَعَ انْحِرَافِهِمْ عَنْهُمْ، فَيَسَمِّي «بِالسَّلَفِيَّةِ»، وَ«أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»، زُورًا وَبُهْتَانًا، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ لِأَيِّ فَرْدٍ وَكَيْفَمَا كَانَ شَأْنُهُ أَنْ يَفْهَمَ غَيْرَ الْفَهْمِ السَّلَفِيِّ الصَّحِيحِ، وَمَنْ رَغِبَ عَنْهُ إِلَى مُبْتَدَعَاتِ الْخَلْفِ الْمَحْفُوفَةِ بِالْمَخَاطِرِ، وَغَيْرِ مَأْمُونَةٍ الْجَانِبِ - وَأَثَرَهَا فِي تَفْرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَشْتِيتِ شَمْلِهِمْ مَعْرُوفٌ لَا يُنْكَرُ، وَمَعْلُومٌ لَا يُجْحَدُ - فَهُوَ إِنْسَانٌ غَيْرُ كَامِلٍ الرُّشْدِ، قَدْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هُود: ٧٨].

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ مَا وَفَّقَ وَأَعَانَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ.

كَتَبَهُ:

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي اللَّهِ تَعَالَى

تَلَفُّظَ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِيِّ، عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛

«بِالْفَاضِلِ لَنَا تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ عَزَّ وَجَلَّ»

وَهَذَا فِيهِ سُوءُ أَدَبٍ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ لِلْفَاضِلِ «سَيِّدِ قُطَيْبٍ» فِي

اللَّهُ تَعَالَى. (١) (٢)

رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ يَتَلَفَّظُ كَعَادَتِهِ بِالْفَاضِلِ وَعِبَارَاتٍ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهَا فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّا لَا تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ مِنْهَا: مَا هُوَ خَطَأٌ: قَبِيحٌ صَرِيحٌ فِي اللَّفْظِ، وَفِي الْمَعْنَى، وَمِنْهَا: مَا هُوَ خَطَأٌ قَبِيحٌ فِي اللَّفْظِ.

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: (هُوَ بِنَفْسِهِ - يَعْنِي الشَّيْخَ ابْنَ بَازٍ - هَذَا كَلَامُهُ مُسَجَّلٌ، يَقُولُ: إِنِّي مَا قَرَأْتُ لِلْبَنَاءِ، وَالْمُودُودِيِّ، وَلَا شَيْءٍ، إِنْسَانٌ وَقْتَهُ كُلُّهُ مَشْغُولٌ بِقَضَايَا الْأُمَّةِ (٣)، مَا عِنْدَهُ فَرَاغٌ لِلْهَرَائِطِ هَذِهِ، حَنَا عِنْدَنَا وَقْتُ فَرَاغٍ تُتَابِعُ هَذِهِ الْبَلَايَاتِ).

(١) انْظُرْ: «ظِلَالُ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ج ٤ ص ١٨٤٦ و ١٨٥٢ و ٢١١١ و ٢١١٤)، وَ(ج ٦٦ ص ٤٠١٠)، وَ«مَعْرَكَةُ الْإِسْلَامِ وَالرَّأْسِمَالِيَّةِ» لَهُ (ص ٦١)، وَ«نَحْوُ مُجْتَمَعِ إِسْلَامِيٍّ» (ص ١٣٢).

(٢) وَلِلْعِلْمِ بَأَنَّ الْفَاضِلَ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ» أَشَدُّ فِي اللَّهِ تَعَالَى فِتْنَةً، وَقَدْ قَرَّرَ الْمَنْهَجُ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِيُّ فِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ: قَرِيبُ الْمَدْحَلِيِّ بِهَذَا الْمَنْهَجِ، يُعْتَبَرُ إِخْوَانِيًّا قُطَيْبِيًّا.

(٣) إِذَا كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقْتَهُ كُلُّهُ مَشْغُولٌ بِقَضَايَا الْأُمَّةِ، فَهُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَفْقَهُ الْوَاقِعَ، فَلِمَاذَا تَنَفَّى ذَلِكَ عَنْهُ، وَهَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْبَيِّنِ.

فَقَالَ السَّائِلُ: عَلَى قَوْلِكَ يَا شَيْخُ، رَاحَ يَقُولُونَ: الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ، مَا يَفْقَهُ
الْوَاقِعَ؟!.

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: (الشَّيْخُ يَفْقَهُ الْوَاقِعَ، لَكِنْ مَا يَفْقَهُ الْوَاقِعَ كُلَّهُ مِثْلُ:

الله!)^(١). اهـ

فَقَوْلُهُ: (لَكِنْ مَا يَفْقَهُ الْوَاقِعَ كُلَّهُ مِثْلُ: الله)؛ فَهَذَا التَّعْبِيرُ فِي أَنَّ اللَّهَ يَفْقَهُ الْوَاقِعَ
كُلَّهُ لَا يَلِيقُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا التَّعْبِيرُ قَبِيحٌ لَفْظًا وَمَعْنَى: مُخَالِفٌ لِعَقِيدَةِ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي إِطْلَاقِ الْأَلْفَافِ غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

* وَمَنْ تَأَمَّلَ التَّارِيخَ وَجَدَ أَنَّ مِنْ طَرَائِقِ الْمُبْتَدِعَةِ الْإِتْيَانَ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ
الْمُجْمَلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا تَكَلَّمَ بِهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ.

* إِذَا فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَبِّرَ، أَوْ يُخَاطَبَ اللَّهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَاتِ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ

الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ١٠٣)، وَ(ج ١٢ ص ١١٤)،
وَعَبَّرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ١٧٠): (...)

وَمَعْلُومٌ أَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَافَ لَا تَفِي بِمَا تَفِي بِهِ النُّصُوصُ مِنَ الْحُكْمِ وَالدَّلِيلِ وَحُسْنِ
الْبَيَانِ، فَتَوَلَّدَ مِنْ هِجْرَانِ أَلْفَافِ النُّصُوصِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى الْأَلْفَافِ الْحَادِثَةِ، وَتَعْلِيقِ
الْأَحْكَامِ بِهَا عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَالْأَلْفَافُ النُّصُوصِ عِصْمَةٌ

(١) «شَرِيطٌ مُسَجَّلٌ»، لِرَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ: «الْجُلْسَةُ الثَّالِثَةُ: مِنَ الْمُحَيِّمِ الرَّبِيعِ» الْوَجْهُ: (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٠ هـ».

وَحُجَّةٌ^(١)، بَرِيئَةٌ مِنَ الْخَطَا وَالتَّنَاقُضِ، وَالتَّعْقِيدِ وَالِاضْطِرَابِ). اهـ

* وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كُلِّهِ، تَرَى أَقْوَالَ وَفَتَاوَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الْمُقْتَفِينَ لِأَثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مُطَابَقَةً لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، يَتَحَرَّوْنَ ذَلِكَ غَايَةَ التَّحَرِّيِ، فَحَصَلَتْ لَهُمُ السَّلَامَةُ، وَمَنْ حَادَ عَنْ سَبِيلِهِمْ حَصَلَ لَهُ الْخَطَا وَالزَّلَلُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَإِطْلَاقُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةُ مِنْ سِمَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ فَافْطَنْ لِهَذَا.

وَلَقَدْ أَنْكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى كَ(الْفَقِيهِ، الْعَاقِلِ)، وَغَيْرِهَا، بِقَوْلِهِ فِي «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ١٨٤): (وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَهُ مِنْ كُلِّ صِفَةٍ كَمَالٌ أَحْسَنَ اسْمٍ وَأَكْمَلُهُ، وَأَتَمُّهُ مَعْنَى، وَأَبْعَدُهُ، وَأَنْزَهُهُ عَنْ شَائِبَةِ عَيْبٍ أَوْ نَقْصٍ، فَلَهُ مِنْ صِفَةِ الْإِدْرَاكَاتِ: الْعَلِيمُ الْخَيْرُ، دُونَ الْعَاقِلِ الْفَقِيهِ^(٢)، وَالسَّمِيعُ الْبَصِيرُ، دُونَ السَّامِعِ وَالْبَاصِرِ وَالنَّاطِرِ). اهـ

* هَذِهِ عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ، فَتَنَّبَهُ.

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ: (ثُمَّ لَا نُهَوِّنُ مِنْ أَمْرِ الشُّرْكِ... فَأَيُّ انْحِدَارٍ يَلْحَقُ هَذَا الْإِسْلَامَ مِنَ الْإِنْسَانِ مِنْ هَذَا؟!، أَنْ يَعْبُدَ الْقِرْدَةَ وَالْفَرْجَ، وَالصَّنَمَ وَالْحَجَرَ وَالشَّجَرَ؟!، هَذَا خَطِيرٌ مَا هُوَ سَادِجٌ هَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ، أَمْرٌ خَطِيرٌ جِدًّا، وَلِهَذَا أَدْرَكَ

(١) وَكَمْ أَخْطَأَ «رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ» الْإِخْوَانِيُّ، بَعْدَ التَّرَامِيهِ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَكَفَ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْحَادِثَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ!.

(٢) فَلَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى اسْمُ «الْفَقِيهِ»، أَوْ «الْفَقِيهِ بِفَقْهِ الْوَاقِعِ»!، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَنَّبَهُ.

خُطُورَتُهُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَأَرْسَلَ مِنْ أَجْلِهِ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ لَهُ الْكُتُبَ، وَأَرْسَلَ لَهُ كِرَامَ الْأَنْبِيَاءِ، أُولِي الْعِزِّ يُحَارِبُونَهُ^(١). اهـ

فَقَوْلُهُ: (وَبِهَذَا أَدْرَكَ خُطُورَتُهُ رَبُّنَا!)؛ فَهَذَا الْإِطْلَاقُ مِنْ إِطْلَاقَاتِ^(٢) أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَهَا سَبَبًا لِتَبْرِيرِ الْبِدْعِ، وَحَشْرِ مَقُولَاتِ أَهْلِهَا مَعَ، مَقُولَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ!.

* فَلَا دَرَاكَ لَمْ يُطْلِقْهُ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ، عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» (ج ١ ص ٦١٤): (فَالْمَعَانِي الثَّابِتَةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَجِبُ اثْبَاتُهَا، وَالْمَعَانِي الْمُنْفِيَّةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَجِبُ نَفْيُهَا، وَالْعِبَارَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعَانِي نَفْيًا وَاثْبَاتًا إِنْ وُجِدَتْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ، فَظَهَرَ مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ، رَتَّبَ عَلَيْهِ حُكْمَهُ، وَإِلَّا رَجَعَ إِلَيْهِ فِيهِ). اهـ

* وَأَيْنَ هَذَا مِنَ الْأَيِّمَةِ الرَّاسِخِينَ الَّذِينَ لَا يُطْلِقُونَ مَا لَمْ يُؤَثَّرْ مِنَ الْعِبَارَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - مُمْتَدِّحًا الْمُؤَفَّقَ ابْنَ قُدَّامَةَ -: (لَا يَرَى إِطْلَاقَ مَا لَمْ يُؤَثَّرْ مِنَ الْعِبَارَاتِ)^(٣). اهـ

(١) «شَرِيطُ مَسْجَلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، بِعُتْوَانٍ: «مُنَاطَرَةٌ عَنْ أَفْغَانِسْتَانَ»، الْوَجْهُ: (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٤ هـ».

(٢) فَيُطْلَقُونَ «الْحِسْمَ»، وَغَيْرَهُ، أَوْ يَصْعُقُونَ لَهُمْ قَوَاعِدَ بِدْعِيَّةٍ لَمْ تَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَجْعَلُونَهَا أَصْلًا فِي دَعْوَتِهِمْ.

(٣) «الدَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ٩٣١).

وَيَعْنِي: ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يُطْلَقُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ مَذْمُومٌ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، مُوَافِقٌ لِأَهْلِ الْبِدْعِ.

وَمِمَّا لَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا قَالَهُ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ بِقَوْلِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى مَنْ يَرْمِي دُعَاةَ التَّوْحِيدِ، بِأَنَّهُمْ دَرَاوِشٌ - فَقَالَ: (يَعْنِي رَبُّنَا دَرَوِشٌ؟!، وَالرَّسُولُ دَرَوِشٌ؟!): يَا جَمَاعَةُ، اتَّقُوا اللَّهَ، الْآنَ الَّذِي يُحَارِبُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ يَقُولُونَ: دَرَوِشٌ، وَهَذِهِ دَرَوِشَةٌ؟! ^(١). اهـ

فَقَوْلُهُ: (يَعْنِي رَبُّنَا دَرَوِشٌ؟!، وَالرَّسُولُ دَرَوِشٌ?!): ^(٢) فَهَذَا اللَّفْظُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي حَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، قَبِيحٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَدَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ ^(٣).
* وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ، وَنَهَيْهُمْ عَنْهَا.
وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ - وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى التَّكْفِيرِيِّينَ -: (الْآنَ الَّذِي يُنَاطِحُ الْحُكَّامَ عَمِيلٌ لَهُ، رَبُّنَا مَا نَاطِحَ الْحُكَّامِ!، وَلِمَاذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا كَانَ يُنَاطِحُ هَذِهِ الْمُنَاطَحَاتِ?!).

* أَهْوَلَاءِ أَهْدَى مِنَ اللَّهِ؟!، وَأَهْدَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «مُنَاطَرَةٌ عَنْ أَفْغَانِسْتَانَ»، الْوَجْهُ: (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٤ هـ».

(٢) لَوْ قَالَ خَصْمُ «الْمَدْحَلِيِّ»، ذَلِكَ فَمَاذَا سَيَفْعَلُ بِخَصْمِهِ؟، وَبِمَاذَا سَوْفَ يَتَّهِمُهُ بِالزُّنْدَقَةِ أَمْ بِمَاذَا؟!، وَطَرِيقَتُهُ مَعَ الْخُصُومِ مَعْرُوفَةٌ - عَرَفَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَهْلُ الْبِدْعَةِ! - وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى تَحْمِيلِ كَلَامِ خَصْمِهِ حَتَّى مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَسْوَأِ مَحْمَلٍ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَسْوَأِ الْأَحْكَامِ كَ «مُشَابَهَةِ الرَّافِضَةِ»، وَغَيْرِهَا.

(٣) وَمَاذَا يَقُولُ مُقْلِدُوهُ إِذَا سَمِعُوا مِنْ خَصْمِهِمْ هَذَا الْكَلَامَ، فَيَحْمِلُونَهُ أَخْبَثَ مَحْمَلٍ لِكَلَامِهِ.

وَالسَّلَامُ؟! (١) اهـ

فَقَوْلُهُ: (رَبُّنَا مَا نَاطَحَ الْحُكَّامَ)، فِيهِ سُوءُ آدَبٍ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْنَا أَنْ نُعْبِّرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمُنَاطَحَةِ سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ. (٢)
فَلَا نَصِفُ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَبِمَا ثَبَتَ وَصَحَّ، وَلَيْسَ بَابُ الْأَخْبَارِ مَفْتُوحًا: لِكُلِّ أَحَدٍ يُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ بِصِفَةٍ وَأَفْعَالِ الْحَيَوَانَاتِ (٣)، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَالْمَدْحَلِيُّ - كَمَا تَقَدَّمَ - أَتَى بِعِبَارَاتٍ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى سَيِّئَةً جِدًّا، تَشْمِزُ مِنْهَا قُلُوبُ الْمُؤَحِّدِينَ، وَتَقْشَعِرُ مِنْهَا جُلُودُ الْمُؤْمِنِينَ، وَ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مَرْيَمُ: ٩٠].

وَقَوْلُهُ: (وَلِمَادَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا كَانَ يُنَاطِحُ هَذِهِ الْمُنَاطَحَاتِ)؛ فَهَذَا لَفْظٌ سَيِّئٌ فِي حَقِّ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ، تَشْمِزُ مِنْهُ قُلُوبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَدْنَى آدَبٍ مَعَ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ سَيِّدِ الْخَلْقِ ﷺ، الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ:

(١) «شَرِيطٌ مُسَجَّلٌ» لِرَبِّيعِ الْمَدْحَلِيِّ، بِعُنْوَانِ «مَرْحَبًا يَا طَالِبَ الْعِلْمِ»، رَقْمُ: (١)، وَجْهٌ: (أ)، فِي سَنَةِ: (١٤٣٢هـ).

(٢) فَمَادَا يَقُولُ مُقَلِّدُوهُ هَلْ يُدَافِعُونَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُدَافِعُونَ عَنِ الْمَدْحَلِيِّ؟!، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى. وَلَكِنْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصَّف: ٥]. وَلَوْ قَالَ خَصْمُهُمْ بِذَلِكَ فَمَادَا يُرْمَى بِهِ بِالزَّنْدَقَةِ؟!.

(٣) فَلَفْظُهُ هَذَا قَبِيحٌ جِدًّا فِي حَقِّ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ، حَتَّى أَنَّ الْعَوَامَّ لَا يُعْبَرُونَ بِمِثْلِ تَعْبِيرِهِ هَذَا، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [الْقَلَمُ: ٤].

* وَإِطْلَاقُهُ النَّطْحَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ هَذَا فِيهِ سَبٌّ وَعَيْبٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ، لَهُ حُكْمٌ غَلِيظٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَعْرِفُهُ «رَبِّعُ الْمَدْخَلِيَّ» بِلَا شَكٍّ سَوَاءٌ شَعَرَ، أَوْ لَمْ يَشْعُرْ، إِذَا لَمْ يَتَرَجَّعْ عَنْهُ، وَقَدْ نَصَحَ وَبَيَّنَ لَهُ انْجِرَافُهُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ! ^(١)

وَقَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيَّ - وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى دُعَاةِ الْحَاكِمِيَّةِ -: (لَكِنْ مَا عُرِفَ، لَا حَاكِمَ، لَا حَاكِمَ إِلَّا اللَّهُ بَسْ، رَبِّي بَسْ عَسْكَرِي كَبِيرٌ، مَا يُعْبَدُ؟!، وَمَا فِيهِ عِبَادَةٌ؟!، نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ يُصَوِّرُ رَبِّي كَأَنَّهُ حَاكِمٌ كَبِيرٌ، كَأَنَّهُ بَسْ جَاءَ يَحْكُمُ). ^(٢) اهـ

فَتَأَمَّلْ: قَوْلُهُ - وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ - (رَبِّي بَسْ عَسْكَرِي كَبِيرٌ!)، وَقَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ بَسْ جَاءَ يَحْكُمُ!).

* فَهَذَا إِطْلَاقٌ قَبِيحٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ ذَلِكَ.

وَقَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيَّ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى إِخْوَانِي: (وَاللَّهُ أَنَا أَعْرِفُ وَاحِدًا مِنْ كِبَارِ الْإِخْوَانِ، يَقُولُ: نَحْنُ هَا نَهْتَفُ بِاسْمِ اللَّهِ، فَإِذَا وَصَلْنَا إِلَى الْكَرَاسِيِّ نَحُطُّ رَبَّنَا فِي أَيِّ: حِتَّةٍ! ...)

(١) وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ: «الصَّارِمُ الْمُسْئِلُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٧١٣-٧٥٤).

(٢) «شَرِيطٌ مُسَجَّلٌ» لِرَبِّعِ الْمَدْخَلِيَّ، بِعُنْوَانِ «شَرِّ فَتْحِ الْمَجِيدِ»، رَقْمٌ: (٢)، وَجْهٌ: (ب)، فِي سَنَةِ:

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ - مُعَلِّقًا -: وَاللَّهِ هَذَا الَّذِي حَكَى لِي، وَهُوَ صَادِقٌ، وَهَذَا
الْآنَ السُّودَانُ، خَلَاصٌ، انْتَهَى، اللَّهُ حَطُّوهُ فِي أَيِّ حَتَّةٍ، مَا أَذْرِي فِيهِ^(١). اهـ
* فَتَأَمَّلْ كَيْفَ أَنَّ «الْمَدْخَلِيَّ»، عِنْدَمَا حَكَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْمُنْكَرَةَ لَمْ يَكْتَفِ
بِنَكَارَتِهَا وَشِنَاعَتِهَا، بَلْ ذَكَرَهَا وَرَدَّدَهَا، بِدُونِ أَيِّ تَعْلِيلٍ وَتَبْيِينِ حُكْمٍ مِنْ يَتَلَفَّظُ
بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الزَّيْغِ.

* بَلْ أَصَافَ عَلَيْهَا كَلِمَةً: «مَا أَذْرِي فِيهِ»، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، هَكَذَا يُعَقَّبُ عَلَيْهَا
بِهَذَا الْأَسْلُوبِ الشَّيْعِ؟!، فَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، أَيْنَ مَنْ يُنَافِحُ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ،
وَأَنْبِيَائِهِ فِي رُدُّوهِ عَلَى «سَيِّدِ قُطْبٍ»؟!، هَلْ أَصَابَتْ: «الْمَدْخَلِيَّ» الْعُدْوَى؟!.

* ذَكَرَ أَحَدُ الَّذِينَ يَمْدَحُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ قَالَ فِيهَا:
وَكُنْتُ عَيْنَ الْقُدْسِ فِي أَزَلٍ يُسَبِّحُ الْكَوْنَ تَسْبِيحًا لِإِجْلَالِي
فَالْعَرْشُ وَالْفَرْشُ وَالْأَكْوَانُ أَجْمَعُهُ الْكُلُّ فِي سَعَتِي مُسْتَهْلَكٌ بِالِي
فَاسْتَنْكَرَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ بِتَعْبِيرٍ سَيِّئٍ فَبِيحٌ فِي حَقِّ
اللَّهِ فَقَالَ: (يَعْنِي الْكَوْنَ كُلُّهُ كَالرَّمْلَةِ فِي يَدِهِ، مَا هُوَ بِشَيْءٍ، هَذَا إِلَهٌ عَظِيمٌ، طَاحَ اللَّهُ،
مَاتَ اللَّهُ، مَا لَهُ وَجُودٌ، خَلَاصٌ، انْتَهَى، هُوَ سَيِّدُ هَذَا الْكَوْنِ).^(٢). اهـ

هَكَذَا يَصِفُ اللَّهُ تَعَالَى: «طَاحَ اللَّهُ، مَاتَ اللَّهُ، مَا لَهُ وَجُودٌ انْتَهَى!»، نَعُوذُ بِاللَّهِ،

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «الْعَقِيدَةُ أَوَّلًا»، وَجْهٌ: (ب)، فِي سَنَةِ: (١٤٣١هـ).

(٢) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «الْإِعْتِصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، رَقْمٌ (١)، وَجْهٌ: (ب)، فِي سَنَةِ:

وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى.^(١)

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ، فِي مُنَاقَشَةٍ دَارَتْ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ مِنَ الْإِمَارَاتِ، فِي بَيْتِهِ، بِمَكَّةَ: بِتَارِيخٍ: ٢٥ جُمَادَى الْآخِرَةِ ١٤٢٦ هـ، فِي مَسْأَلَةٍ وَقُوعِهِ فِي «الْإِرْجَاءِ»، فَغَضِبَ، وَقَالَ: (اللَّهُ مُرْجِيٌّ؟!، الرَّسُولُ مُرْجِيٌّ؟!، الصَّحَابَةُ مُرْجِيَّةٌ؟!). اهـ

هَكَذَا: وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ يُعَبِّرُ مِثْلَ هَذِهِ التَّعْبِيرَاتِ الْمُنْكَرَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، وَحَقِّ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ؟!

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ: (اللَّهُ مُوَفَّنَانُ)^(٢)! اهـ

إِضَافَةً الْمَدْخَلِيِّ: لِلَّهِ تَعَالَى: صِفَةُ اللِّسَانِ؟!^(٣)

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ: (يَا إِخْوَتَاهُ، حَذَرَ اللَّهُ كَثِيرًا مِنَ التَّفَرُّقِ، وَذَمَّ التَّفَرُّقَ) ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٩]، أَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُمْ يَا مُحَمَّدُ، يَا اللَّهُ إِذَا تَبَرَّأَ مِنْكَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ رَبَّنَا!، عَلَى قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ

(١) فَأَيْنَ مُقْلَدُوهُ عَنْ هَذِهِ الزَّلَّاتِ الشَّيْعَةِ... أَلَا يَنْصَحُوهُ... أَلَا يُسَيِّئُوا لَهُ... لَعَلَّهُ يَرْجِعُ وَيَتُوبُ... لِأَنَّهُ يُمَاطِلُ، وَيَرَاوِغُ: إِلَى أَنْ مَاتَ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

(٢) «شَرِيطٌ مُسَجَّلٌ» بِصَوْتِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، (الْإِنْتَرْنِت)، فِي سَنَةِ: ١٤٢٦ هـ.

(٣) وَقَدْ تَابَ «رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ» عَنْ ذَلِكَ لَكِنَّهُ يُمَاطِلُ وَيَسُبُّ، وَيَشْتُمُ السَّلَفِينَ الَّذِينَ عَرَفُوهُ بِأَخْطَائِهِ فِي الْمَنَهِجِ وَالْعَقِيدَةِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ يَشْكُرُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، بَدَلِ الْمُمَاطَلَةِ وَالشَّتْمِ وَالسَّبِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَفْعَلُ مَا يَقُولُ وَيَفْعَلُ. وَالسَّلَفُ كَانُوا يَشْكُرُونَ الَّذِي يُبَيِّنُ لَهُمْ أَخْطَاءَهُمْ، وَيَدْعُونَ لَهُ، بِخِلَافِ: رَبِيعِ الْحَاقِدِ الْمُعَانِدِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ الْآيَةُ كَيْفَ مَا نَخَافُ يَا إِخْوَتَاهُ^(١). اهـ
فَقَوْلُهُ: «عَلَى لِسَانِ رَبَّنَا»، هَذِهِ طَامَةٌ مِنْ طَوَامٍ: «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ»، لِأَنَّهُ لَمْ
يُثَبِّتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: صِفَةَ اللِّسَانِ لِلَّهِ تَعَالَى^(٢).
وَالْأَصْلُ: أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ بِمَا وَصَفَهُ الرَّسُولُ ﷺ، مِنْ
غَيْرِ تَعْطِيلٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا تَشْبِيهِ^(٣).
* وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ تَرُدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ تَعْلِيْقَ الْإِعْتِقَادَاتِ،
وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَحْكَامِ عَلَيْهَا يَجْرُ إِلَى أَقْوَالٍ بَاطِلَةٍ، وَيَتَوَلَّدُ مِنَ الشَّرِّ بِسَبَبِهَا مَا لَا
يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^{(٤) (٥)}.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى لِسَانِ رَبَّنَا»، مَاذَا تَظُنُّ لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ مِنْ مُخَالِفِيهِ حَتَّى
لَوْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟!، مَاذَا كَانَ سَيَقُولُ فِي حَقِّهِ...!
* فَلَوْ عَامَلْنَاهُ بِأُسْلُوبِهِ الْقَائِمِ عَلَى الشَّدَّةِ عَلَى خُصُومِهِ حَتَّى لَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «الشَّبَابُ وَمُسْكَاتُهُ»، وَجْهٌ: (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٢٩ هـ».
(٢) فَالْمَدْحَلِيُّ: هُنَا قَدْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَصْلِ مِنْ أَصُولِهِمْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَدْ
رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ لَكِنِّهِ بِمُطَالَعَةٍ وَاضِحَةٍ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ هَذَا الرَّجُوعُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ شَرَطًا مِنْ شُرُوطِ
التَّوْبَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّدْمِيرِيَّةِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ١٥).

(٤) وَانْظُرْ: «الرَّدَّ عَلَى الْبُكَرِيِّ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ١ ص ٦١٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ١٢ ص ١١٤)، وَ(ج ١٣
ص ٣٠٥)، وَ«تَقْرِيبَ التَّدْمِيرِيَّةِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٧٥).

(٥) وَقَدْ أَطْلَقَ أَهْلُ الْبِدْعِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ كَ (الْجِسْمِ وَالتَّحْيِيزِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ، فَتَنَبَّهَ.

السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ مِنَ الْقَذْفِ بِالْعِظَائِمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَرَمِينَاهُ هُنَا بِالْمُهْلِكَاتِ لَكِنْ يَأْبَى
الْمُؤْمِنُونَ، إِلَّا الْعَدْلَ وَالْإِنْصَافَ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

تَلَفُّظٌ: رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ الْحَدَّادِيُّ الْإِخْوَانِيُّ الْقُطَيْبِيُّ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ بِالْفَاضِلِ

لَنَا تَلِيْقٌ بِجَنَابِهِ! وَهُوَ رَسُولٌ كَرِيمٌ عَظِيمٌ!

وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ بِالْفَاضِلِ: سَيِّدُ قُطَيْبٍ، فِي عَدَمِ تَأْدُّبِهِ مَعَ الرُّسُلِ (١)

تَلَفُّظُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَا لَا يَلِيْقُ بِهِ:

قَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ، وَهُوَ يَذُمُّ مَنْ يَرْمِي دُعَاةَ التَّوْحِيدِ؛ بِأَنَّهُمْ دَرَاوِيْشُ: (يَعْنِي:

رَبَّنَا دَرَوِيْشٌ؟!، وَالرُّسُلُ: دَرَوِيْشٌ؟!، يَا جَمَاعَةُ اتَّقُوا اللَّهَ، الْآنَ الَّذِي يُحَارِبُ هَذِهِ

الْأَشْيَاءَ يَقُولُونَ: دَرَوِيْشُ، وَهَذِهِ دَرَوِشَةٌ!) (٢). اهـ

* وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: قَدْ اتَّهَمَهُ بِقَوْمِهِ بَعْدَةَ اتِّهَامَاتٍ كـ «سَاحِرٌ، وَمَجْنُونٌ

....إِلخ» عِنْدَمَا دَعَا إِلَى التَّوْحِيدِ.... فَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا جَمَاعَةُ اتَّقُوا

اللَّهُ، يَعْنِي رَبَّنَا سَاحِرٌ، وَشَاعِرٌ؟!)، حَاشَاهُ ﷺ، أَنْ يَقُولَ أَوْ يَتَلَفَّظَ بِذَلِكَ.

فَهَذِهِ الْأَفَاضُ: لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهَا عُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ (٣).

وَقَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ - وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الَّذِينَ يَرْمُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالْعِمَالَةِ -:

(١) انْظُرْ كِتَابَ: «التَّصَوُّيرُ الْفَنِّيُّ فِي الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ص ٣٣).

(٢) «سَرِيْطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِّعِ الْمَدْخَلِيِّ بِعُنْوَانٍ: «مُنَاطَرَةٌ عَنْ أَفْغَانِسْتَانَ»، وَجْهٌ (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٤هـ».

(٣) بَلْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهَا إِلَّا رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ الْقُطَيْبِيُّ، وَمَا أَكْثَرَ تَلَفُّظُهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ!، وَهِيَ تَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِ، وَلِذَلِكَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مِنْهَجٌ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَتَنَبَّهُ.

(الآن الَّذِي لَا يُنَاطِحُ الْحُكَّامَ عَمِيلٌ لِيهِ!، رَبُّنَا مَا نَاطِحَ الْحُكَّامِ؟!، وَلِمَاذَا رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ، مَا كَانَ يُنَاطِحُ هَذِهِ الْمُنَاطِحَاتِ؟!)(^(١)). اهـ

فَقَوْلُهُ: (وَلِمَاذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ يُنَاطِحُ هَذِهِ الْمُنَاطِحَاتِ؟؛ فَهَذَا يَحْرُمُ

عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: (الرَّسُولُ مَا كَانَ يُنَاطِحُ)، وَهُوَ تَعْبِيرٌ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الرَّسُولَ

الْعَظِيمَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - بِمَا لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ، وَلَا قَوْلُهُ!.

* هَلْ يَجُوزُ أَتْيَها الْمُقْلَدَةُ: «لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ» أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ، أَوْ يُعَبِّرَ عَنِ

الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ، بِالْمُنَاطِحَةِ!، سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ.



(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «مَرْحَبًا يَا طَالِبَ الْعِلْمِ»، رَقْمُ: (١)، وَجْهٌ: (أ)، فِي سَنَةِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
طَعَنَ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِيُّ فِي نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَمْيِهِ
لَهُ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْوَاقِعَ، وَأَنَّ الْهُدْهُدَ يَعْرِفُ الْوَاقِعَ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَهَذَا فِيهِ
مُشَابَهَةٌ: سَيِّدُ قُطَيْبٍ، فِي طَعْنِهِ فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.^(١)

لَقَدْ اسْتَدَلَّ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: فِي رَدِّهِ عَلَى أَهْلِ الْوَاقِعِ الَّذِينَ عَلَوْا فِي فَقْهِ الْوَاقِعِ
بِقِصَّةِ الطَّيْرِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ الْهُدْهُدِ:
﴿أَحْطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النَّمْلُ: ٢٢].
* فَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِ «رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ» أَنْ قَالَ - وَهُوَ غَيْرُ مُتَادِّبٍ مَعَ
الْأَنْبِيَاءِ -: (طَيْرٌ عَرَفَ الْوَاقِعَ، وَنَبِيُّ اللَّهِ مَا عَرَفَ الْوَاقِعَ!، هَلْ يَصِيرُ الطَّيْرُ أَفْضَلَ مِنْ
نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ)^(٢). اهـ

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: (نَبِيُّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ يَسْقُطُ لِأَنَّ الطَّيْرَ - مَا هُوَ إِنْسَانٌ - طَيْرٌ
عَرَفَ أَنَّ هُنَاكَ دَوْلَةً، وَفِيهَا شِرْكٌ، وَسُلَيْمَانُ وَاللَّهُ مَا يَدْرِي؟!، وَاللَّهُ مَا يَدْرِي^(٣))، أَنَّ

(١) انْظُرْ كِتَابَ: «التَّصْوِيرُ الْفَنِّي فِي الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ص ٣٣).

(٢) «شَرِيطُ مَسْجَلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، بِعُتُونِ: «الْعِلْمُ وَالِدِّفَاعِ عَنِ الشَّيْخِ جَمِيلِ الرَّحْمَنِ»، وَجْهٌ: (أ)، ي سَنَه:
«١٤٢٦هـ».

(٣) هَكَذَا يُقْسِمُ بِاللَّهِ أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَدْرِي، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ الْقَسَمُ مِنْهُ.... وَهَذَا فِيهِ طَعْنٌ وَتَنْقِصٌ
بِالْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ يَأْتُمُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَاتَ، وَلَمْ يَتَّبِعْ عَنْ ذَلِكَ.

هُنَاكَ دَوْلَةٌ تَمْلِكُهَا امْرَأَةٌ .. يَكْفِيهِ شَرَفًا - يَعْنِي الْهُدْهُدَا! - يَكْفِيهِ عَرَفَ مَنْهَجِ
الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ مِنْهُمْ سُلَيْمَانُ، وَهُوَ مَا كَانَ يَعْرِفُ الْوَاقِعَ مِثْلَ مَا نَدَّعِي الْآنَ، عَرَفْتُمْ؟،
أَنَا أَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ صَرَاحَةً؛ لِأَنَّنَا عَانَيْنَا مِنَ الْوَاقِعِ هَذَا مُعَانَاةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ،
أَصْبَحَ وَاللَّهِ طَاغُوتًا^(١). اهـ

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: (شُنُفَتِ الْعُصْفُورُ؟)، عَرَفَ الْوَاقِعَ أَكْثَرَ مِنْهُ - يَعْنِي:
سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَلْ هَذَا يَنْقُصُهُ^(٢). اهـ

* فَتَنَعَى عَنْ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْرِفَةَ الْوَاقِعِ، وَجَعَلَ الْهُدْهُدَا أَعْلَمَ مِنْهُ
بِكَثِيرٍ مِنَ الْوَاقِعِ، وَهَذَا فِيهِ طَعْنٌ فِي حَقِّ نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَدَمُ
التَّأَدُّبِ مَعَهُ.

* وَهَذَا تَعْيِيرٌ سَيِّئٌ فِي حَقِّ نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.... فَلَا يَجُوزُ لِأَيِّ
مُسْلِمٍ إِطْلَاقُ هَذَا التَّعْيِيرِ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ حَسَنًا.

وَهَلْ كَوْنُ الْهُدْهُدَا عَرَفَ بَعْضَ مَا فِي مَمْلَكَةِ سَبَأٍ يَكُونُ بِهِذَا قَدْ عَرَفَ الْوَاقِعَ
أَكْثَرَ مِنْ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ... إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ الْأَوَابِدِ!

* وَلَقَدْ عَبَّرَ الْهُدْهُدَا بِعِبَارَةٍ أَدَقَّ وَأَلْتَقَى مِنْ عِبَارَةِ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ» فَإِنَّهُ ادَّعَى
أَنَّهُ عَرَفَ شَيْئًا، لَمْ يَعْرِفْهُ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا التَّعْيِيرُ أَحْسَنُ مِنْ تَعْيِيرِ: «رَبِيعِ

(١) «الْمُصَدَّرُ السَّابِقُ».

(٢) «الْمُصَدَّرُ السَّابِقُ».

الْمَدْخَلِيِّ»^(١)، وَهَذَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ «رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ»، فَتَنَبَّهَ.
قُلْتُ: وَهَذَا مِنْهُجُ «سَيِّدِ قُطْبٍ» فِي طَعْنِهِ فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَتَنَبَّهَ.



(١) فَهَلْ نَقُولُ بِأَنَّ هَذَا الْهُدْهَدَ أَعْرَفُ بِالتَّغْيِيرِ مِنْ: «رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ الْقُطَيْبِيِّ»؟!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
طَعَنَ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِيُّ، فِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَمِيهِ لَهُ
بِالْعَجْزِ فِي السِّيَاسَةِ^١، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ فِي حَقِّ جَبْرِيلَ الْقَوِيِّ
الْأَمِينِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ - مُعَلِّقًا عَلَى الْخَوْضِ فِي غَمَارِ السِّيَاسَةِ الْعَصْرِيَّةِ -:
(هَذِهِ طَبِيعَةُ الْبَشَرِ، مَا كُلُّ النَّاسِ مِثْلُ: ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمَا كُلُّ النَّاسِ مِثْلُ: أَحْمَدَ
وَالْبُخَارِيِّ، النَّاسُ كَابِلِ مِئَةٍ، لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً، فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ.
* أَمَّا الْآنَ فِي الْمَلِئُونَ لَا تَجِدُ رَاحِلَةً، كَيْفَ تَكَلَّفُوا الْوَاحِدَ يَعْرِفُ الْعُلُومَ
الشَّرْعِيَّةَ، وَيَتَقَنُّهَا كُلُّهَا، وَيَخُوضُ فِي بُحُورِ السِّيَاسَةِ إِلَى آخِرِهِ، يُمَكِّنُ: جَبْرِيلُ
يَعْجِزُ عَنْ هَذَا^(١)، وَاللَّهُ سَلِيمَانُ هَذَا نَبِيِّ، شُوفَ الْعُصْفُورَ عَرَفَ الْوَاقِعَ أَكْثَرَ مِنْهُ!،
هَلْ هَذَا يَنْقُصُهُ؟!، يَنْقُصُهُ هَذَا؟!). اهـ

هَكَذَا: يَقُولُ عَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِنَّهُ يَعْجِزُ عَنِ السِّيَاسَةِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؟! .
قُلْتُ: وَهَذَا مِنْهُجٍ «سَيِّدِ قُطْبٍ» فِي طَعْنِهِ فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.



(١) هَكَذَا يَصِفُ الْأَمِينُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْعَجْزِ فِي السِّيَاسَةِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؟!، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالْقُوَّةِ فِي كُلِّ مَا
عَلَّمَهُ اللَّهُ. قَالَ تَعَالَى عَنْ جَبْرِيلَ: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التَّكْوِينُ: ٢٠]؛ فَالْمَدْخَلِيُّ: هُنَا مُخَالَفٌ
لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الشُّرْكَ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ رَبِيعًا الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِيَّ الْقُطَيْبِيَّ، يَجْعَلُ الْفَضْلَ الْأَوَّلَ
وَالْأَخِيرَ: سَفَرِ الْحَوَالِي السُّرُورِيِّ، وَلَيْسَ الْفَضْلَ الْأَوَّلَ وَالْأَخِيرَ: لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
وَهَذَا مِنَ الشُّرْكَ الْبَيِّنِ، وَهَذَا فِكْرُ: سَيِّدِ قُطَيْبٍ.^(١)

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ؛ وَهُوَ يَمْدَحُ: سَفَرَ الْحَوَالِي قَدِيمًا: (الْفَضْلُ الْأَوَّلُ
وَالْأَخِيرُ فِي هَذَا الْحَشْدِ الطَّيِّبِ الْمُبَارَكِ، إِنَّمَا هُوَ: لِفَضِيلَةِ أَخِينَا سَفَرِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ الْحَوَالِي، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا).^(٢) (٣) اهـ

فَقَوْلُهُ: (الْفَضْلُ الْأَوَّلُ وَالْأَخِيرُ لِفَضِيلَةِ: أَخِينَا سَفَرِ الْحَوَالِي!)؛ هَذَا
مِنَ الشُّرْكَ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، فَإِنَّ الْفَضْلَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى.
* لِأَنَّ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: فِي هَذَا هُوَ أَنَّ الْفَضْلَ كُلَّهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الْحَدِيدُ: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النَّحْلُ: ٥٣].

* وَاعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَنْ يَقُولَ: الْفَضْلُ لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ لِأَخِينَا، وَاللَّهُ

(١) أَنْظَرُ كِتَابَ: «ظِلَالِ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ج ٤ ص ٢١١٤).

(٢) شَرِيطٌ مُسَجَّلٌ لَهُ بِعُنْوَانٍ: «أَهْلُ الْحَدِيثِ وَمُصَابِ أَفْغَانِسْتَانَ»، وَجِهَ (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٠ هـ».

(٣) وَهَذَا يُبَيِّنُ بَأَنَّ «رَبِيعًا الْمَدْخَلِيَّ»، كَانَ مَعَ الْإِخْوَانِ وَالسُّرُورِيِّ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَقَدْ رَجَعَ إِلَى إِخْوَانِيَّتِهِ
الْقَدِيمَةِ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَنْهَجِ الْإِخْوَانِيِّ، فَرَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ يُعْتَبَرُ إِخْوَانِيًّا قُطَيْبِيًّا، فَافْهَمُوا هَذَا تَرَشُّدًا.

الْمُسْتَعَانُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَعْنَى: كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ
ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ رَبِّعًا الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِي يُخِلُّ بِمَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ)، وَيَشْرَحُهَا بِشَرْحٍ بَاطِلٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْحُلُولِيَّةِ وَالْحَزْبِيَّةِ، الْحَرَكِيَّةِ
الْإِخْوَانِيَّةِ، وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ بِتَفْسِيرِ سَيِّدِ قُطَيْبٍ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ^(١)، وَالْإِخْوَانِ
الْمُسْلِمِينَ

قَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْرَحَهَا لَهُ، أَدْخَلَ فِيهَا الْحَاكِمِيَّةَ، أَدْخَلَ
فِيهَا الْوَلَاءَ وَالْبِرَاءَ، وَأَوَّلَ مَا يَدْخُلُ فِيهَا: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَيْ عِبَادَةَ هَذِهِ الْأَصْنَامِ،
عِبَادَةَ الْمَلَائِكَةِ، عِبَادَةَ الْأَنْبِيَاءِ، عِبَادَةَ الْأَشْجَارِ، عِبَادَةَ الْأَحْجَارِ، الَّتِي كَانَ يَعْبُدُهَا
الْمُشْرِكُونَ) ^(٢) اهـ

فَقَوْلُهُ: (لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ)، قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْحُلُولِيَّةِ، وَتَفْسِيرُ الْإِخْوَانِيِّينَ
الْحَرَكِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ بَأَنَّ تَفْسِيرَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، بِهَذَا الْمَعْنَى هُوَ
تَفْسِيرُ أَهْلِ الْبِدْعِ. ^(٣)

وَفِي هَذَا سُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ: يَقُولُ:

(١) انْظُرْ: كِتَابَ «الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ص ٢٠)، وَ«ظِلَالُ الْقُرْآنِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٠٠٥-١٠٠٦)،
و(ج ٤ ص ٢١١٤)، وَ(ج ٥ ص ٢٧٠٧).

(٢) «شَرِيطُ مَسْجَلٍ» لِرَبِّعِ الْمَدْخَلِيَّ بِعُنْوَانٍ: «مُنَاطَرَةٌ عَنْ أَفْغَانِسْتَانٍ»، وَجْهٌ (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٤ هـ».

(٣) وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ بِأَنَّ «رَبِّعًا الْمَدْخَلِيَّ» فِي شَرْحِهِ لِلْعَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْمَنْهَجِ صَعِيفٌ، وَالضَّعْفُ بَيْنَ عَلَيْهِ.
وَلِذَلِكَ كَيْفَ لَوْ شَرَحَ الْعَقِيدَةَ الْوَاسِطِيَّةَ وَغَيْرَهَا، فَمَاذَا يَخْرُجُ مِنْهُ مِنْ أَخْطَاءٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

مُحَمَّدٌ قُطِبٌ فِي كِتَابِهِ: (حَوْلَ تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ)، فِي مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ أَيُّ: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَاكِمَ إِلَّا اللَّهُ، فَهَلْ هَذَا التَّفْسِيرُ صَحِيحٌ؟! .
فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، بَيَّنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ وَبَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النَّحْلُ: ٣٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البَيِّنَةُ: ٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزُّحْرُفُ: ٢٦-٢٧].
هَذَا هُوَ مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٥٦]، وَقَالَ ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَفِي رِوَايَةٍ - إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٣٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٠٦).

* فَبَيَّنَ ﷺ: أَنَّ مَعْنَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ كُلِّهَا، لَا بِالْحَاكِمِيَّةِ فَقَطْ.

فَمَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ أَيُّ: لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ، وَهُوَ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَيَدْخُلُ فِيهَا تَحْكِيمُ الشَّرِيعَةِ، وَمَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ... أَمَّا تَفْسِيرُهَا بِالْحَاكِمِيَّةِ، فَتَفْسِيرٌ قَاصِرٌ، لَا يُعْطَى مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَأَمَّا تَفْسِيرُهَا

بِأَنَّ: (لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ)، هَذَا تَفْسِيرٌ بَاطِلٌ، لَيْسَ قَاصِرًا فَقَطْ... وَتَفْسِيرُهَا بِأَنَّ: (لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ)، تَفْسِيرٌ بَاطِلٌ^(١) أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ عَلَيْهِ وَحْدَةُ الْوُجُودِ^(٢)، فَهَناكَ مَعْبُودَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْقُبُورِ فَهَلْ عِبَادَتُهَا عِبَادَةٌ لِلَّهِ؟!

وَالْوَاجِبُ: أَنْ يُقَالَ: (لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ)؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [لُقْمَانُ: ٣٠]. اهـ
إِذَا فَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: (لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ).

وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ: نَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَقِيدَةُ: «رَبِّيعِ الْمَدْخَلِيِّ»، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي أَخْطَاءٍ عَظِيمَةٍ فِي التَّوْحِيدِ، وَالْعَقِيدَةِ، وَالْمَنْهَجِ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَرَجَعَ عَنْهَا، وَمَاتَ وَلَمْ يَتَرَجَعْ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.^{(٣)(٤)}



(١) وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ «رَبِّيعَ الْمَدْخَلِيِّ»، عَقِيدَتُهُ ضَعِيفَةٌ، وَقَعَ فِي أَخْطَاءٍ فِي التَّوْحِيدِ وَفِي الصِّفَاتِ وَفِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالتَّنَازُلِ عَنِ الْأُصُولِ وَفِي الْفَاطِ بِشُرْكِيَّةٍ، وَفِي الْفَاطِ بِاطِلَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَرَاهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) فَالْمَدْخَلِيُّ: وَقَعَ فِي عَقِيدَةِ الصُّوفِيَّةِ الْحُلُولِيَّةِ، وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ «رَبِّيعَ الْمَدْخَلِيِّ» مُنْكَرَاتُهُ أَعْظَمُ مِنْ مُنْكَرَاتِ: أَبِي الْحَسَنِ الْمَأْرِبِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، وَعَدْنَانَ عُرْعُورَ، وَمُحَمَّدِ الْمَغْرَاوِي، وَغَيْرِهِمْ.

(٣) وَكَذَلِكَ لَا يُسْنَعُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِذَا أَخْطَئُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَخْطَاءَهُ أَعْظَمُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُبَدِّعُ أَحَدًا مِنْهُمْ، أَوْ يُخْرِجُهُ مِنْ دَائِرَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

(٤) وَكَذَلِكَ: يَتَبَيَّنُ ضَعْفُهُ فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي جِهَادِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ رَبِيعًا الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِيَّ الْقُطَيْبِيَّ، يَنْفِي عَنْ جَمِيعِ
الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: جِهَادَهُمْ أَعْدَاءَهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ بِالسُّيُوفِ
وَهَذَا قَوْلُ الشُّيُوعِيِّينَ الْمُلْحِدِينَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْجِهَادَ الْإِسْلَامِيَّ مُطْلَقًا

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: (الْعَقِيدَةُ الَّتِي جَاءَ بِهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ - وَكَانَ جِهَادُ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَجْلِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ، مَا كَانَ عَنْدهُمْ جِهَادٌ سُيُوفٍ،
مَا عَنْدهُمْ؟، كَانَ عَنْدهُمْ دَعْوَةٌ، فَابْتَلَاهُمُ اللَّهُ بِالْكَفَرَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَكَانَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْصُرُ الرَّسُولَ: بِإِهْلَاكِ قَوْمِهِ، أَهْلَكَ قَوْمَ نُوحٍ مِنْ أَجْلِ الْعَقِيدَةِ،
وَلِأَجْلِ التَّوْحِيدِ) (١) اهـ

هَكَذَا: يَنْفِي رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: عَنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، جِهَادَهُمْ
أَعْدَاءَهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ بِالسُّيُوفِ، وَادَّعَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَرَهُمْ، بِإِهْلَاكِ أَقْوَامِهِمْ
فَقَطْ!.

* وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فَاضِحٌ، وَتَخَبُّطٌ
فَاضِحٌ. وَهَذَا يَدُلُّكَ أَنَّ «رَبِيعًا الْمَدْخَلِيَّ»، يَجْهَلُ أَشْيَاءَ مَنْهَجِيَّةً فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.
* إِذَا فَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَى الْعُلَمَاءِ؛ لِيُصَحِّحَ عَقِيدَتَهُ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ قَبْلَ

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «مُنَاطَرَةٌ عَنْ أَفْغَانِسْتَانٍ»، وَجْهٌ: (أ)، فِي سَنَةِ: «١٤٣٤ هـ».

الْمَمَاتِ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحْلُ: ٤٣]، وَلَمْ يَتَّبِعْ مِنْ أَفْكَارِهِ، إِلَى أَنْ مَاتَ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

* وَهَذَا فِيهِ جَهْلٌ بِالشَّرِيعَةِ... نَعَمْ هُنَاكَ مِنَ الرَّسُلِ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قَوْمَهُ... وَهُنَاكَ مِنَ الرَّسُلِ مَنْ قَاتَلَ قَوْمَهُ فِي الْجِهَادِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا ثَبَتَ عَنْ يُوْشَعَ بْنِ نُونٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالنَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِهِمْ.

وَلِذَلِكَ: لَا يُسَوِّغُ لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقُ عَنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، قَوْلُهُ ﷺ: (أُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي) ^(١).

فَالْحَدِيثُ: دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ الْقِتَالِ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْغَنَائِمَ مَا حَلَّتْ لَهُمْ، وَلَا غَنَائِمَ إِلَّا بَعْدَ تَشْرِيعِ الْجِهَادِ بِالسَّيْفِ!.



(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَرَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: أَذْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِطْلَاقِهِ هَذَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ رَبِّعَا الْمَدْخَلِيِّ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِي يَدْعِي أَنَّهُ يَرَى اللَّهَ
تَعَالَى بِقَلْبِهِ فِي الْيَقِظَةِ، بَلْ عِنْدَهُ كُلُّ مَنْ يُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ يَرَاهُ
بِقَلْبِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الصُّوفِيَّةِ أَتْبَاعِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ لِلْفَاضِلِ سَيِّدِ
قُطَيْبٍ^(١)، فِي وَحْدَةِ الْوُجُودِ

قَالَ السَّائِلُ: لِرَبِّعِ الْمَدْخَلِيِّ: هَلْ صَحِيحٌ أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي الْعَقِيدَةِ؟
قَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ: (لَا، لَا، لَا)، قَالَ السَّائِلُ: لَكِنْ يَقُولُونَ: اخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَا
النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ فِي الْمِعْرَاجِ؟، قَالَ الشَّيْخُ رَبِّعٌ: اخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ؟!^(٢)
قَالَ السَّائِلُ: لَا.

قَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ: اخْتَلَفُوا فِي جُزْئِيَّةٍ.
قَالَ السَّائِلُ: هَذَا مَا يَكُونُ فِي الْعَقِيدَةِ يَا شَيْخُ؟
قَالَ رَبِّعُ الْمَدْخَلِيُّ: لَا، نَحْنُ مَا نَقُولُ: اخْتَلَفُوا، مَا يَحِقُّ لَنَا أَنْ نَقُولَ: اخْتَلَفُوا
فِي الْعَقِيدَةِ، ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: رَأَاهُ بِقَلْبِهِ، وَعَائِشَةُ تَقُولُ: مَا رَأَاهُ، فَهُمْ مُتَّفِقُونَ:
مَا رَأَاهُ بِعَيْنِهِ.

أَمَّا الرُّؤْيَا بِالْقَلْبِ: أَنَا أَرَى اللَّهَ بِقَلْبِي، أَنْتَ مَا تَرَى رَبَّكَ بِقَلْبِكَ؟!.

(١) أَنْظَرُ: كِتَابُ: «ظِلَالِ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ج ١ ص ٧٥)، وَ (ج ٦ ص ٣٤٧٩ وَ ٣٤٨٠ وَ ٤٠٠٢ وَ ٤٠١٢).

(٢) لَمْ يَعْرِفْ كَيْفَ يُحَرِّرُ الْمَسْأَلَةَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَتَكَلَّمَ السَّائِلُ كَلِمَاتٍ لَا تُفْهَمُ.

فَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَتَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؟.

قَالَ السَّائِلُ: نَعَمْ.

فَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: فَهَذِهِ الرُّؤْيَةُ الْقَلْبِيَّةُ^(١). اهـ

فَقَوْلُهُ: (أَمَّا الرُّؤْيَةُ بِالْقَلْبِ: أَنَا أَرَى اللَّهَ بِقَلْبِي، أَنْتَ مَا تَرَى رَبَّكَ بِقَلْبِكَ....

تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَتَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ.... فَهَذِهِ الرُّؤْيَةُ الْقَلْبِيَّةُ).

* فَهَذَا كَلَامُ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ: مِمَّا يَدُلُّ بِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُجَازَفَاتٌ فِي الْعَقِيدَةِ، لَمْ

تُعْرِفَ إِلَّا الْآنَ، عِنْدَمَا فَتَشَ طَلَبَهُ الْعِلْمُ فِي كُتُبِهِ وَأَشْرَطَتِهِ، وَالتَّيُّ بِهَا يَخْرُجُ عَنْ

عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، إِذَا لَمْ يَتَرَجَّعْ وَيَتَبَّعْنَهَا، بَلْ يَتَرَجَّعْ عَنْ مَنْهَجِهِ

الْجَدِيدِ فِي التَّعَاوُنِ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَعَدَمِ هَجْرِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِلَّا يَلْحَقُ بِهِمْ وَلَا

كَرَامَةً، لِأَنَّهُ الْآنَ دَاعِيَةٌ إِلَى هَذِهِ الْمُنْكَرَاتِ الضَّالَّةِ الْبِدْعِيَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ،

وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيْضًا هَذِهِ الرُّؤْيَةَ الْقَلْبِيَّةَ فِي

«الْفَتَاوَى» (ج ٥ ص ٢٥١ و ٤٩٢).

وَقَدْ بَدَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ يَرَى

اللَّهَ بِفُؤَادٍ - يَعْنِي بِقَلْبِهِ - قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (رُؤْيَتُهُ ﷺ

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «الْجَلْسَةُ الرَّابِعَةُ فِي الْمُخَيِّمِ الرَّبِيعِيِّ»، وَجْهٌ: (أ) فِي سَنَةِ:

رَبُّهُ بَعَيْنِي رَأْسَهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ، لَا أَحْمَدَ وَلَا غَيْرَهُ، لَكِنْ ثَبَتَ عَنِ الصَّحَابَةِ - كَأَبِي ذَرٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - : أَنَّهُ رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ؛ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: أُتَكَرَّتْ رُؤْيَا الْعَيْنِ، فَلَا مَنَافَاةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا عَلَى قَوْلَيْنِ.

فَمَنْ قَالَ: لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ضَالٌّ.

وَمَنْ قَالَ: يُرَى فِي الدُّنْيَا، بِالْفُؤَادِ لِعَیْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ.

وَمَنْ قَالَ: (إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَاهُ بَعَيْنُهُ فَهُوَ غَالِطٌ). اهـ

فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، بِتَبْدِيعٍ وَتَضْلِيلٍ مَنْ قَالَ بِالرُّؤْيَا الْقَلْبِيَّةِ، كَمَا قَالَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ الْمُبْتَدِعُ.

* وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ «رَبِيعَا الْمَدْحَلِيِّ»، غَيْرُ مُتَقِنٍ، لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَحْكَامِ كَثِيرَةٍ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ.

* وَيَا تَرَى مَاذَا سَيَقُولُ مُقَلِّدُوهُ فِي هَذِهِ الطَّامَاتِ فِي الْعَقِيدَةِ؟، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

* إِنَّ الْمَرْءَ لَيَخْجَلُ مِنْ هَذِهِ الْمُجَازَفَاتِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ طَالِبِ عِلْمٍ؛ فَكَيْفَ

إِذَا صَدَرَتْ مِمَّنْ يُوصَفُ بِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مِنْ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْ اللَّجَنَةِ الدَّائِمَةِ وَالْإِفْتَاءِ، وَغَيْرِهِمْ!.

* وَهَذِهِ مِنْ مُعْتَقَدَاتِ: «الصُّوفِيَّةِ الْحُلُولِيَّةِ» الْمُنْحَرِفَةِ، وَهَذَا التَّقْصِيرُ

الْفَاضِحُ مَوْجُودٌ عِنْدَهُ فِي أُمُورٍ عَقَدِيَّةٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَدْ قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ نَاصِحًا: (وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكَلَامِ إِمَامٍ،
لِنُصْرَةِ مَا فِيهِ مِنْ بَاطِلٍ)^(١). اهـ



(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، بِعُنْوَانٍ: «وَقَفَاتٍ فِي الْمَنْهَجِ»، رَقْمُ (١)، وَجْهٌ: (أ)، فِي سَنَةِ: ١٤٣١هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ رَبِيعًا الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِيَّ، يُشَكِّكُ فِي مَنْهَجِ

الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ

نَقَلَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: كَلَامَ سَلْمَانَ الْعُودَةِ، قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَهْمَا جَلَّتْ وَعَظُمَ شَأْنُهَا لَيْسَتْ مَعْصُومَةٌ عَنِ التَّقْصِيرِ وَلَا مَحْفُوظَةٌ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ). اهـ

فَعَلَّقَ عَلَيْهِ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ؛ بِقَوْلِهِ: (أَقُولُ: أَوَّلًا: إِنَّا لَا نَدَّعِي، وَلَا نَعْتَقِدُ عِصْمَةَ أَحَدٍ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَلَا غَيْرَهَا!)^(١). اهـ

فَهَكَذَا: يُطْلَقُ بَأَنَّ: الطَّائِفَةَ النَّاجِيَةَ الْمَنْصُورَةَ: كُلُّهَا غَيْرُ مَعْصُومَةٍ، أَيُّ: مِنْ الْمُمْكِنِ بَزْعِمِهِ أَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى بَاطِلٍ، وَتَقَعَ فِي ضَلَالٍ وَتَقْصِيرٍ؟!

* وَقَدْ سَلَّمَ «رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ» لِكَلَامِ سَلْمَانَ الْعُودَةِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* نَعَمْ أَحَادُ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ: غَيْرُ مَعْصُومِينَ، وَكُلُّ يُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ؛

إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ النَّاجِيَةُ الْمَنْصُورَةُ: فَهِيَ مَحْفُوظَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الضَّلَالِ

وَالْتَقْصِيرِ، وَمِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ يَا رَبِيعُ.

(١) «أَهْلُ الْحَدِيثِ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ» لِرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ (ص ٢٠).

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾
[الْحَجَرُ: ٤٢] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ
يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النَّحْلُ: ٩٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى
بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الْأَسْرَاءُ: ٦٥].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٣
ص ٩٨): (وَالْحَقُّ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ: لَمْ يَتَفَقُوا قَطُّ عَلَى خَطَأٍ). اهـ
* إِذَا هَذَا الْإِطْلَاقُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسَاءَةً: لِلطَّائِفَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ

تَكْفِيرُ: رَبِّيعِ الْمَدْخَلِيِّ الْإِخْوَانِي الْقُطْبِيِّ، لِلشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى طَرِيقَةِ: سَيِّدِ
قُطْبٍ، الَّذِي كَفَّرَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ.^(١)

فَتَكْفِيرُهُ لِلشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ مُطْلَقًا؛ لَهُوَ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ: سَيِّدِ
قُطْبٍ وَالْخَوَارِجِ.

قَالَ رَبِّيعُ الْمَدْخَلِيُّ: (قَدْ تَكُونُ هِيَ مِنَ الْأَسْبَابِ وَإِلَى جَانِبِهَا أَسْبَابٌ أُخْرَى هِيَ
كُفْرُ الشُّعُوبِ بِاللَّهِ، وَشُرْكُهَا بِهِ، وَفُسُوقُهَا عَنْ هِدَايَةِ الْأَنْبِيَاءِ).^(٢) اهـ
فَقَوْلُهُ: «هِيَ كُفْرُ الشُّعُوبِ بِاللَّهِ....»، هَذَا فِيهِ تَكْفِيرٌ لِلْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عُمُومًا، عَلَى طَرِيقَةِ: سَيِّدِ قُطْبٍ التَّكْفِيرِيِّ، بَلْ رَمَى الشُّعُوبَ كُلَّهَا بِالشُّرْكِ،
وَالْفُسُوقِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَسْتَنْ أَحَدًا مِنَ الشُّعُوبِ، حَتَّى الشُّعُوبَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ!،
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَهَذِهِ زَلَّةٌ شَنِيعَةٌ: مِنَ الْمَدْخَلِيِّ، فَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَالرُّجُوعُ عَنْهَا، وَمَاتَ وَلَمْ يَتُبْ؛
فَرَبِّيعُ الْمَدْخَلِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى مَنْ حَوْلَهُ مِنَ النَّاسِ نَظْرَةً مُظْلِمَةً قَاتِمَةً، فِيهَا الْكَثِيرُ مِنَ
الْإِجْحَافِ وَالظُّلْمِ.

(١) أَنْظَرُ كِتَابَ: «مَعَالِمُ فِي الطَّرِيقِ» لِسَيِّدِ قُطْبٍ، وَظَلَالَ الْقُرْآنَ (ج ٣ ص ١٨١٦)، وَ(ج ٤ ص ٢٠٣٣).

(٢) «مَنْهَجُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ» لِرَبِّيعِ الْمَدْخَلِيِّ (ص ١٤١ - طَبْعَةٌ: مَكْتَبَةُ الْغُرَبَاءِ الْأَثَرِيَّةِ، الْمَدِينَةُ
النَّبَوِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ).

فَهُوَ: يَرَى النَّاسَ بِمَا فِيهِمْ: أَهْلُ السُّنَّةِ، وَالْعُلَمَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَالْمُسْلِمُونَ؛
أَنَّهُمْ فِي كُفْرٍ، وَشُرْكَ، وَفِسْقٍ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

* وَيَرَى عَدَمَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ فِي كُفْرٍ بِاللَّهِ،
وَشُرْكَ، وَفِسْقٍ، عَنْ هِدَايَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنَّهُمْ تَرَكُوا الدِّينَ ظَوَاهِرُهُ وَشَعَائِرُهُ، بَلْ
وَأُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ.

* فَهَذَا التَّعْمِيمُ^(١) الْمُجْهِفُ أَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ وَقَعُوا فِي الْكُفْرِ، وَالشُّرْكِ،
وَالْفِسْقِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَنَذْكُرُ الْمَدْحَلِيَّ بِقَوْلِهِ رَبِّيعُ الْمَدْحَلِيِّ: (إِذَا قَالَ الرَّجُلُ هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلُكُمُهم).^(٢)
وَنَسْأَلُ الْمَدْحَلِيَّ، فَنَقُولُ: هَلْ تَعَيَّ مَا تَكْتُبُهُ، وَبِأَيِّ مِيزَانٍ تَزِنُ الْأُمُورَ، وَبِأَيِّ
مِقْيَاسٍ تَقِيسُ؟

فَلْيَحْذَرِ السَّلَفِيُّونَ: مِنْ هَذَا الْأُسْلُوبِ، فَهُوَ نَذِيرٌ شَرٌّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
فَحَقٌّ لِلْمُسْلِمِ: أَنْ يَتَسَاءَلَ عَنِ السَّرِّ وَرَاءَ هَذِهِ الْحَمَلَةِ، وَتِلْكَ الصَّيِّحَاتِ الَّتِي
تَظْهَرُ هُنَا وَهَنَّا، وَهِيَ تَحْمِلُ فِي طَيَّابَتِهَا دَعْوَةً إِلَى تَغْيِيرِ الْأُصُولِ السَّلَفِيَّةِ، الَّتِي
دَرَجَ عَلَيْهَا السَّلَفُ، وَتَكَلَّمُوا بِهَا، فَهَذَا الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَتَلَاعَبَ؛ كَمَا بَيَّنَّا فَاحْذَرُوهُ.



(١)، وَهَذَا التَّعْمِيمُ - أَيْضًا - مِنْ مَنَهِجِ «مَحْمُودِ الْحَدَّادِ» وَفِي ذَلِكَ انْظُرْ: «عَقِيدَةُ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَأَبِي
زُرْعَةَ الرَّازِيِّ» لِلْحَدَّادِ (ص ٣-٥ و ٧٦ و ٨٠ و ٨٩ و ٩٣ و ٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٢٣).

(٣) فَإِنَّ إِطْلَاقَ الْأَحْكَامِ وَالْعِبَارَاتِ عَلَى أَنْاسٍ لَيْسُوا كَذَلِكَ مَا هُوَ إِلَّا ظُلْمٌ وَافْتِنَاءٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَخْبُطِ: رَبِّيعِ الْمَدْخَلِي الْإِخْوَانِي الْقُطَيْبِي، فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا شَكٌّ وَتَشْكِيكٌ فِي أُمُورٍ عَقِيدِيَّةٍ يَجِبُ الْحَزْمُ فِيهَا، وَالتَّشْكِيكُ مِنْ فِكْرٍ: سَيِّدِ قُطَيْبٍ، شَابَهَهُ: الْمَدْخَلِيُّ فِي ذَلِكَ.^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَشْرَقَتْ بُنُورَ وَجْهِهِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَأَصْلِي وَأَسْلَمَ عَلَى النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ لِلْسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مَكَانَةً عَالِيَةً، وَمَنْزِلَةً عَظِيمَةً فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ هِيَ الْأَصْلُ الثَّانِي لَهُ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، تَشْرَحُ أَحْكَامَهُ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

* وَمِنْ أَعْظَمَ مَا شَرَحَتْهُ السُّنَّةُ مِنْ أَحْكَامٍ مَا عَرَفَتِ الْأُمَّةَ بِرَبِّهَا وَخَالِقِهَا، وَبِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا، بِمَا لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى بَيَانٍ غَيْرِهِ.

* وَهَذِهِ الْمَزِيَّةُ الْعُظْمَى، لِلْسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ جَعَلَتْ السَّلَفَ الصَّالِحَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: يُعْنَوْنَ بِأَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَشَدَّ الْعِنَايَةِ، فَحَفِظُوهَا وَفَهْمُوهَا، وَنَشْرُوهَا بَيْنَ النَّاسِ.

* فَقَبِلَ السَّلَفُ الصَّالِحُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ،

(١) انْظُرْ: «ظِلَالُ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ج ١ ص ٥٣٨)، و(ج ٣ ص ١٣٦٨)، و(ج ٤ ص ٢٣٣٠ و ٢٣٣١) و(٣٨٠٥ و ٣٨٠٦)، وَ«التَّصْوِيرُ الْفَنِّي فِي الْقُرْآنِ» لَهُ (ص ٨٥ وَ ٨٦).

وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ: مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، دُونَ خَوْضٍ وَجِدَالٍ وَآرَاءٍ، وَلَا سُؤَالَ عَنِ الْحُدُودِ وَالْكِيفِيَّاتِ، إِذْ كَانُوا أَهْلَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، فَفَهِمُوا الْمَعْنَى وَسَلَّمُوا لِمَا جَاءَهُمْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَمْثِيلٍ وَلَا اشْتِبَاهٍ^(١) فِيهَا.

* وَأَوَّلُ مَنْ عُرِفَ عَنْهُ الْخَوْضُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ هُوَ: «الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ»، وَتَلَقَّفَ عَنْهُ هَذِهِ الْأُمُورَ الْبِدْعِيَّةُ: «الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ»... وَتَتَابَعَ بَعْدَ ذَلِكَ الْكَلَامُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ: مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، بِالنَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ تَارَةً، أَوْ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ تَارَةً، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي دَرَجَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ.

فَذَهَبُوا: يَرْمُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، بِالتَّنَاقُضِ وَالتَّعَارُضِ، وَالِاشْتِبَاهِ وَالْمُشْكِلَاتِ، وَيَضْرِبُونَ بَعْضَ النُّصُوصِ بِبَعْضٍ، وَيَشْكُكُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ؛ فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعَانِي الْإِلَهِيَّةِ.

* وَلَكِنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانُوا لَهُمْ بِالْمِرْصَادِ، فَأَبْطَلُوا شُبُهَاتَهُمْ وَأَبَانُوا زَيْفَهَا وَضَلَالَهَا... فَأَيَّقُظُوا بِذَلِكَ أَعْيُنًا عُمِيًّا، وَأَذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا، فَجَزَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْلِمِينَ: خَيْرَ الْجَزَاءِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٣ ص ١٠٦٩):

(١) فَلَمْ يُعْرِفْ فِي عَهْدِهِمْ خَوْضٌ فِي نُّصُوصِ الصِّفَاتِ، بِأَنَّهَا مِنَ الْمُشَابِهَاتِ أَوْ الْمُشْكِلَاتِ؛ كَمَا قَالَ «رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ»!، بَلْ لَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ!؛ فَرَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ عِنْدَهُ بَعْضُ التَّعْطِيلِ لِمَصَفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(مَضَى الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ فِي ضَوْءِ النُّورِ - أَي: نُورِ الْوَحْيِ - لَمْ تُطْفِئْهُ عَوَاصِفُ الْأَهْوَاءِ، وَلَمْ تَلْتَبَسْ^(١) بِهِ ظُلُمُ الْأَرَاءِ، وَأَوْصُوا مَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ لَا يُفَارِقُوا النُّورَ^(٢)) الَّذِي اقْتَبَسُوهُ مِنْهُمْ، وَأَنْ لَا يَخْرُجُوا عَنْ طَرِيقِهِمْ، فَلَمَّا كَانَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِهِمْ حَدَّثَتْ «الشَّيْعَةُ»، وَ«الخَوَارِجُ»، وَ«الْقَدَرِيَّةُ»، وَ«الْمُرْجِئَةُ»، فَبَعُدُوا عَنِ النُّورِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَوَائِلُ الْأَيْمَةِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يُفَارِقُوهُ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ كَانُوا لِلنُّصُوصِ مُعْظَمِينَ، وَبِهَا مُسْتَدِلِّينَ، وَلَهَا عَلَى الْعُقُولِ وَالْأَرَاءِ مُقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ عِنْدَهُ عَقَلِيَّاتٍ تَعْرِضُ النُّصُوصَ، وَإِنَّمَا اتَّوَا مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ فِيهَا وَالِاسْتِبْدَادِ بِمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْهَا، دُونَ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ إِنْ افْتَقَرُوا أَثَرَهُمْ كَانُوا مُقَلِّدِينَ لَهُمْ.

* فَصَاحَ بِهِمْ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكِبَارِ التَّابِعِينَ مِنْ كُلِّ قُطْرٍ، وَرَمَوْهُمْ بِالْعِظَائِمِ، وَتَبَرَّوْا مِنْهُمْ، وَحَذَرُوا مِنْ سَبِيلِهِمْ أَشَدَّ التَّحْذِيرِ، وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ السَّلَامَ عَلَيْهِمْ وَلَا مُجَالَسَتَهُمْ، وَكَلَامَهُمْ فِيهِمْ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ السُّنَنِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَذْكُرَ هَاهُنَا.

* فَلَمَّا كَثُرَتْ: الْجَهْمِيَّةُ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ؛ كَانُوا هُمْ أَوَّلَ مَنْ عَارَضَ الْوَحْيَ بِالرَّأْيِ^(٣). اهـ

(١) كَمَا التَّبَسَ عِلْمُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَفَارَقَهُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - أَحْيَرًا «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ»، حَيْثُ خَاصَّ فِيْمَا خَاصَّ بِهِ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ الْعُلْيَا، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٣) كَمَا عَارَضَ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ» الصِّفَاتِ بِرَأْيِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَلَمْ يَمَرَّ عَصْرٌ مِنَ الْعُصُورِ؛ إِلَّا وَنَجِدُ أَهْلَ السُّنَّةِ، بِهَذَا الدَّوْرِ الْعَقْدِيِّ الْجِهَادِيِّ: قَائِمِينَ، وَإِنْ تَلَبَّسَ هَؤُلَاءِ أَلْبَسَةً عِدَّةً، وَأَلْفَافًا جَدِيدَةً، وَشُبْهَةً خَفِيَّةً مُشْكَكَةً، وَتَلَوْنُوا فِي أَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، إِلَى يَوْمِنَا الْحَالِيِّ.^(١)

* وَفِي هَذِهِ الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ ظَهَرَتْ جَمَاعَةٌ خَفِيَّةٌ تُشَكِّكُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، يَحْمِلُ لَوَاءَهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ، فَاتَى بِطَوَامٍ فِي عِلْمِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَخَالَفَ السَّلَفَ الصَّالِحَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي ذَلِكَ، وَبِتَمَثُّلِ ذَلِكَ فِي تَيَّارٍ جَدِيدٍ^(٢)، يُسْهِمُ فِي عَمَلِيَةِ الْهَدْمِ وَالتَّخْرِيبِ، فِي عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَصِفَاتِهِ سِوَاءِ بَحْسِنِ نِيَّةٍ، أَوْ يَسُوءِ نِيَّةٍ!^(٣)

* فَقَيَّضَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ عُلَمَاءَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَرُدُّونَ بَاطِلَهُ، وَيُجْلُونَ لِلنَّاسِ الْحَقَّ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا السَّلَفُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ: صَافِيًا نَاصِعًا؛ كَمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

* لِأَنَّ حُدُودَ الْأَشْيَاءِ وَتَفْسِيرُهَا الَّذِي يُوضِّحُهَا، تَتَقَدَّمُ أَحْكَامُهَا، فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْأَشْيَاءِ: فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهَا، فَمَنْ حَكَمَ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ - قَبْلَ أَنْ يُحِيطَ

(١) مِنْهُمْ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ، فِي هَذَا الْعَصْرِ.

(٢) نِسْبَةً: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ، إِلَى السَّلَفِ زُورًا وَبُهْتَانًا.

(٣) وَإِذَا أَرَدْنَا ظُهُورَ الدِّينِ وَانْقِمَاعَ الْبِدْعِ وَتَمَكُّنًا فِي الْأَرْضِ، لَا يَسِمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعُودَةِ الصَّادِقَةِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا أَوَّلُكَ فِي جَمِيعِ شُؤُونِ حَيَاتِهِمْ.

عِلْمُهُ بِتَفْسِيرِهِ، وَيَتَصَوَّرُهُ تَصَوُّرًا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ—أَخْطَأَ خَطَأً فَاحِشًا.^(١)

* وَمِنْ أَعْظَمِ الْأَخْطَاءِ الْجَهْلُ بِصِفَاتِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْخَوْضُ فِيهَا بِلاَ عِلْمٍ، وَكِتَابٌ مُنِيرٌ.

* وَمِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ إِثْبَاتُ نُعُوتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَالْكَلامُ فِيهَا بِعِلْمٍ وَاضِحٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٣٣): (وَأَمَّا الْعِلْمُ فَيَرَادُ بِهِ فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الْعِلْمُ بِهِ نَفْسُهُ، وَبِمَا هُوَ مُتَّصِفٌ بِهِ مِنْ نِعَوتِ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَسْمَاؤُهُ الْحُسْنَى). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعُلُوفِ» (ج ٢ ص ١١٧٨): (وَمَا جَاءَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ إِلَى أَمَمِهِمْ مِنْ إِثْبَاتِ نُعُوتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعُلُوفِ» (ج ٢ ص ١٣٠١): (فَإِنَّا إِذَا أَثَبَّتْنَا نُعُوتَ الْبَارِي وَقُلْنَا: تَمُرُّ كَمَا جَاءَتْ، فَقَدْ آمَنَّا بِأَنَّهَا صِفَاتٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّوَائِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٣ ص ١٠٢٨): (وَكَذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢)، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ ذَكَرَ ذَلِكَ، بَعْدَ ذِكْرِ نُعُوتِ كَمَالِهِ وَأَوْصَافِهِ). اهـ

(١) انظر: «التَّوَضُّعُ وَالْبَيَانُ لِشَجَرَةِ الْإِيمَانِ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ٥٠).

(٢) سُورَةُ الشُّورَى، آيَةُ: (١١).

* وَهَذَا الْمَنْهَجُ: يَجِبُ أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي الْعَبْدِ لَا يُفَارِقُهُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ....
وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْمَنْهَجُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ، مِنْ أَهْلِ
الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ، وَكُلُّ مَنْ اقْتَدَى بِهِمْ، وَسَارَ عَلَى
مَنْهَجِهِمْ، فَهُوَ مِنْهُمْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: «سَلَفِيَّ»، وَإِلَّا فَهُوَ: «خَلَفِيَّ!».

* فَمَدْلُولُ السَّلَفِيَّةِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَمَانِ الْجَامِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
«الْصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ» (ص ٦٤): (أَصْبَحَ اصْطِلَاحًا مَعْرُوفًا: يُطْلَقُ عَلَى طَرِيقَةِ الرَّعِيلِ
الْأَوَّلِ، وَمَنْ يَقْتَدُونَ بِهِمْ فِي تَلْقَى الْعِلْمِ، وَطَرِيقَةِ فَهْمِهِ، وَطَبِيعَةِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، فَلَمْ
يَعُدْ إِذَا مَحْضُورًا، فِي دَوْرٍ تَارِيخِيٍّ مُعَيَّنٍ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُفْهَمَ عَلَى أَنَّهُ مَدْلُولُ
مُسْتَمِرٍّ، اسْتِمْرَارَ الْحَيَاةِ). اهـ

* وَمُعْتَقِدُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: فِي الصِّفَاتِ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوصَفُ
بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا
تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

* وَلَقَدْ حَفَلَتْ الْكُتُبُ الْمُعْتَنِيَّةُ: بَبَيَانِ مُعْتَقِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِذِكْرِ
الْأَثَارِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ أُصُولٍ وَأُسُسٍ،
لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: فِي بَابِ الصِّفَاتِ.

فَخَالَفَ - كَمَا قُلْنَا - هَذِهِ الْعَقِيدَةَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ، وَسَلَكَ طَرِيقَ أَهْلِ الْكَلَامِ
فَوَقَعَ فِي الْجَهْلِ وَالْحِيرَةِ، وَالشَّكِّ وَالِاشْتِبَاهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْصَّفْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٩٤): (وَمِنْ
ذَلِكَ: أَنَّ أَحَدَهُمْ يَحْتَجُّ بِكُلِّ مَا يَجِدُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفَ الْمَتْنِ

وَالدَّلَالَةِ، وَيَدْعُ مَا هُوَ أَقْوَى وَأَبِينُ مِنَ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ!

* إِمَّا لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِهَا، وَإِمَّا لِنُفُورِهِ عَنْهَا، وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ، وَفِي مُقَابِلِ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُتَسَبِّينَ إِلَى الْإِثْبَاتِ، بَلْ إِلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَيْضًا: مَنْ لَا يَعْتَمِدُ^(١) صِفَاتِ اللَّهِ عَلَى أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرُسُولِهِ ﷺ، بَلْ قَدْ عَدَلَ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَعَزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرُسُولَهُ ﷺ: عَنْ هَذِهِ الْوَلَايَةِ، فَلَا يُعْتَمَدُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا عَلَى مَا ظَنَّهُ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ، ثُمَّ هَؤُلَاءِ مُضْطَرِبُونَ فِي مَعْقُولَاتِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ اضْطِرَابِ أَوْلَيْكَ فِي الْمُنْقُولَاتِ، تَجِدُ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَمْرًا، وَالْآخَرُونَ يَقُولُونَ: نَعْلَمُ بِالنَّظَرِ أَوْ بِالضَّرُورَةِ مَا يَنْقُضُهُ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: الْعَقْلُ الصَّرِيحُ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَا قُلْنَاهُ، وَالْآخَرُونَ يَنَاقِضُونَهُمْ فِي ذَلِكَ). اهـ

* إِنَّ الْإِنْحِرَافَ فِي مَصْدَرِ التَّلَقِّي، وَمَنْهَجِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالنُّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، نَتَجَ عَنْهُ انْحِرَافُ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ فِي مَفْهُومِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، الَّتِي جَاءَ بِهَا الرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ. وَالَّذِي جَلَبَ لَهُ هَذَا الْخَلْطَ وَالشَّكَّ تَوَهُّمُهُ، أَنَّ هُنَاكَ مُعَارَضَةً وَأَشْكَالًا، وَاشْتِبَاهًا فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَلِذَلِكَ: سَوْفَ نَذْكُرُ كَلَامَهُ بِالنَّصِّ، وَنَرُدُّ عَلَيْهِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، نُصَحًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَمَقْتَلًا لِلْمَخْذُولِينَ.

(١) كَمَا فَعَلَ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ، فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي، وَعَدَلَ عَنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي ذَلِكَ، إِلَى مَا يَظُنُّهُ مِنْ ظُنُونٍ، وَآرَاءٍ، وَمَعْقُولَاتٍ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَلَنَسْرِعَ الْآنَ بِالْمَقْصُودِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُوَّتِهِ:

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ - عَنْ حَدِيثٍ: (خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ): (لَا تَسْأَلُوا عَنْ

حَدِيثِ الصُّورَةِ اتْرُكُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ).^(١) اهـ

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ - عَنْ صِفَةِ: الْهَرَوَلَةِ -: (أَنَا أَنْصَحُ الطُّلَّابَ بَعْدَ

الدُّخُولِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى: هَلْ يَمْشِي، أَوْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ،

أَلَيْسَتْ هَذِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَبَعْضُ

الْأَحَادِيثِ فِيهَا إِشْكَالَاتٌ ابْتَعِدُوا، ابْتَعِدُوا عَنْهَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، مِثْلَ حَدِيثِ:

(عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَزُرْنِي عَطِشْتُ وَلَمْ تَسْقِنِي)؛ يَعْنِي: فَهَلِ اللَّهُ يَمْرُضُ

وَيَعْطَشُ؟!، وَأَشْيَاءٌ مِثْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ اتْرُكُوهَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، لَا

تَدْخُلُوا فِيهَا الْآنَ!).^(٢) اهـ

وَرَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ يَقُولُ أَيْضًا: (لَا تَدْخُلُوا فِي مَسَائِلِ: الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ،

وَيُسَمِّيَهَا مَشَاكِلَ!).^(٣)

فَهَذِهِ أَقَاوِيلُ: رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، الْمُخَالَفَةُ لِعَقِيدَةِ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ، تَدُلُّ

عَلَى انْحِرَافِهِ عَنْ جَادَّةِ السَّلَفِ فِي «الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَرَدُّ الْأُمُورِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، هُوَ الْعَاصِمُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» بِصَوْتِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، فِي سُؤَالِهِ عَنْ: «حَدِيثِ الصُّورَةِ»، فِي سَنَةِ: «١٤٣٢هـ».

(٢) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ»، بِصَوْتِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، فِي سُؤَالِهِ عَنْ: «حَدِيثِ: الْهَرَوَلَةِ»، فِي سَنَةِ: «١٤٢٦هـ».

(٣) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ»، بِصَوْتِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ، فِي سُؤَالِهِ عَنْ: «حَدِيثِ: الْهَرَوَلَةِ»، فِي سَنَةِ: «١٤٢٦هـ».

الْمُخَالَفَاتِ فِي الْعَقِيدَةِ وَغَيْرِهَا.

* إِذْ عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ: تُوزَنُ الْأَقْوَالُ وَالْأَفْعَالُ، فَمَا وَافَقَهَا فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَا خَالَفَهَا فَهُوَ الْمَرْدُودُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٣): (أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (اضْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ فَإِنَّهُ يَسْعُكَ مَا وَسِعَهُمْ).^(١)

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ سَتُحْدِثُونَ وَيُحْدِثُ لَكُمْ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مُحَدَّثَةً فَعَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ).^(٢)
وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ يُوصِي الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ - فَيَقُولُ:
(مَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرَةٍ أَوْ رَجُلٍ: فَالَسَّمْتَ الْأَوَّلَ، السَّمْتَ الْأَوَّلَ).^(٣)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأُضْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٠٢)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٦)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦٣)؛ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ١ ص ٤٨٣): (فَالْعَبْدُ إِذَا أَخَذَ مِنْ غَيْرِ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ بَعْضَ حَاجَتِهِ، قَلَّتْ رَغْبَتُهُ فِي الْمَشْرُوعِ، وَانْتِفَاعُهُ بِهِ قَدَّرَ مَا اعْتَاَصَ عَنْ غَيْرِهِ. بِخِلَافِ مَنْ صَرَفَ نَهْمَتَهُ وَهَمَّتَهُ إِلَى الْمَشْرُوعِ؛ فَإِنَّهُ تَعْظُمُ مَحَبَّتُهُ لَهُ، وَمَنْفَعَتُهُ بِهِ، وَيَتِمُّ دِينُهُ وَيَكْمُلُ إِسْلَامُهُ..... وَلِهَذَا عَظُمَتِ الشَّرِيعَةُ النَّكِيرَ عَلَى مَنْ أَحْدَثَ الْبِدْعَ، وَكَرِهَتْهَا، لِأَنَّ الْبِدْعَ لَوْ خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْهَا كَفَافًا لَا عَلَيْهِ وَلَا لَهُ لَكِنَّ الْأَمْرَ خَفِيفًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوجِبَ لَهُ فَسَادًا، مِنْهُ نَقْصُ مَنْفَعَةِ الشَّرِيعَةِ فِي حَقِّهِ، إِذِ الْقَلْبُ لَا يَتَسَّعُ لِلْعَوَاضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ). اهـ

فَمَسَلَكُ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، فِي أَلْفَاظِهِ هَذِهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، قَدْ خَالَفَ السَّلَفَ الَّذِينَ مَنَعُوا بِمِثْلِ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَمَذْهَبُ السَّلَفِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي: «حَدِيثِ الصُّورَةِ»، إِثْبَاتُ الصُّورَةِ لِلَّهِ تَعَالَى حَقِيقِيَّةً تَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَأَنَّهَا لَا تُمَازِلُ صِفَةَ الْمَخْلُوقِينَ.

وَهَذِهِ طَرِيقَتُهُمْ فِي الْإِثْبَاتِ: وَهِيَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، فَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا ثَبَتَ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهَا صِفَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ تَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا لَا تُمَازِلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

* وَكُلُّ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ، فَهِيَ صِفَاتُ كَمَالٍ يُحْمَدُ عَلَيْهَا، وَيُسْنَى بِهَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ لَهُ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ.

وَقَدْ حَدَّثَ: «بِحَدِيثِ الصُّورَةِ»، الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَسْتَنْكِروا مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَسْتَشْكِلُوهُ وَلَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِمْ، بَلْ آمَنُوا بِهِ، وَأَقَرُّوهُ وَقَابَلُوهُ بِالتَّسْلِيمِ، وَأَثْبَتُوا مَعْنَاهُ: وَفَسَّرُوهُ التَّفْسِيرَ الصَّحِيحَ عَلَى حَقِيقَتِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَتَلَقَّاهُ عَنْهُمْ التَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، وَخَرَجُوهُ فِي كُتُبِهِمْ مُقَرَّرِينَ لَهُ مُصَدِّقِينَ بِهِ، وَذَمُّوا مَنْ اسْتَشْكَلَهُ وَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ الصَّحِيحِ، وَضَلَّلُوهُ لِعُدُولِهِ عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

* وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ، أَنْ يُؤْمِنُوا بِكُلِّ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْ رَدَّ خَبْرًا، أَوْ تَرَكَهُ - بِزَعْمِهِ - لِأَنَّ إِشْكَالًا فِيهِ، أَوْ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَقَدْ ضَلَّأَ ضَلَالًا مُبِينًا، وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (١١٥)﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

قُلْتُ: فَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ وَالْإِيمَانُ بِحَدِيثِ: «الصُّورَةُ»؛ كَمَا جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٣٦٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١٨٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣١٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٦)، وَابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي دَلَائِلِ التَّوْحِيدِ» (ص ٦٣)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٤١)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٣١٤)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْصِّفَاتِ» (ص ٣٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالْصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٧).

وَبَوَّبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: الْإِمَامُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٦٣): (بَابُ إِثْبَاتِ الصُّورَةِ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٣١٤): (بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: (خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ بِلَا كَيْفٍ)؛ ثُمَّ سَأَلَ الْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: (هَذَا مِنَ السُّنَنِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْإِيمَانُ بِهَا، وَلَا يُقَالُ فِيهَا كَيْفَ - أَوْ فِيهَا إِشْكَالٌ - وَلَمْ، بَلْ تُسْتَقْبَلُ بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّصَدِيقِ، وَتَرَكِ النَّظَرَ؛ كَمَا قَالَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

* وَعُلَمَاءُ الْأُمَّةِ: مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ، لَا نِزَاعَ بَيْنَهُمْ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ، فِي قَوْلِهِ ﷺ: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ)، يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ: مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.^(١) فَهَذِهِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ؛ فِي «حَدِيثِ الصُّورَةِ»، الَّتِي حَادَّ عَنْهَا: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: عَنْ حَدِيثِ: (عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تَزُرْنِي، عَطِشْتُ وَلَمْ تَسْقِنِي....) بِأَنَّهُ يُتْرَكُ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، ابْتَعَدُوا عَنْهُ، فَهَذَا قَوْلُهُ مَرْدُودٌ أَيْضًا؛ كَمَا سَبَقَ فِي (حَدِيثِ الصُّورَةِ).

* وَلَقَدْ فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ هَذَا الْحَدِيثَ: وَبِالتَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ،

(١) انْظُرْ: «عَقِيدَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي خَلْقِ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» لِلشَّيْخِ حُمُودِ التَّوَجْرِيِّ (ص ١٨-١٩).

وَلَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِمْ؛ كَمَا اشْتَبَهَ عَلَى: رَبِّيعِ الْمَدْخَلِيِّ^(١) !.

قُلْتُ: فَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِلَيْكَ نَصُّ الْحَدِيثِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدَّهُ، أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطَعْمَتَكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتَكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَّا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٠٣٧) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا بِهِزُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ: كَمَا تَرَى يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ خَطَأَ رَبِّيعِ الْمَدْخَلِيِّ، فِي قَوْلِهِ: (بَعْضُ الْأَحَادِيثِ فِيهَا إِشْكَالَاتٌ، ابْتَعِدُوا عَنْهَا مِثْلَ: حَدِيثِ: (عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَزُرْنِي عَطِشْتُ وَلَمْ تَسْقِنِي).

وَأَتَى بِطَائِفَةٍ أُخْرَى وَهُوَ قَوْلُهُ: (يَعْنِي فَهَلِ اللَّهُ يَمْرُضُ وَيَعْطَشُ)، وَأَشْيَاءٌ مِثْلَ

(١) وَلَا يُقَالُ لِلنَّاسِ انْزُكُوا أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ، بَلْ تُفَسَّرُ بِالتَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ، عَلَى فَهْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

هَذِهِ الْأَشْيَاءُ هَذِهِ مِنَ الْمُشَابَهَاتِ اِتْرَكُوهَا (!). اهـ.

فَالْحَدِيثُ: كَمَا بَيَّنَّا يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَلَا اشْتِبَاهَ فِيهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ: لَيْسَ فِيهِ لَفْظٌ: (عَطِشْتُ وَلَمْ تَسْقِنِي)، بَلْ بَلْفَظٍ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ: (يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقِئُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي).

فَهَذَا اللَّفْظُ: مِنْ كَيْسٍ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ: (حَدِيثِ الْهَرَوَلَةِ)؛ فِيهِ إِشْكَالٌ ابْتَعِدُوا عَنْهُ هَذَا كَذَلِكَ: مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ ثَبَتَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا دَعَانِي إِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا وَإِنْ جَاءَنِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٣٨٤)، وَفِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (ص ١٨٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٥١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٢٥٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٣٤٢)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٣)، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي دَلَائِلِ التَّوْحِيدِ» (ص ٧٩).

فَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى إِبْطَاتِ «صِفَةِ الْهَرَوَلَةِ» لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ إِشْكَالٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ، مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْكَلَامِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْفَتَوَى رَقْم: (٦٩٣٢)، مِنْ فَتَاوَى: اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ

الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ: (ج ٣ ص ١٤٢)، مَا يَلِي:

سُؤَالٌ: هَلْ لِلَّهِ صِفَةُ الْهَرَوَلَةِ؟.

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ... وَبَعْدُ؛
الْجَوَابُ: (نَعَمْ: صِفَةُ الْهَرَوَلَةِ عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ
الشَّرِيفِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: (إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا،
وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَاشِيًا أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً)، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ.

وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم).

عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ بَازٍ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيْفِي

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُذَيَّانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ

* إِذَا صِفَةُ الْهَرَوَلَةِ: ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ: أَنَّ رَبِيعًا الْمَدْحَلِيَّ خَاصٌّ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ بِرَأْيِهِ وَبِغَيْرِ فَهْمٍ،
وَعِلْمٍ فَضْلٍ، وَخَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالسَّلَفَ الصَّالِحَ، وَأَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يُونُسُ: ٣٢].

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْفَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٥٠٩):
(وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ كُلَّ مَا سَمِعَهُ الْمَرْءُ مِنَ الْأَثَارِ مِمَّا لَا يَبْلُغُهُ عَقْلُهُ...
فَعَلَيْهِ التَّسْلِيمُ وَالتَّصَدِيقُ، وَالتَّقْوِيضُ وَالرِّضَا، لَا يَتَصَرَّفُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِرَأْيِهِ
وَهَوَاهُ مَنْ فَرَضَ ذَلِكَ شَيْئًا بِرَأْيِهِ وَهَوَاهُ، فَقَدْ أَخْطَأَ وَضَلَّ). اهـ.

قُلْتُ: وَاعْلَمْ يَا أَخِي الْمُسْلِمِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ ضَلَالَةً لِشَخْصٍ، أَوْ
لِأَشْخَاصٍ إِلَّا مِنَ الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ، وَالْخُصُومَةِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٦٥): (فَرَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا لَزِمَ الْحَذَرَ، وَاقْتَفَى الْأَثَرَ، وَلَزِمَ الْجَادَّةَ الْوَاضِحَةَ، وَعَدَلَ عَنِ الْبِدْعَةِ الْفَاضِحَةِ)^(١). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى فَتَحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٤٠) فِي مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ: (وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ الْمِلَّةُ، وَعَمِلَ بِهَا أَنْتَمْتَهَا مِنَ الْعَصْرِ النَّبَوِيِّ إِلَى زَمَنِ الْأَئِمَّةِ الْمَتَّبِعِينَ، وَالْخُرُوجِ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَى التَّأْوِيلِ عُذُولٌ عَنْ طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَّامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لُמَّةِ الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٥): (وَعَلَى هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ وَأَئِمَّةُ الْخَلْفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ، يَتَّفِقُونَ عَلَى الْإِفْرَارِ وَالْإِثْبَاتِ لِمَا وَرَدَ مِنَ الصِّفَاتِ... - مِنْ دُونِ أَيِّ إِشْكَالٍ - فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَأْوِيلِهِ). اهـ

وَعَلَى ذَلِكَ فَقَدْ عَارَضَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ، نَصَّ الْحَدِيثِ، وَإِجْمَاعَ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «بَيَانِ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٤٨): (وَأَهْلُ السُّنَّةِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا يَرُدُّونَ مَا عَارَضَ النَّصَّ، وَالْإِجْمَاعَ مِنْ هَذِهِ). اهـ

(١)، وَلِذَلِكَ فَضَحَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ نَفْسَهُ مُؤَخَّرًا، بِهَذَا الْمَنْهَجِ الْغَرِيبِ الَّذِي سَلَكَهُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَلِذَلِكَ: لَمْ يَقَعْ مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، أَيُّ: شَكٍّ أَوْ اشْتِبَاهٍ، فِيمَا أُنْزِلَ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
* فَآمَنُوا بِكُلِّ مَا أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.
قَالَ تَعَالَى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾
[البقرة: ٢٨٥].



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ

مُوَافَقَةُ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، لِلْمُرْجئية، فِي قَوْلِهِ إِنَّ: الْأَعْمَالَ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ

لَقَدْ أَصْدَرَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيُّ: بَعْضَ الْمَقَالَاتِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ سَوَّدَهَا بِتَلْسِيسٍ، وَكَذَبَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، زَعَمَ فِيهَا: «أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ»، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ كَتَبَهَا عَلَى طَرِيقَةٍ: «مَذْهَبِ الْمُرْجئية».

* وَلَقَدْ حَاوَلَ فِي تِلْكَ الْمَقَالَاتِ جَعْلَ: «مَذْهَبِ الْمُرْجئية»، هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي مُتَنَاقِضَاتٍ عَجِيبَةٍ، وَخَلَطَ غَرِيبٌ^(١)، اسْتَدْعَانِي أَنْ أَكْتُبَ هَذَا التَّعْقِيبَ الَّذِي لَا أَقْصِدُ مِنْ وَرَائِهِ؛ إِلَّا بَيَانَ الْحَقِيقَةِ، وَإِزَالََةَ اللَّبْسِ، سَائِلًا اللَّهَ الْعَوْنَ وَالتَّوْفِيقَ.

وَالَيْكَ بَيَانُ مَا جَاءَ فِي مَقَالَتِهِ مَعَ الرَّدِّ عَلَيْهِ، بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُوَّتِهِ؛ فَأَقُولُ:

(١) وَلِذَلِكَ: كَثُرَ كَذِبُهُ فِي الْعِلْمِ، وَتَدْلِيسُهُ، وَتَهْجُمُهُ، وَتَلْسِيسُهُ عَلَى الشَّبَابِ، وَتَلَاَعْبُهُ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ؛ فَانْظُرُوا إِلَى أَيِّ هُوَّةٍ سَقَطَ هَذَا الرَّجُلُ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٢٧٤)، وَذَكَرَ الْمُتَأَوِّلِينَ لِلنُّصُوصِ وَحَمَلَهَا عَلَى آرَائِهِمْ: (تَجِدُهُ يَتَأَوَّلُ النُّصُوصَ الَّتِي تُخَالِفُ قَوْلَهُ تَأْوِيلَاتٍ لَوْ فَعَلَهَا غَيْرُهُ، لِأَقَامَ الْقِيَامَةَ عَلَيْهِ، يَتَأَوَّلُ الْآيَاتِ بِمَا يَعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ، أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ لَمْ يُرْذَهُ، وَبِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ أَصْلًا، وَبِمَا هُوَ خِلَافُ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَخِلَافُ نُّصُوصٍ أُخْرَى). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٩٥): (وَلَكِنْ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْبِدْعِ أَنَّهُمْ يَتَدْعُونَ أَقْوَالَ، يَجْعَلُونَهَا وَاجِبَةً فِي الدِّينِ، بَلْ يَجْعَلُونَهَا مِنَ الْإِيمَانِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ). اهـ.

قَوْلُهُ: «الْإِيمَانُ أَصْلٌ، وَالْعَمَلُ كَمَالٌ: (فَرْعٌ)».

وَقَوْلُهُ: «الْإِيمَانُ أَصْلٌ، وَالْعَمَلُ كَمَالٌ....».

وَقَوْلُهُ: «الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَفَرْعٌ وَكَمَالٌ لِلْإِيمَانِ».

وَقَوْلُهُ: «الْإِيمَانُ أَصْلٌ، وَالْعَمَلُ كَمَالٌ: (وَالْعَمَلُ فَرْعٌ)».

وَقَوْلُهُ: «الْعَمَلُ شَرْطُ كَمَالٍ»^(١).

* وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الْحَادِثَةُ مِنْ: «رَبِيعِ الْمُرْجِي» هِيَ مَذْهَبُ: «الْمُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ»، وَذَلِكَ حِينَ نَصَّ عَلَى إِدْخَالِ الْعَمَلِ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ؛ كَمَا هُوَ: قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، ثُمَّ تَنَاقَضَ بِإِخْرَاجِهِ حِينَ أَثْبَتَ إِمْكَانَ وُجُودِ إِيمَانٍ فِي الْقَلْبِ، وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ أَيُّ عَمَلٍ عَلَى الْجَوَارِحِ.. لِأَنَّهُ يَقُولُ: «الْعَمَلُ شَرْطُ كَمَالٍ»، أَوْ: «الْعَمَلُ كَمَالٌ»، أَوْ: «الْعَمَلُ فَرْعٌ فِي الْإِيمَانِ»...، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُرْجِئَةِ: عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّذِينَ أَرَجَّوْا الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، لَكِنْ تَعَدَّدَتْ أَسَالِيْبُهُمْ وَعِبَارَاتُهُمْ^(٢)، فِي ذَلِكَ^(٣).

فَهُؤُلَاءِ شَابَهُوهُمْ لِأَنَّ أَوَّلِيكَ قَالُوا: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ»، وَهُؤُلَاءِ قَالُوا:

(١) أَنْظَرُ: لِزَامًا كِتَابِي «الْقَاصِمَةُ الْخَافِضَةُ لِفَرْقَةِ الْمُرْجِئَةِ الْخَامِسَةِ دَاحِضَةً» (ص ٤٧).

(٢) وَرَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ: يُعْتَبَرُ رَأْسًا فِي «الْفَرْقَةِ الْمُرْجِئَةِ الْخَامِسَةِ»؛ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَشَايخُ، مِنْهُمْ: الشَّيْخُ الْفُورَانُ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، وَالشَّيْخُ الْغُدَيَانُ وَغَيْرُهُمْ، فَهُوَ حَامِلٌ وَزَرَ هَذِهِ الْفَرْقَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) وَهُؤُلَاءِ لَوْ زَالَتْ جَمِيعُ الْأَعْمَالِ سِوَى الشَّهَادَتَيْنِ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ... كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ»، وَ«عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ»، وَغَيْرِهِمَا مِنْ: الْمُرْجِئَةِ الْعَصْرِيَّةِ.

«الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِلاَ عَمَلٍ!^(١)

قُلْتُ: وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، لَا خَارِجَ عَنْهُ، بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: «بِأَنَّ الْعَمَلَ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ»...، وَيَظُنُّ هَؤُلَاءِ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ!^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٤): (وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَذَاهِبِ السَّلَفِ، وَأَقْوَالِ: «الْمُرْجِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ»، لَا خِتِلَاطٍ هَذَا بِهِذَا، فِي كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، مِمَّنْ هُوَ فِي بَاطِنِهِ يَرَى رَأْيَ «الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ»، فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ مُعْظَمُ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ - كَرَبِيعِ الْمَدَحَلِيِّ -، فَيَظُنُّ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ أَمْثَالِهِ، وَكَلَامِ السَّلَفِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٥٨): (وَالْمَشْهُورُ: عَنِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًى: الْإِيمَانِ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ: عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكَهُمْ، وَأَنْكَرَ السَّلَفُ: عَلَى مَنْ أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَمِمَّنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى قَائِلِهِ، وَجَعَلَهُ قَوْلًا

(١) قُلْتُ: وَلَوْ أُمَكِّنَ تَخَلُّفُ الْعَمَلِ كُلِّهِ عَنِ الْإِيمَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لَمَا قَامَتْ كُلُّ هَذِهِ الْمَلَاحِمِ مِنْ عَسْكَرِ: أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَعَ «الْمُرْجِيَّةِ» بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ، وَلَمَا كَانَ لِهَذَا الْخِلَافِ مَعْنَى إِذْنٍ.

(٢) وَهَؤُلَاءِ الْمُعَاصِرُونَ: لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ أَقْوَالِ الْمُرْجِيَّةِ، فَيَظُنُّ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَقَاوِيلِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِهِمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

مُحَدَّثًا: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، وَقَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَغَيْرُهُمْ.
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: هُوَ رَأْيٌ مُحَدَّثٌ، أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِهِ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: كَانَ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْإِيمَانِ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٩٣)؛
تَحْتَ: حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»: (فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ
جَعَلَ هَذِهِ الْخَمْسَ دَعَائِمَ الْإِسْلَامِ وَمَبَانِيَهُ، وَفَسَّرَ بِهَا الْإِسْلَامَ فِي حَدِيثٍ: جَبْرِيلُ،
وَفِي حَدِيثٍ: طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ الَّذِي فِيهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَفَسَّرَهُ لَهُ بِهَذِهِ
الْخَمْسِ، وَمَعَ هَذَا فَالْمُخَالَفُونَ فِي الْإِيمَانِ، يَقُولُونَ: لَوْ زَالَ مِنَ الْإِسْلَامِ خَصْلَةٌ
وَاحِدَةٌ، أَوْ أَرْبَعُ خَصَالٍ، سَوَى الشَّهَادَتَيْنِ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ).^(٢) اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هُنَاكَ مَنْ
يَقُولُ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَاعْتِقَادٌ، وَعَمَلٌ، لَكِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ كَمَالٍ فِيهِ، وَيَقُولُ آيْضًا لَا

(١) فَمَنْ بَدَعَ الْمُرْجِيَّةَ: أَنَّ الْأَعْمَالَ عِنْدَهُمْ لَا تَدْخُلُ فِي مَسَمًّى الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ
كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ؛ فَهِيَ شَيْءٌ زَائِدٌ عِنْدَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَانْظُرْ: «التَّعْلِيلَاتِ الْمُخْتَصِرَةَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانِ (ص ١٤٥).

(٢) كَذَلِكَ هُوَ لَاءِ مُخَالَفُونَ فِي الْإِيمَانِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ زَالَتْ جَمِيعُ الْأَعْمَالِ سَوَى
الشَّهَادَتَيْنِ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ الْحَادِثَةُ انْتَشَرَتْ بَيْنَ أَتْبَاعِ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، فِي سَبْكَةِ: «سَحَابٍ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ.

كُفِّرَ إِلَّا بِاعْتِقَادٍ. فَهَلْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الَّذِي يَقُولُ هَذَا مَا فَهِمَ الْإِيمَانَ، وَلَا فَهِمَ الْعَقِيدَةَ، وَهَذَا هُوَ مَا قُلْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْرُسَ الْعَقِيدَةَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَيَتَلَقَّاهُ مِنْ مَصَادِرِهَا الصَّحِيحَةِ، وَسَيَعْرِفُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ).

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَفِي صِحَّتِهِ، هَذَا تَنَاقُضٌ، كَيْفَ يَقُولُ الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ يَقُولُ: الْعَمَلُ شَرْطٌ؟!.

* وَمَعْلُومٌ: أَنَّ الشَّرْطَ يَكُونُ خَارِجَ الْمَشْرُوطِ، وَالْعَمَلُ دَاخِلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْإِيمَانِ لَا خَارِجَ عَنْهُ، فَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُ. فَهَذَا يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِ السَّلَفِ، وَقَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ لَا يَفْهَمُ التَّنَاقُضَ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَوْلَ السَّلَفِ، وَلَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْمِجَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، فَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَالْعَمَلُ، هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَجُزْءٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْإِيمَانِ، أَوْ شَرْطَ كَمَالٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الَّتِي يُرَوِّجُونَهَا الْآنَ.

فَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَهُوَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، هَذَا مَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: قَدِيمًا وَحَدِيثًا، خِلَافًا: لِلْمُرْجِيَّةِ^(١). اهـ^(٢)

(١) «مَسَائِلُ فِي الْإِيمَانِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ١٦).

(٢) قُلْتُ: وَفِي الْجُمْلَةِ أَنَّ مَقَالَاتِ الْمُرْجِيَّةِ جَمِيعًا، أَنَّ الْإِيمَانَ يَصِحُّ وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ عَمَلٌ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَمَلَ

شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ هُوَ قَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١١٣): (وَقَدْ كَانَ

طَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ، يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، مُوَافَقَةٌ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الْعَمَلَ بِالْقَوْلِ^(٢)، وَيَقُولُونَ: هُوَ عَمَلُ اللِّسَانِ.

* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هَذَا الْقَوْلُ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، وَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ:

هُوَ أَحَبُّ قَوْلٍ، مَا سَمِعْتُ أَنَّ أَحَدًا قَالَ بِهِ، وَلَا بَلَغَنِي. يَعْنِي: أَنَّهُ بِدْعَةٌ، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ سَلَفَ.

* لَعَلَّ مُرَادَهُ إِنْكَارُ تَفْسِيرِ قَوْلٍ لِأَهْلِ السُّنَّةِ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. بِهَذَا التَّفْسِيرِ

فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ، وَفِيهِ عَيٌّْ وَتَكْرِيرٌ، إِذِ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا: هُوَ الْقَوْلُ بِعَيْنِهِ، وَلَا يَكُونُ مُرَادُهُ إِنْكَارُ أَنَّ الْقَوْلَ يُسَمَّى: عَمَلًا). اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ، وَلَكِنْ تَرَكَ جَمِيعَ الْعَمَلِ، هَلْ يَكُونُ مُسْلِمًا؟.

(١) انْظُرْ: «الْمُصَدَّرَ السَّابِقَ» (ص ١٤٥).

(٢)، وَهَذَا قَوْلُ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ وَمَنِ اتَّبَعَهُ، فَهَمْ يَقُولُونَ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ)؛ ثُمَّ يَقُولُونَ: بِأَنَّ الْعَمَلَ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَا: أَنَّ اللَّجَنَةَ الدَّائِمَةَ بِرِئَاسَةِ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَذَرَتْ مِنْ بَعْضِ الْكُتُبِ، وَأَنَّهَا تَدْعُو إِلَى «مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ»، مَعَ تَبَنِّيْهَا أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، لِأَنَّهَا جَعَلَتْ الْعَمَلَ شَرْطًا كَمَالِيًّا، لَا رُكْنًا حَقِيقِيًّا؛ كَمَا فَعَلَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ وَمَنِ تَابَعَهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا، مَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى يُوحَّدَ اللَّهُ بِعَمَلِهِ، يُوحَّدَ اللَّهُ بِخَوْفِهِ وَرَجَائِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَالصَّلَاةِ، وَيُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ كَذَا وَحَرَّمَ كَذَا. وَلَا يُتَصَوَّرُ.... مَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمُسْلِمَ، يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَتْرُكُ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ، هَذَا التَّقْدِيرُ لَا أَسَاسَ لَهُ. لَا يُمْكِنُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ مِنْ أَحَدٍ.... نَعَمْ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يُحَفِّزُهُ إِلَى الْعَمَلِ، الْإِيمَانُ الصَّادِقُ....، نَعَمْ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنِ الْعَمَلِ: (لَا، هُوَ جُزْءٌ، مَا هُوَ بِشَرْطٍ، هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَعَقِيدَةٌ؛ أَيُّ: تَصْدِيقٌ، وَالْإِيمَانُ يَتَكَوَّنُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالتَّصْدِيقِ، عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: -عِنْدَمَا سُئِلَ: هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْإِيمَانِ، لَكِنَّهُ شَرْطُ كَمَالٍ؟ -: (لَا، لَا، مَا هُوَ بِشَرْطٍ كَمَالٍ، جُزْءٌ، جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ هَذَا قَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ....).^(٣) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِقَامَةِ» (ج ٢ ص ٣٠٩)، وَذَكَرَ مَقُولَةَ السَّلَفِ: «لَا يَقْبَلُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ»: (وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مُجَرَّدَ الْقَوْلِ كَافِيًا، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، إِذِ الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، لَا بُدَّ مِنْ هَذَيْنِ كَمَا بَسَطْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ). اهـ

(١) نَقْلًا مِنْ «التَّعْلِيلِ عَلَى فَتْحِ الْمَجِيدِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ»، الشَّرِيطُ الثَّانِي، أَوَّلُ الْوُجْهِ: الثَّانِي.

(٢) انْظُرْ: «أَقْوَالُ ذَوِي الْعُرْفَانِ فِي أَنَّ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ» لِلْسَّنَائِيِّ (ص ١٤٤).

(٣) انْظُرْ: «الْمُصَدَّرُ السَّابِقُ» (ص ١٤٥).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «مَسَائِلِ فِي الْإِيمَانِ» (ص ١٧): (لَا عَمَلٌ بِدُونِ إِيْمَانٍ، وَلَا إِيْمَانٌ بِدُونِ عَمَلٍ فَهُمَا حَقِيقَةُ الْإِيْمَانِ، وَالْأَعْمَالُ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَالْأَقْوَالُ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَالْإِعْتِقَادُ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَمَجْمُوعُهَا كُلُّهُ هُوَ الْإِيْمَانُ: بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَعَ الْإِيْمَانِ بِكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْإِيْمَانُ: بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «مَسَائِلِ الْإِيْمَانِ» (ص ٣٤): (الْعَمَلُ مِنَ الْإِيْمَانِ، فَمَنْ تَرَكَهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلْإِيْمَانِ، سَوَاءً تَرَكَ الْعَمَلَ كُلَّهُ نِهَائِيًّا، فَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا أَبَدًا، أَوْ أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَاهُ مِنَ الْإِيْمَانِ وَلَا يَرَاهُ دَاخِلًا فِي الْإِيْمَانِ؛ فَهَذَا يَدْخُلُ فِي: «الْمُرْجِيَّة»^(١)، وَالْعَمَلُ: قَدْ يَزُولُ الْإِيْمَانُ بِزَوَالِهِ؛ كَتَرَكَ الصَّلَاةَ).^(٢) اهـ

وَقَدْ أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ، عَلَى سُؤَالٍ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ (الْعَمَلَ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيْمَانِ)، فَتَوَى (٢١٤٣٦)، بِتَارِيخٍ: ٨ / ٤ / ١٤٢١ هـ، بِمَا

(١) وَرَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبُهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ، فَلَمْ يَسْتَطِعِ التَّخَلُّصَ مِنْهَا إِلَى أَنْ مَاتَ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) وَمِنْ خَطَأٍ بَعْضُ الْمُرْجِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ الْمُتَسَبِّبِينَ لِلسَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ الْمُخَالِفِينَ مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْخَوَارِجِ، وَهَذَا فِيهِ تَجَنُّ عَلَى السَّلَفِ مِنْ جِهَتَيْنِ: الْأُولَى: أَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى السَّلَفِ مَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الطَّعْنُ فِي السَّلَفِ الصَّالِحِ. لِأَنَّ مَا زَالَ السَّلَفُ: يُدْخِلُونَ الْعَمَلَ فِي مُسَمًّى الْإِيْمَانِ وَالْمُرْجِيَّةِ: لَا يُدْخِلُونَ الْعَمَلَ فِي مُسَمًّى الْإِيْمَانِ.

يَلِي: (هَذِهِ الْمَقَالَةُ الْمَذْكُورَةُ، هِيَ مَقَالَةٌ: «الْمُرْجِيَّةُ»، الَّذِينَ يُخْرِجُونَ الْأَعْمَالَ عَنْ مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَيَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، أَوْ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ وَالتَّطَقُّ بِاللِّسَانِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْأَعْمَالُ: فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ شَرْطُ كَمَالٍ فِيهِ فَقَطْ، وَلَيْسَتْ مِنْهُ، فَمَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ، وَنَطَقَ بِلِسَانِهِ: فَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ، وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ، وَفِعْلِ الْمَحْرَمَاتِ، وَيَسْتَحِقُّ دُخُولَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطْ، وَلَزِمَ عَلَى ذَلِكَ الضَّلَالِ؛ لَوَازِمُ بَاطِلَةٍ...^(١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٨): (اتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ، عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ...، وَقَالُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَعَقِيدَةٌ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَكَانَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَنْ أَدْرَكَنَاهُمْ، يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، لَا يَجْزِي وَاحِدٌ مِنْ

(١) قُلْتُ: فَبَعْدَ مَا قَرَأْتُ مَقَالَاتِ: «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ» فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَجَدْتُهُ يَدْعُو إِلَيَّ: «مَذْهَبُ الْإِرْجَاءِ» الْمَذْمُومُ، وَيُخَاصِمُ فِيهِ، بَلْ وَيَجْعَلُهُ: مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ!.

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ تَرْوِيجُ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَنُحَذِّرُ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا احْتَوَتْهُ هَذِهِ الْمَقَالَاتُ مِنْ: الْمَذْهَبِ الْبَاطِلِ، حِمَايَةً لِعَقِيدَتِهِمْ، وَاسْتِثْرَاءً لِدِينِهِمْ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) قُلْتُ: وَإِذَا تَقَرَّرَ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُمْ حَسَنَةُ بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ خَاطِئَيْنِ: مَذْهَبُ: الْوَعِيدِيَّةِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَمَذْهَبُ: الْمُرْجِيَّةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ.

الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٢٩٦): (وَكَانَ مِنْ مَضَى مَنْ سَلَفْنَا لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ، الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ مِنَ الْعَمَلِ، وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ اسْمٌ يَجْمَعُ وَيُصَدِّقُهُ الْعَمَلُ، فَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَعَرَفَ بِقَلْبِهِ، وَصَدَّقَ بِعَمَلِهِ فِتْلِكَ: الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ قَالَ: بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يُصَدِّقْ بِعَمَلِهِ كَانَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ). اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَمَّن يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ دَاخِلٌ فِي الْإِيمَانِ، لَكِنَّهُ شَرْطٌ فِي كَمَالِهِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا، لَا مَا هُوَ بِشَرْطٍ كَمَالٍ، هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، هَذَا قَوْلُ:

الْمُرْجِيَّةِ).^(٢) اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ مَقَالٍ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ: (كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ أَصْلٌ، وَالْعَمَلُ كَمَالٌ: (الْعَمَلُ فَرْعٌ).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا.....لَا.....لَا.....، الْأَعْمَالُ أَصْلٌ مِنَ الْإِيمَانِ.

السَّائِلُ: هَذَا الْمَقَالُ هَلْ: هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟.

(١) انْظُرْ: «الْإِيمَانُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ١٩٧).

(٢) «مَجْلَّةُ الْمُشْكَاةِ»، الْعَدَدُ الثَّانِي: (ص ٢٩٧).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: لَا.....، خَطَأً، لَا.....: خَطَأً، خَطَأً.

السَّائِلُ: هَذِهِ عَقِيدَةُ الْمُرْجِئَةِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (نَعَمْ.....نَعَمْ).^(١) اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْغُدَيَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ مَقَالٍ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ:
(كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ أَصْلٌ، وَالْعَمَلُ كَمَالٌ: (الْعَمَلُ فَرْعٌ).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

السَّائِلُ: هَلْ هَذِهِ مِنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا.....، هَذَا مِنْ عَقِيدَةِ: الْمُرْجِئَةِ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلٍ: «الْمُرْجِئَةُ الْعَصْرِيَّةُ»، اضْطِرَابُهُمْ فِي الْكَلَامِ فِي

مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَقَالَاتِهِمْ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْمُسْلِمُونَ

فِي عَهْدِ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَعَهْدِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ: اعْتِقَادُ

الْقَلْبِ، وَنُطْقُ اللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ: جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، فَلَمْ

يَقُولُوا: هِيَ شَرْطُ كَمَالٍ، بَلْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَعْمَالَ: جُزْءٌ مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ،

(١) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» بِصَوْتِ آلِ الشَّيْخِ، بِتَارِيخٍ: ٢٣ شَعْبَانَ ١٤٢٦ هـ، الْمَوْافِقُ: ٢٧/٩/٢٠٠٥، بِعُنْوَانٍ:

«الْأَسْئَلَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ»، فِي سَنَةِ: «١٤٢٦ هـ».

(٢) «شَرِيطُ مُسَجَّلٍ» بِصَوْتِ الشَّيْخِ الْغُدَيَّانِ، بِتَارِيخٍ: ٢٣ شَعْبَانَ ١٤٢٦ هـ، الْمَوْافِقُ: ٢٧/٩/٢٠٠٥، بِعُنْوَانٍ:

«الْأَسْئَلَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ»، فِي سَنَةِ: «١٤٢٦ هـ».

فَلَفْظُ الْإِيمَانِ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَقْوَالُ، وَالْأَعْمَالُ، وَالْإِعْتِقَادَاتُ، كُلُّهَا يَشْمَلُهَا مُسَمًّى الْإِيمَانِ، وَتَقْتَضِيهَا حَقِيقَةُ: الْإِيمَانِ). (١) (٢) اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ يُؤَكِّدُ وَجُوبَ تَرْكِ قَوْلِ: «الْمُرْجئةُ الخَامِسَةُ العَصْرِيَّةُ» هَذَا، وَهَجْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَمْ يَقُلْهُ السَّلَفُ، وَأَحْدَثَ خِلَافًا وَافْتِرَاقًا فِي الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ هُوَ مِنَ الدِّينِ، وَيَتَحَتَّمُ تَرْكُهُ حَتَّى تَجْتَمِعَ الْكَلِمَةُ، وَتَاتِلَفَ الْقُلُوبُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِسْتِقَامَةِ» (ج ١ ص ٣٧): (وَعَامَّةُ مَا تَنَازَعَتْ فِيهِ فِرْقَةُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ، وَغَيْرِهَا فِي بَابِ: الصِّفَاتِ، وَالْقَدَرِ، وَالْإِمَامَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فِيهِ الْمُجْتَهِدُ الْمُصِيبُ، وَفِيهِ الْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئُ، وَيَكُونُ الْمُخْطِئُ بَاطِلًا، وَفِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، وَفِيهِ الْمُقْصِرُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الصَّبْرِ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ فِتْنَةً، وَفِرْقَةً فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ، سِوَاءٍ كَانَ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٥ ص ١٣٦): (عِنْدَ ذِكْرِ مَا ابْتَدَعَتْهُ الْجَهْمِيَّةُ: (وَلِهَذَا كَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: لَهُمْ فِيمَا يَقُولُهُ فِي الْمُنَظَرَةِ: «الْخَطَابِيَّةُ»: كَيْفَ أَقُولُ مَا لَمْ يَقُلْ؟، أَيْ: هَذَا الْقَوْلُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلَنَا، وَلَوْ كَانَ مِنْ

(١) انْظُرْ: «حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ» (ص ٦٣).

(٢) إِذَا فَالْمُتَقَرَّرُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: هُوَ تَلَاوُزُ عَمَلِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ، وَأَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْبَاطِنَةِ، لَا يُمَكِّنُ تَصَوُّرُ وَجُودِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

الدِّينَ لَكَانَ قَوْلُهُ، فَعَدَمَ قَوْلٍ أَوْلَيْكَ لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ (أهـ).
 قُلْتُ: فَالْمُقَرَّرُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، هُوَ تَلَاوُزُ عَمَلِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ
 وَأَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْبَاطِنَةِ، لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ وَجُودِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.
 قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٨٣): (الْإِيْمَانُ لَهُ ظَاهِرٌ
 وَبَاطِنٌ، وَظَاهِرُهُ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَبَاطِنُهُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَانْقِيَادُهُ
 وَمَحَبَّتُهُ، فَلَا يَنْفَعُ ظَاهِرٌ لَا بَاطِنَ لَهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٠٤): (فَكُلُّ إِسْلَامٍ ظَاهِرٍ
 لَا يَنْفَعُ صَاحِبُهُ مِنْهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ الْبَاطِنَةِ، فَلَيْسَ بِنَافِعٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ
 مِنَ الْإِيْمَانِ الْبَاطِنِ، وَكُلُّ حَقِيقَةِ بَاطِنَةٍ، لَا يَقُومُ صَاحِبُهَا بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ لَا
 تَنْفَعُ، وَلَوْ كَانَتْ مَا كَانَتْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ١٢٨):
 (الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ مَمْلُوءَانِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْإِيْمَانِ إِلَّا
 بِالْعَمَلِ مَعَ التَّصْدِيقِ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ مِنْ مَعْنَى: الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ
 تِلْكَ إِنَّمَا فَسَّرَتْهَا السُّنَّةُ، وَالْإِيْمَانُ بَيْنَ مَعْنَاهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٢١): (وَقَدْ
 تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ
 وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ، أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا، وَلَا صَلَاةً، وَلَا زَكَاةً، وَلَا
 صِيَامًا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦١١): (وَمِنْ

الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيْمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ،
وَالزَّكَاةَ، وَالصَّيَامَ وَالْحَجَّ، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ
رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ
نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ، وَزَنْدَقَةٍ لَا مَعَ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ، وَلِهَذَا إِنَّمَا يَصِفُ سُبْحَانَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ
عَنِ السُّجُودِ: الْكُفَّارَ). اهـ

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ مَا سَبَقَ مِنَ الْكَلَامِ تَتَابُعُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
الدَّالَّةِ: عَلَى دُخُولِ الْأَعْمَالِ فِي مُسَمًى الْإِيْمَانِ.

أَمَّا الْأَدِلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ: جُزْءٌ مِنَ الْإِيْمَانِ:

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ
عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ
وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾^(٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ، الْآيَاتِ: (٢-٤).

(٢) سُورَةُ الْحُجُرَاتِ، آيَةُ: (١٥).

وَرَسُولُهُ أَوْلَيْكَ سِيرَ حَمُّهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ
الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ
مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي
الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى
الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ
أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٣).

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٤).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢)،
وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (٣)، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٤)، وَالَّذِينَ هُمْ
لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ، آيَةٌ: (٧١).

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ، آيَةٌ: (١١٢).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةٌ: (١٧٧).

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ، آيَةٌ: (٦٥).

(٦) فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (٧) وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (٨) وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٩) أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٢).

* وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى جَمِيعَ الطَّاعَاتِ مِنَ الْإِيمَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(٣).

وَبُتِيَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، فِي: «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ١٥)، فِي سَبَبِ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الطَّوِيلُ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ: (أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقَبِيلَةِ قَبْلَ أَنْ تَحَوَّلَ رِجَالٌ قُتِلُوا، فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

* وَمِنْ فَقْهِ: الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ بَوَّبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: (بَابُ: الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ).^(٤)

(١) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ، الْآيَاتُ: (١-١١).

(٢) سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ، آيَةُ: (٢٢).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: (١٤٣).

(٤) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٠٦)، وَفِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٣٨٥)؛ بِإِسْنَادٍ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (جَعَلَ صَلَاتُهُمْ إِيْمَانًا، فَالصَّلَاةُ مِنَ الْإِيْمَانِ).^(١)
 وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيْمَانِ» (ص ٥٦): (فَأَيُّ شَاهِدٍ يُلْتَمَسُ
 عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيْمَانِ، بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ). اهـ
 وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالْبُرُّ كُلُّهُ مِنَ
 الْإِيْمَانِ).^(٢)

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ: عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ، بِقَوْلِهِ: (إِيْمَانُكُمْ)؛ أَيُّ:
 صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَبْلَ تَحَوُّلِ الْقِبْلَةِ.^(٣)
 قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٥٧):
 (اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي مَنْ مَاتَ، وَهُوَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ). اهـ
 فَلَمْ يَخْتَلِفِ الْمُفَسِّرُونَ: بِأَنَّ اللَّهَ أَرَادَ مِنْ: (إِيْمَانُكُمْ)، فِي الْآيَةِ: صَلَاتُكُمْ إِلَى
 بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَسَمَّى: «الصَّلَاةَ»، إِيْمَانًا، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ جُزْءًا مِنَ الْإِيْمَانِ وَرُكْنًا فِيهِ،

صَحِيحٌ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٠٣٤)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (١٧٥٧)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) انْظُرْ: «الْإِيْمَانُ» لِإِبْنِ مَنْذَةَ (ج ١ ص ٣٢٩)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِإِبْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ١٩٣)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ»
 لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٢ ص ١٥٧)، وَ«شُعَبَ الْإِيْمَانِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١ ص ١٢١)، وَ«مَنَاقِبَ الشَّافِعِيِّ» لَهُ (ج ١ ص ٣٩٢)،
 وَ«أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٨٤).

لَمَا صَحَّ تَسْمِيَّتُهَا بِهِ؛ فَهَذَا دَلِيلٌ بَيِّنٌ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ.
قُلْتُ: وَلِذَلِكَ قَرَنَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِيمَانَ، مَعَ الْعَمَلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ، وَجَعَلَ
جَنَّةَ الْخُلْدِ جَزَاءً لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا.
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ
نُزُلًا﴾^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا بَ﴾^(٢)
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا
تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾^(٣)

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤)
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٥)
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٩٢) عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٦)
وَهَذِهِ الْآيَاتُ الْكَرِيمَاتُ الْبَيِّنَاتُ؛ كُلُّهَا تُدْخِلُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، وَجَمِيعَ

(١) سُورَةُ الْكَهْفِ، آيَةُ: (١٠٧).

(٢) سُورَةُ الرَّعْدِ، آيَةُ: (٢٩).

(٣) سُورَةُ فَصَّلَتْ، آيَةُ: (٣٠).

(٤) سُورَةُ الزُّخْرَفِ، آيَةُ: (٧٢).

(٥) سُورَةُ الْعَصْرِ، الْآيَاتُ: (١-٣).

(٦) سُورَةُ الْحَجَرِ، الْآيَتَانِ: (٩٢-٩٣).

الطَّاعَاتِ مَعَهَا فِي: مُسَمَّى الْإِيمَانِ.

وَأَمَّا الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ:

فَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي

الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ، قَالَ: (قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ).^(١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْإِيمَانُ بَضْعٌ

وَسَبْعُونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ،

وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ).^(٢)

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ

حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا

يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي

النَّارِ).^(٣)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى

أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ).^(٤)

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لَوْ فِدَ عَبْدُ الْقَيْسِ؛ عِنْدَمَا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٦٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٦٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ١٦).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ١٤).

سَأَلُوهُ عَنْ أُمُورِ الدِّينِ؛ فَأَمَرَهُمْ: (بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ)، وَقَالَ: (أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ) قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسِ).^(١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟)، فَقَالَ: (إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟، قَالَ: (الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟، قَالَ: (حَجٌّ مَبْرُورٌ).^(٢)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ؛ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).^(٣)

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ).^(٤)

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (١٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ١٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (٨٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٦٠).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٥٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٦٧).

وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ).^(١)
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً،
وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ).^(٢)
وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (الطَّهْرُ شَطْرُ
الْإِيمَانِ).^(٣)

* وَغَيْرَهَا: مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى
الْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ التَّصَدِيقُ، وَلَا الْقَوْلُ بِدُونِ الْعَمَلِ وَأَدَاءِ الْفَرَائِضِ.
فَهَذِهِ هِيَ الْأَدِلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ
جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ...، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْحَقُّ، الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفٌ^(٤) هَذِهِ الْأُمَّةِ،
وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٥٣): (الْإِيمَانُ
أَصْلٌ: لَهُ شُعَبٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَكُلُّ شُعْبَةٍ تُسَمَّى: إِيْمَانًا، فَالصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ١٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ
الْإِيمَانِ» (٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «كِتَابِ
الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٦٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٠٣)، وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَمَعْنَاهُ: صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ الطَّهَّارَةَ مِنَ الْإِيمَانِ.

(٤) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٥٥٦): (وَالسَّلَفُ اشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَى
الْمُرْجِيَّةِ، لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ). اهـ

الزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالصَّوْمُ، وَالْأَعْمَالُ الْبَاطِنَةُ: كَالْحَيَاءِ وَالتَّوَكُّلِ ... وَهَذِهِ الشُّعْبُ، مِنْهَا: مَا يَزُولُ الْإِيمَانُ بِزَوَالِهَا، كَشُعْبَةِ الشَّهَادَةِ، وَمِنْهَا: مَا لَا يَزُولُ بِزَوَالِهَا، كَتَرَكِ إِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ (...). اهـ

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا بُدَّ لِهَذَا الدِّينِ مِنْ أَرْبَعٍ: دُخُولٍ فِي دَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا بُدَّ: مِنَ الْإِيمَانِ وَتَصْدِيقِ بِاللَّهِ، وَبِالْمُرْسَلِينَ: أَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْبُعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَا بُدَّ: مِنْ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا تُصَدِّقَ بِهِ إِيْمَانَكَ).^(١)

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَقَالَاتُ الَّتِي أَبْدَى فِيهَا «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ»، عَقِيدَةَ: الْمُرْجِئَةِ الزَّائِفَةِ، تُنَاقِضُ عَقِيدَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

* فَصَّرَحَ بِعَقِيدَةِ: الْإِرْجَاءِ، وَهُوَ: تَأْخِيرُ الْعَمَلِ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ. وَهَذَا الْإِرْجَاءُ: تَأْخِيرُ الْعَمَلِ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، أَخْطَرُ بَابٍ لِإِكْفَارِ الْأُمَّةِ، وَتَهْلُكِهَا فِي الذُّنُوبِ، وَالْمَعَاصِي، وَالْآثَامِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ انْحِسَارٍ فِي مَفْهُومِ الْعِبَادَةِ، وَتَمَيُّعِ التَّوْحِيدِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.^(٢)

قُلْتُ: فَالْإِرْجَاءُ لَيْسَ مِنْ عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي شَيْءٍ. عَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (غَلَّتِ الْمُرْجِئَةُ حَتَّى صَارَ مِنْ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (١٣٦)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٤ ص ٨٤٧)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) انْظُرْ: «تَحْرِيفَ النُّصُوصِ مِنْ مَآخِذِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ» لِأَبِي زَيْدٍ (ص ١٢٢).

قَوْلِهِمْ: أَنْ قَوْمًا يَقُولُونَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَعَامَّةَ الْفَرَائِضِ مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ لَهَا: إِنَّا لَا نُكْفِّرُهُ، نُرْجِي أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ، فَهَؤُلَاءِ الْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ ثُمَّ هُمْ أَصْنَافٌ.....).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ حَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٧٧)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» ٩ (ج ٢ ص ٩٢٩)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١ ص ٢١).

قُلْتُ: فَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ: «الْمُرْجِئَةِ الْخَامِسَةِ الْعَصْرِيَّةِ»، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* إِذَا، قَوْلُهُ بِأَنَّ: «الْعَمَلُ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ»، لَيْسَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ قَوْلُ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادُ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ، وَمِنْ أَقْوَالِهِمْ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ.

* فَالْعَمَلُ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، فَلَا يُقَالُ: الْعَمَلُ شَرْطُ كَمَالٍ، فَإِنَّ هَذَا قَوْلُ «الْمُرْجِئَةِ»، وَلَا نَعْلَمُ أَهْلَ السُّنَّةِ قَوْلًا؛ بِأَنَّ الْعَمَلُ شَرْطُ كَمَالٍ.

قُلْتُ: فَهَذَا يُوَافِقُ «مَذْهَبَ الْمُرْجِئَةِ»، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ عَنْ مُسَمًى: الْإِيمَانِ.

فَالَّذِي يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ شَرْطُ كَمَالٍ، نَقُولُ لَهُ: هَذَا «مَذْهَبُ الْمُرْجِئَةِ»، لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَ الْأَعْمَالَ عَنْ مُسَمًى: الْإِيمَانِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٣٥): (اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ، أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ،

وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارُ اللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ...، هَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ: مُرْجِيٌّ خَبِيثٌ، أَحْذَرُهُ عَلَى دِينِكَ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ (٣١) ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣١، ٣٢].

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا لَا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ مَرَاتِبَ الْإِيمَانِ الثَّلَاثَةَ: لِيَتَبَيَّنَ لَنَا حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، وَهِيَ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: أَصْلُ الْإِيمَانِ: وَهُوَ الْحَدُّ الْأَدْنَى مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا يُوجَدُ الْإِيمَانُ بِدُونِهِ، وَبِهِ يَنْجُو صَاحِبُهُ مِنَ الْكُفْرَانِ، وَيَدْخُلُ فِي زُمْرَةِ الْإِيمَانِ، وَبِهِ خَلَاصُهُ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ إِنْ مَاتَ عَلَيْهِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أَيْضًا: «الْإِيمَانُ الْمُجْمَلُ»، وَ«مُطْلَقُ الْإِيمَانِ»^(١).

* وَيُسَمَّى بِمُطْلَقِ الْإِيمَانِ: لِأَنَّ صَاحِبَهُ دَاخِلٌ فِي مُسَمًّى: الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُ أَصْلُ الْإِيمَانِ، فَيَعُدُّ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَكِنْ لَا يُعْطَى لَهُ اسْمُ الْإِيمَانِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ

(١) وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ: مِنَ الْإِيمَانِ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلتَّقْصَانِ؛ لِأَنَّهَا حَدُّ الْإِسْلَامِ، وَالْفَاصِلُ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، وَهَذَا النَّوْعُ: وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ دَخَلَ دَائِرَةَ الْإِيمَانِ؛ فَهِيَ: مَا بَقِيَ فِيهِ أَصْلُ الْإِيمَانِ، وَثَبَتَ لِصَاحِبِهِ اسْمُ الْإِيمَانِ، وَصَحَّ نِسْبَةُ الْإِيمَانِ إِلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يُكْمَلْهُ.

الْإِيمَانَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُ بِهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْتَحَبَّةِ، وَاسْمُ الْمُؤْمِنِ إِذَا أُطْلِقَ فَيُرَادُ بِهِ مَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَلَكِنَّهُ يُعْطَى لَهُ مُطْلَقَ الْإِسْمِ، لِصِحَّةِ نِسْبَةِ صَاحِبِهِ إِلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَأْتِ بِكَمَالِهِ الْوَاجِبِ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ بِسَبَبِ تَقْصِيرِهِ، وَتَفْرِيطِهِ فِي الْوَاجِبَاتِ وَرُكُوبِهِ الْمَحَارِمَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِتَفْرِيطِهِ، وَارْتِكَابِهِ الْكَبَائِرِ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: (١) الْإِيمَانُ الْوَاجِبُ: «الْكَمَالُ الْوَاجِبُ»، وَيُسَمَّى: «الْإِيمَانُ الْمُفْصَلُ»، وَ«الْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ»، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى، أَصْلِ الْإِيمَانِ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَتَرْكِ الْمَحْرَمَاتِ، وَهَذَا الْإِيمَانُ: هُوَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ، وَهُوَ فِعْلُ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ، وَاجْتِنَابُ جَمِيعِ الْمَحْرَمَاتِ، وَقَدْ رَتَّبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ الثَّوَابَ، وَالْوَعْدَ بِالْجَنَّةِ، وَالْعِتَقَ مِنَ النَّارِ، وَالْوَعْدَ لِمَنْ قَصَرَ فِيهِ بِتَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلِ مُحَرَّمٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ

كَرِيمٌ﴾. (٢)

* وَفِي هَذَا تَقَعُ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ، وَالْفَوْزُ وَالْخُسْرَانُ، فَلَا يُعْطَى لِأَحَدٍ اسْمُ الْمُؤْمِنِ الْمُطْلَقِ، إِلَّا لِمَنْ كَمَلَ إِيْمَانُهُ، بِفِعْلِ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ، وَتَرْكِ جَمِيعِ

(١) وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ: تَكُونُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ: (أَصْلِ الْإِيمَانِ)، وَيَكُونُ صَاحِبُهَا مِمَّنْ يُؤَدِّي الْوَاجِبَاتِ، وَيَتَجَنَّبُ الْكَبَائِرَ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَيَلْتَزِمُ بِكُلِّ تَفْصِيلَاتِ الشَّرِيعَةِ. تَصْدِيقًا وَالتَّوَكُّلاً وَعَمَلًا، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا حَسَبَ اسْتِطَاعَتِهِ.

(٢) الْأَنْفَالُ: «٤».

الْمُحَرَّمَاتِ.

* فَإِذَا قَصَرَ فِي الْوَاجِبَاتِ، أَوْ ارْتَكَبَ الْمُؤَبَّاتِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُعْتَبَرُ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ وَإِيمَانُهُ نَاقِصٌ.

وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الَّذِينَ اتَّوَا بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِتَمَامِهِ، وَلَمْ يَنْقُصُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَيْهِ إِضَافَةً إِلَى الْإِثْنَانِ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ لِأَنَّهُ الْأَسَاسُ لِلْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَالْمُسْتَحَبِّ، وَلِذَا سُمِّيَ: بِأَصْلِ الْإِيمَانِ، فَهُوَ أَسَاسُ الْبِنَاءِ، فَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا، الْمُسْتَحِقُّونَ لَوَعْدِ اللَّهِ السَّالِمُونَ مِنْ وَعِيدِهِ، وَالْفَائِزُونَ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ ابْتِدَاءً، بِلَا عَذَابٍ بِفَضْلِ اللَّهِ وَكَرَمِهِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُقْتَصِدُونَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾^(١) [فَاطِرٌ: ٣٢].

الْقِسْمُ الثَّانِي: الَّذِينَ زَادُوا عَلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ وَدَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِفِعْلِ مَا يَجِبُ وَتَرَكَ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يُكْمِلُوهُ بَلْ قَصَرُوا فِيهِ إِمَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ؛ فَهَؤُلَاءِ يَشْمَلُهُمُ الْوَعِيدُ، وَهُمْ مِمَّنْ قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ:

(١) الْمُقْتَصِدُ: الْمُكْتَنِي بِفِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَاجْتِنَابِ الْمَحْظُورَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَى الْمُسْتُونَاتِ، وَلَا تَوَرَّعَ عَنِ الْمَكْرُوهَاتِ، وَهُوَ صَاحِبُ: (الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ).

انظر: «تفسير القرآن» للطبري (ج ١١ ص ١٨٩)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٣ ص ٥٦٢)، و«الإيمان» لابن تيمية (ص ٢٧)، و«تفسير القرآن» للألوسي (ج ٢٢ ص ٥٠٤)، و«تفسير القرآن» للشيخ السعدي (ج ٦ ص ٣٢٠).

﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾^(١)؛ كَأَصْحَابِ: أَصْلُ الْإِيمَانِ -، وَهُمْ: الَّذِينَ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ، أَوْ عَصَاةُ الْمُوحِدِينَ - فَهَؤُلَاءِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ الَّذِينَ إِنْ مَاتُوا بِلا تَوْبَةٍ، إِنْ شَاءَ عَفَى اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ ابْتِدَاءً، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ عَلَى ذُنُوبِهِمْ، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنْ إِيْمَانٍ، وَعَمَلٍ صَالِحٍ، وَهُمْ: الَّذِينَ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، وَهُمْ: الْمُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾.

الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِيمَانُ الْمُسْتَحَبُّ^(٢): وَيُسَمَّى: «الْإِيمَانُ الْكَامِلَ: بِالْمُسْتَحَبَّاتِ»، وَهُوَ إِيْمَانُ السَّابِقِ بِالْخَيْرَاتِ^(٣): ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

(١) الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: هُوَ الْمُفْرَطُ فِي بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْمُتْرِكُ لِبَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَعَاصِي، الَّتِي لَا تَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ، أَوْ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ صَاحِبُ: (الْإِيمَانِ الْمُجْمَلِ).

انظُر: «الْإِيمَانُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص ٢٧)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١١ ص ١٨٩)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣ ص ٥٦٢)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِلْأَلُوسِيِّ (ج ٢٢ ص ٥٠٤)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ج ٦ ص ٣٢٠).

(٢) وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ: تَكُونُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ: (الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ)، وَهِيَ مَرْتَبَةُ: (الْإِحْسَانِ)، وَصَاحِبُهَا لَا يَكْتَفِي بِعَمَلِ الْوَاجِبَاتِ، وَتَرَكِ الْمُنْكَرَاتِ، بَلْ يُضِيفُ إِلَى ذَلِكَ فِعْلَ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَاجْتِنَابَ الْمَكْرُوهَاتِ وَالْمُسْتَبْهَاتِ، بِقَدْرِ مَا يُبَيِّنُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ذَلِكَ.

(٣) السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: هُوَ الْمُحْسِنُ الَّذِي عَبْدَ اللَّهِ كَأَنَّهُ يَرَاهُ: وَهُوَ الْفَاعِلُ لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، النَّارِكُ لِلْمُحَرَّمَاتِ، وَالْمُتَوَرِّعِ عَنِ الْمَكْرُوهَاتِ.

انظُر: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١١ ص ١٨٩)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣ ص ٥٦٢)، وَ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص ٢٧)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِلْأَلُوسِيِّ (ج ٢٢ ص ٥٠٤)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ج ٦ ص ٣٢٠).

«^(١)، الزَّائِدِ عَلَى الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ بِفِعْلِ الْمُنْدُوبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ وَتَرْكِ الْمَكْرُوهَاتِ، وَالْمُسْتَبْهَاتِ، وَالسَّابِقِ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَالْإِجْتِهَادِ: فِي الطَّاعَاتِ وَالْقُرْبَاتِ وَالتَّرَقِّي فِي مَقَامَاتِ الْإِحْسَانِ، فَهُوَ دَائِمُ الْمُرَاقَبَةِ لِلَّهِ، وَالْمُشَاهَدَةِ لِأَلَايِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَعْْبُدُ اللَّهَ كَأَنَّمَا يَرَى اللَّهَ تَعَالَى خَوْفًا وَتَعْظِيمًا، وَمَهَابَةً وَتَوَكُّلاً عَلَيْهِ وَإِخْلَاصًا لَهُ مَعَ كَمَالِ الْحُبِّ وَالذُّلِّ، وَالْخُضُوعِ وَالْإِبَانَةِ وَالْمُسْكَنَةِ.

* وَهَذَا إِيْمَانُ الصَّادِقِينَ، وَالْمُقَرَّبِينَ الْأَبْرَارِ؛ فَازُوا بِالْمَرَاتِبِ الْعَلِيَّةِ، وَالْمَقَامَاتِ السَّامِيَةِ بِرُفْقَةِ: النَّبِيِّنَ، وَالصَّادِقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا.

وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ: يَسْتَحِقُّونَ دُخُولَ الْجَنَّةِ ابْتِدَاءً فِي أَعْلَى الدَّرَجَاتِ بِفَضْلِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَالنَّقْصُ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فُسْقٌ، أَوْ وَعِيدٌ بِعِقَابٍ، أَوْ نَقْيٍ لِكَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ.

* وَلَكِنَّ صَاحِبَهُ يَفُوتُهُ عُلُوُّ الدَّرَجَةِ، وَسُمُو الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.^(٢)

وَالَيْكَ أَقْوَالُ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ: فِي تَفْصِيلِ أَصْلِ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانِ

(١) فَاطِرٌ: (٣٢).

(٢) وَانْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٢٧١، ٣٥٣، ٦٣٧)، وَ(ج ١٦ ص ٢٩٣)، وَ«تَعْظِيمَ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِلْمَرْوَزِيِّ (ص ٣٣٤)، وَ«فَتَاوَى الْأَئِمَّةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَ«الدَّرَرُ السُّنِّيَّةُ فِي الْفَتَاوَى النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٣٣، ٥١٨)، وَ«شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنْدَه (ج ١ ص ٣٣١)، وَ(طَرِيقُ الْهَجْرَتَيْنِ وَبَابُ السَّعَادَتَيْنِ) لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٣٤٥).

الْوَاجِبِ، وَالْإِيْمَانِ الْمُسْتَحَبِّ:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٢٧١): (فَعَامَّةُ النَّاسِ إِذَا أَسْلَمُوا بَعْدَ كُفْرٍ، أَوْ وُلِدُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالتَزَمُوا شَرَائِعَهُ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الطَّاعَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، فَهُمْ مُسْلِمُونَ: وَمَعَهُمْ: «إِيْمَانٌ مُجْمَلٌ»، وَلَكِنْ دُخُولَ حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ إِلَى قُلُوبِهِمْ؛ إِنَّمَا يَحْصُلُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِنْ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَرْوَزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ص ٣٣٤): (الْكُفْرُ ضِدٌّ: أَصْلُ الْإِيْمَانِ لِأَنَّ لِلْإِيْمَانِ أَصْلًا وَفُرُوعًا، فَلَا يَثْبُتُ الْكُفْرُ حَتَّى يَزُولَ أَصْلُ الْإِيْمَانِ، الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْكُفْرِ). اهـ

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ لِلْإِيْمَانِ أَصْلًا، لَا يَتِمُّ وَلَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ وَالْإِيْمَانُ؛ إِلَّا بِهِ إِجْمَاعًا.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلِهَذَا لَا يَقَعُ اسْمُ الْمُؤْمِنِ الْمُطْلَقُ عَلَى مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً، أَوْ بَدَّلَ فَرِيضَةً، لِأَنَّ اسْمَ الشَّيْءِ مُطْلَقًا يَقَعُ عَلَى الْكَامِلِ مِنْهُ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّاقِصِ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَيْدٍ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَرْوَزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ص ٣٧١): (وَالْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ زَكَّاهُمْ وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ، وَوَعَدَهُمْ بِالْجَنَّةِ، هُمْ: الَّذِينَ أَكْمَلُوا

(١) انْظُرْ: «فَتَاوَى الْأَئِمَّةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٩).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٠٥).

إِيمَانُهُمْ؛ بِاجْتِنَابِ كُلِّ الْمَعَاصِي، وَاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنذُوحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٣٣١): (وَلَا يَكُونُ مُسْتَكْمِلًا لَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِفِرْعِهِ، وَفِرْعُهُ: الْمُفْتَرِضُ عَلَيْهِ، أَوْ الْفَرَائِصُ، وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ مَرَاتِبِ الْإِيمَانِ وَالِدِّينِ: مَرْتَبَةُ أَهْلِ «الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ»، الَّذِينَ كَمَّلَ إِسْلَامُهُمْ وَإِيمَانُهُمْ بِإِتْيَانِهِمْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِهِمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَعَدَمَ إِصْرَارِهِمْ عَلَى الذُّنُوبِ فَهَذِهِ هِيَ: الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ، الَّتِي وَعَدَ اللَّهُ أَهْلَهَا بِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الْحَدِيدُ: ٢١]؛ فَهَؤُلَاءِ: اجْتَمَعَتْ لَهُمُ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ، فَفَعَلُوا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَتَرَكُوا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ السُّعَدَاءُ أَهْلُ الْجَنَّةِ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَمُرْتَكِبُ الصَّغَائِرِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ مَرْتَبَةِ الْوَاجِبِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٣٥٣-الْفَتَاوَى): (وَالرَّسُولُ ﷺ: لَمْ يَنْفِهِ إِلَّا عَنْ صَاحِبِ كَبِيرَةٍ، وَإِلَّا فَالْمُؤْمِنُ الَّذِي يَفْعَلُ الصَّغِيرَةَ، وَهِيَ مُكْفَرَةٌ عَنْهُ بِفِعْلِهِ الْحَسَنَاتِ، وَاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، لَكِنَّهُ نَاقِصُ الْإِيمَانِ عَمَّنْ اجْتَنَبَ الصَّغَائِرَ، فَمَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَلَكِنَّهُ خَلَطَهُ بِسَيِّئَاتٍ كُفِّرَتْ عَنْهُ

(١) «الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ» (ج ١ ص ٣٣٣).

بِغَيْرِهَا، وَنَقَصَ بِذَلِكَ دَرَجَةً عَمَّنْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «طَرِيقِ الْهَجْرَتَيْنِ» (ص ٣٤٥): (وَأَمَّا السَّابِقُونَ الْمُقَرَّبُونَ فَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: أَوَّلًا مِنْ وَصْفِ حَالِهِمْ، وَعَدَمِ الْإِتِّصَافِ بِهِ، بَلْ مَا شَمَمْنَا لَهُ رَائِحَةً، وَلَكِنَّهُ مَحَبَّةُ الْقَوْمِ تُحْمَلُ عَلَى تَعْرِفِ مَنْزِلَتِهِمْ وَالْعِلْمِ بِهَا، وَإِنْ كَانَتِ النُّفُوسُ مُتَخَلِّفَةً مُنْقَطِعَةً عَنِ اللَّحَاقِ بِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٣٧): (وَهُوَ مُرَكَّبٌ - أَيِ: الْإِيمَانُ - مِنْ أَصْلٍ لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ^(١)، وَمِنْ وَاجِبٍ يَنْقُصُ بِفَوَاتِهِ نَقْصًا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الْعُقُوبَةَ، وَمِنْ مُسْتَحَبٍّ بِفَوَاتِهِ عُلوُّ الدَّرَجَةِ). اهـ

قُلْتُ: وَسَبَقَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَهَذَا يَشْتَمِلُ مَرَاتِبَ الْإِيمَانِ الثَّلَاثَةِ.

وَسَبَقَ أَيْضًا: أَنَّ الْإِيمَانَ إِذَا أُطْلِقَ: فَالْمُرَادُ بِهِ الدِّينُ كُلُّهُ، وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى شُعَبٍ، وَهَذِهِ الشُّعْبُ جَامِعَةٌ لِكُلِّ أُمُورِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْمَنْهَيَّاتِ فَصَارَ

(١) أَيِ: وَهُوَ مُرَكَّبٌ بِأَصْلٍ لَا يُوجَدُ بِدُونِهِ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَصْلٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْإِيمَانَ التَّامَّ هُوَ فِعْلُ جَمِيعِ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَرْكُ جَمِيعِ الْمَنْهَيَّاتِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ إِذَا أُطْلِقَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ، وَهُوَ جَمِيعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٦ ص ٢٩٣): (وَهُوَ جَمِيعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، فَهَذَا هُوَ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ التَّامُّ). اهـ

* فَالْإِيمَانُ الْكَامِلُ التَّامُّ: لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَجْمُوعِ مَرَاتِبِهِ الثَّلَاثِ.

الإِيمَانُ: بِهِذِهِ الشُّعُوبُ مُشْتَمِلًا عَلَى جَمِيعِ الطَّاعَاتِ فَرَضُهَا، وَنَفْلُهَا، مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْجَوَارِحِ، عَلَى تَرْكِ الْمَحْظُورَاتِ الْمُحَرَّمَةِ مِنْهَا وَالْمَكْرُوهَاتِ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الشُّعْبَ تَتَفَاوَتْ.^(١)

فَمِنْهَا: مَا يَدْخُلُ فِي أَصْلِ الإِيمَانِ؛ فَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِهِ.

وَمِنْهَا: مَا يَدْخُلُ فِي الإِيمَانِ الْوَاجِبِ.

وَمِنْهَا: مَا يَدْخُلُ فِي الإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ.

وَسَنَذْكُرُ الشُّعْبَ الدَّاخِلَةَ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنَ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ:

أَمَّا أَصْلُ الإِيمَانِ: فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى شُعْبٍ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِاِكْتِمَالِهَا وَهِيَ:

عَلَى الْقَلْبِ: مَعْرِفُهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ إِجْمَالًا، وَالتَّصْدِيقُ، وَالْإِنْقِيَادُ لَهُ،

وَتَوَاطُؤُ الْقَلْبِ مَعَ اللِّسَانِ فِي الْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، وَالْخُضُوعِ، وَالْمَحَبَّةِ مَعَ الرِّضَا

وَالتَّسْلِيمِ، وَالتَّصْدِيقُ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْإِنْقِيَادُ لِطَاعَتِهِ وَعَدَمُ مُعَانَدَتِهِ بِهِ.

وَعَلَى اللِّسَانِ: الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الْأَعْمَالِ

الدَّاخِلَةِ فِي أَصْلِ الإِيمَانِ؛ كَأَذْكَارِ الصَّلَاةِ مَثَلًا.

وَعَلَى الْجَوَارِحِ: مَا يُكْفَرُ تَارِكُهَا كَالصَّلَاةِ، أَوْ مَانِعُهَا كَالزَّكَاةِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَا سِوَاهُمَا مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى خِلَافِهِمْ

بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

* إِضَافَةً إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ، وَالتَّجَرُّدِ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ، وَكُلُّ مَا

(١) انْظُرْ: «قَوَاعِدُ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلشَّيْخَانِيِّ (ص ٤٠٥).

يُنَاقِضُ الْإِيمَانَ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ مُكْفَرٍ.

وَضَابِطُ: دُخُولِ الْأَعْمَالِ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ: أَنَّ كُلَّ طَاعَةٍ يُكْفَرُ تَارِكُهَا فَعَلُهَا مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ، كَالْتَّصِدِيقِ وَالْإِقْرَارِ، وَالْإِنْقِيَادِ الْقَلْبِيِّ، وَالصَّلَاةِ، وَكُلِّ مُحَرَّمٍ يُكْفَرُ فَاعِلُهُ فَتَرَكُهُ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ؛ كَالِاسْتِهْزَاءِ بِالدِّينِ، وَالِدُّعَاءِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِ اللَّهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرْنَا: أَنَّ ضِدَّ أَصْلِ الْإِيمَانِ الْكُفْرُ، فَلَا يَجْتَمِعُ أَصْلُ الْإِيمَانِ، مَعَ مَا يُنَاقِضُهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُكْفِرَةِ.^(١)

وَأَمَّا الْإِيمَانُ الْوَاجِبُ: فَكُلُّ الشُّعْبِ الْوَاجِبَةِ دَاخِلَةٌ فِيهِ بِالْإِصَافَةِ إِلَى شُعْبِ أَصْلِ الْإِيمَانِ، وَضَابِطُ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ مِنَ الْأَعْمَالِ سَوَاءٌ كَانَ فِعْلًا، أَوْ تَرْكًا: أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ وَرَدَ فِي تَرْكِهِ وَعَيْدٍ، وَلَمْ يُكْفَرْ تَارِكُهُ: فَعِلُهُ مِنَ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ.

* وَكُلُّ عَمَلٍ وَرَدَ فِي فِعْلِهِ وَعَيْدٍ، وَلَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْكُفْرِ فَتَرَكُهُ مِنَ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ كَ«تَرْكِ الْفَوَاحِشِ، وَالْمُوبِقَاتِ مِنَ الزَّنا، وَالرِّبَا، وَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالْكَذِبِ، وَالْغَيْبَةِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَالْقَذْفِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَإِيذَاءِ

(١) فَمَنْ قَصَرَ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ بِتَرْكِ وَاجِبٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الدَّاخِلَةِ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ كَتَرَكَ الْإِقْرَارَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَرَكَ الصَّلَاةَ، وَانْتَفَاءَ التَّصَدِيقِ وَغَيْرِهَا... فَهَذَا كُفْرٌ مُخْرَجٌ مِنَ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي أَصْلَ الْإِيمَانِ. وَكَذَلِكَ: فَإِنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ يَنْهَدِمُ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ يُضَادُّهُ وَهُوَ: كُلُّ أَمْرٍ نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ وَكُفْرٌ فَاعِلُهُ لِأَنَّهُ فَعِلُهُ يُنَافِي أَصْلَ الْإِيمَانِ وَيُخْرِجُ صَاحِبَهُ مِنَ الْمِلَّةِ: وَمِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ: سَبُّ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ ﷺ، وَالِاسْتِهْزَاءُ بِالدِّينِ وَمُحَارَبَةُ الْإِسْلَامِ...

الْبَارِ.... وَغَيْرِ ذَلِكَ».

* وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ الْوَاجِبِ، مَا يَتَعَيَّنُ تَعَلُّمُهُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْوَاجِبَاتِ، وَالتَّوَاهِي الَّتِي تَدْخُلُ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَكَذَا وَجُوبُ تَعَلُّمِ كُلِّ وَاجِبٍ أَنْ أَوَانَ الشَّرْعُ فِيهِ كَذَلِكَ: «قَاصِدِ الْحَجِّ عِنْدَ حُلُولِ مَوْسِمِهِ، وَالنِّكَاحِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ»، وَهَكَذَا: جَمِيعُ الْوَاجِبَاتِ يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ الْعِلْمُ بِشُرُوطِهَا، وَأَرْكَانِهَا، وَمُفْسِدَاتِهَا قَبْلَ الشَّرْعِ فِيهَا.

* وَهَذَا يَدْخُلُ ضِمْنَ الْفَرَضِ الْعَيْنِيِّ عَلَى عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَنْبَغِي التَّفْرِيطُ فِيهِ؛ فَإِنَّ التَّقْصِيرَ فِي تَعَلُّمِ ذَلِكَ قَدْ يُوجِبُ الْكُفْرَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ إِذَا كَانَ يُسَبِّبُ جَهْلًا^(١)، بِأَصْلِ الْإِيمَانِ وَتَوَاقُضِهِ، وَمُفْسَدًا إِذَا كَانَ يُسَبِّبُ جَهْلًا بِالْمَحْرَمَاتِ وَالْمَنْهَيَّاتِ، وَفَسَادًا لِصِحَّةِ الْعِبَادَاتِ إِذَا كَانَ جَهْلًا بِتَوَاقُضِهَا وَمُفْسِدَاتِهَا^(٢).

(١) وَتَقْصِدُ هُنَا: الْعُذْرَ الْمُطْلَقَ، أَيِ: الْجَهْلَ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ بِحَيْثُ لَا يَعْرِفُ الْإِيمَانُ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَا الشُّرْكَ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَعْرِفُ مَا يَجِبُ لَهُ، وَمَا لَا يَجُوزُ لغيرِهِ؛ فَهَذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِيمَانِ، وَلَوْ ادَّعَى ذَلِكَ. * أَمَّا الْجَهْلُ بِبَعْضِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعَذَّرُ فِيهَا الْجَاهِلُ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ؛ إِلَّا بَعْدَ التَّعْلِيمِ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ؛ فَهَذَا أَمْرٌ آخَرُ. وَهُوَ أَحَدُ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ، وَهَذَا لَهُ تَفْصِيلٌ آخَرُ.

وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي: «السَّبِيلُ الْمَنْهَلُ» (ص ٢٥ و ٣١ و ٦٢ و ٧٢ و ٣٣١ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٦١ و ٣٧٠ و ٣٧٢).

(٢) قُلْتُ: فَالتَّقْصِيرُ فِيهِ يَكُونُ بتركِ وَاجِبٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، أَوْ انْتِهَاكِ مُحَرَّمٍ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ مِمَّا لَا يُقْبَلُ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ؛ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ.

* فَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا، أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمًا اسْتَحَقَّ الْوَعِيدَ وَصَارَ مِنْ فُسَّاقِ الْمِلَّةِ، وَلَا يُعَدُّ مِنْ أَصْحَابِ الْإِيمَانِ الْكَامِلِ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ إِيْمَانَهُ نَقَصَ لِمَا ارْتَكَبَهُ مِنْ تَقْصِيرٍ فِي وَاجِبٍ، أَوْ انْتِهَاكٍ فِي مُحَرَّمٍ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ فَلَا

وَأَمَّا الْإِيمَانُ الْمُسْتَحَبُّ: فَيَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ شُعَبِ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبَّةِ مِنْ نَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ، وَالطَّاعَاتِ مِمَّا لَمْ يُوجِبْهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ؛ فَكُلُّ مَا سِوَى الْوَاجِبَاتِ: فَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ.

* وَضَابِطُ دُخُولِ الْأَعْمَالِ، فِعْلًا كَانَتْ أَوْ تَرْكًا - أَنْ كُلَّ عَمَلٍ رَغِبَ فِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ، وَلَمْ يَرِدْ وَعْدٌ فِي تَرْكِهِ بِعُقُوبَةٍ، فَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ.^(١)

وَكَذَلِكَ: كُلُّ فِعْلٍ نَهَى عَنْهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ: نَهْيًا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ التَّحْرِيمِ كَ «الْمَكْرُوهَاتِ»، فَتَرْكُهَا مِنَ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ، وَدَلِيلٌ عَلَى وَرَعِ تَارِكِهِ، وَشِدَّةِ التَّزَامِهِ بِأَوَامِرِ الشَّرْعِ، وَعُلُوِّ إِيْمَانِهِ.

* إِضَافَةٌ إِلَى أَنْ تَرَكَ الْأُمُورَ الْمُشْتَبَهَةَ الَّتِي يَشْتَبِهُ فِيهَا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ مِنْ: الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ، فَالَّذِينَ يُرِيدُونَ الْمَرَاتِبَ الْعَلِيَّةَ، وَبُلُوغَ مَرْتَبَةِ الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ يَتَعَدُّونَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يُشْمُ مِنْهُ رَائِحَةُ الْحَرَامِ مِنْ قَرِيبٍ، أَوْ بَعِيدٍ،

يُعْطَى لَهُ اسْمُ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ كَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ اسْمَ: الْمُؤْمِنِ الْمُطْلَقِ، لَا يُعْطَى إِلَّا لِمَنْ أَدَّى جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ، وَتَرَكَ جَمِيعَ الْمُحَرَّمَاتِ، بَلْ يُعْطَى مُطْلَقَ الْإِسْمِ قِيَالُ: مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ مَعَ بَيَانِ إِيْمَانِهِ بِأَنَّهُ نَاقِصٌ، أَوْ يُعْطَى لَهُ اسْمُ الْإِيمَانِ عَلَى التَّقْيِيدِ، قِيَالُ: مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ، فَاسْقُ بِكِبِيرَتِهِ؛ كَمَا هُوَ صَرِيحُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

(١) وَالْإِيمَانُ الْمُسْتَحَبُّ: لَا يُعْتَبَرُ التَّقْصِيرُ فِيهِ إِثْمًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُوجِبْهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَكِنْ رَغَبَهُمْ فِيهِ لِيَصِلُوا إِلَى أَعْلَى دَرَجَاتِ الْكَمَالِ فِي الْإِيمَانِ، وَيَتَوَسَّوْا بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى، وَيَنَالُوا الرَّحْمَةَ وَالرِّضْوَانَ، وَالْفِرْدَوْسَ وَالْجَنَانَ، وَيَحْزُوا وَلَايَةَ الرَّحْمَنِ.

وَيَدْعُونَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ خَشْيَةً مَا فِيهِ بَأْسٌ، وَرَعًا فِي نَفْسِهِمْ، وَزُهْدًا فِي الدُّنْيَا، وَمَلَذَاتِهَا وَشَهَوَاتِهَا.

فَهُؤُلَاءِ هُمْ: أَصْحَابُ النَّفْسِ الْمُطْمَئِنَّةِ الَّذِينَ اطمَأَنَّتْ نَفْسُهُمْ لِمَا عِنْدَ اللَّهِ، وَصَرَفُوا عَيْنَهُمْ عَنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا فَقَدْ شَغَلَتْهُمْ الْآخِرَةُ عَنِ الدُّنْيَا.

قُلْتُ: فَلَا هَمَّ لَهُمْ إِلَّا نَيْلُ رِضَا اللَّهِ، وَجَزِيلِ ثَوَابِهِ... وَمَنْ نَظَرَ إِلَى سِيرِ هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ، وَعِبَادِ اللَّهِ الصَّادِقِينَ رَأَى الْعَجَبَ الْعَجَابَ، مِنْ أَخْبَارِ الْقَوْمِ نَسَأَلَ اللَّهُ: أَنْ يَجْمَعَنَا بِهِمْ وَأَنْ يَحْشُرَنَا فِي زُمْرَتِهِمْ، وَأَنْ يُوقِّعَنَا لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.^(١)

* إِذَا فَإِنَّ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي أَجْمَعَ عَلَيْهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَهَذَا الْأَصْلُ يَقْتَضِي بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْإِلْتِزَامَ بِالْعَمَلِ شَرْطٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ، وَالْإِيمَانُ لَا يَتَحَقَّقُ بِمُجَرَّدِ الْإِقْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، بَلْ لَا بُدَّ فِي تَحْقِيقِهِ مِنَ الْإِلْتِزَامِ بِمُقْتَضَاهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ بِالْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ، فَلَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

(١) وَانْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٢٧١، ٣٥٣، ٦٣٧)، وَ«ج ١٦ ص ٢٩٣»، وَ«تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِلْمَرْوَزِيِّ (ص ٣٣٤)، وَ«فَتَاوَى الْأَثَمَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَ«الدَّرَرُ السِّنِّيَّةُ فِي الْفَتَاوَى النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٣٣ وَ ٥١٨)، وَ«الْإِعْقَادَ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص ٢١٢)، وَ«مَسَائِلَ الْإِيمَانِ» لِلشَّيْبَلِيِّ (ص ٥٣)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنذُومٍ (ج ١ ص ٣٣١)، وَ«طَرِيقُ الْهَاجِرَتَيْنِ وَبَابُ السَّعَادَتَيْنِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٣٤٥)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٩ ص ٢٣٨).

قُلْتُ: فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ أَقَرَّ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَلَمْ يَلْتَزِمْ بِأَيِّ عَمَلٍ فِي الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِخْرَاجُ الْعَمَلِ مِنْ مُسَمًّى: الْإِيمَانِ، وَمُوَافَقَةُ: الْمَرْجئية، فِي هَذَا الْبَابِ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٧٣): (وَهُوَ - أَيِ: الْإِيمَانُ - مُرَكَّبٌ مِنْ أَصْلٍ لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ، وَمِنْ وَاجِبٍ يَنْقُصُ بِفَوَاتِهِ نَقْصًا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الْعُقُوبَةَ، وَمِنْ مُسْتَحَبٍّ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ عُلُوُّ الدَّرَجَةِ، فَالنَّاسُ فِيهِ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمُقْتَصِدٌ وَسَابِقٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٥٢): (هَذِهِ الشُّعْبُ تَتَفَرَّعُ عَنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ، وَأَعْمَالِ اللِّسَانِ، وَأَعْمَالِ الْبَدَنِ. فَأَعْمَالُ الْقَلْبِ: فِيهِ الْمُعْتَقَدَاتُ وَالنِّيَّاتُ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ خَصْلَةً ثُمَّ ذَكَرَهَا....

وَأَعْمَالُ اللِّسَانِ: وَتَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعٍ خِصَالٍ ثُمَّ ذَكَرَهَا... وَأَعْمَالُ الْبَدَنِ: وَتَشْتَمِلُ عَلَى ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ خَصْلَةً ثُمَّ ذَكَرَهَا....، إِلَى أَنْ قَالَ: فَهَذِهِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ خَصْلَةً، وَيُمْكِنُ عَدُّهَا تِسْعًا وَسَبْعِينَ خَصْلَةً بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِ مَا ضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ مِمَّا ذَكَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ). اهـ

(١) وَمَعَ ذَلِكَ: فَإِنَّ الْعَالَمَ السُّنِّيَّ إِذَا اجْتَهَدَ فِي فَهْمِ نَصِّ فَأَخْطَأَ، وَقَالَ مَا يَلْزَمُ مِنْهُ مُخَالَفَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ فَلَا يُحْكَمُ بِبِدْعَتِهِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، وَنُسْبَتُهُ إِلَى مَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ مُخَالِفِي أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ نَرْجُو لَهُ الْأَجْرَ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ الشُّنَنِ» (ج ٥ ص ٥٦): (... أَنْ الْإِيمَانَ الشَّرْعِيَّ اسْمٌ لِمَعْنَى ذِي شُعْبٍ وَأَجْزَاءٍ لَهُ أَدْنَى وَأَعْلَى، فَلِاسْمٍ يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِهَا كَمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّهَا، وَالْحَقِيقَةُ تَقْتَضِي جَمِيعَ شُعْبِهَا، وَتَسْتَوْفِي جُمْلَةَ أَجْزَائِهَا، كَالصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَهَا شُعْبٌ وَأَجْزَاءٌ، وَالِاسْمُ يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِهَا كَمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّهَا، وَالْحَقِيقَةُ تَقْتَضِي جَمِيعَ أَجْزَائِهَا وَتَسْتَوْفِيهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤١): (الْإِيمَانُ أَصْلٌ لَهُ شُعْبٌ مُتَعَدِّدٌ، وَكُلُّ شُعْبَةٍ تُسَمَّى إِيْمَانًا، فَالصَّلَاةُ: مِنَ الْإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ: الزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّوْمُ، وَالْأَعْمَالُ الْبَاطِنَةُ: كَالْحَيَاءِ وَالتَّوَكُّلِ ... وَهَذِهِ الشُّعْبُ، مِنْهَا: مَا يَزُولُ الْإِيمَانُ، بِزَوَالِهَا كَشُعْبَةِ الشَّهَادَةِ، وَمِنْهَا: مَا لَا يَزُولُ بِزَوَالِهَا كِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَبَيْنَهَا شُعْبٌ مُتَفَاوِتَةٌ تَفَاوُتًا عَظِيمًا، مِنْهَا: مَا يَلْحَقُ بِشُعْبَةِ الشَّهَادَةِ، وَيَكُونُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ، وَمِنْهَا: مَا يَلْحَقُ بِشُعْبَةِ إِمَاطَةِ الْأَذَى، وَيَكُونُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ.

وَكَذَلِكَ: الْكُفْرُ أَصْلٌ وَشُعْبٌ، فَكَمَا أَنَّ شُعْبَ الْإِيمَانِ إِيْمَانٌ، فَشُعْبُ الْكُفْرِ كُفْرٌ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقِلَّةُ الْحَيَاءِ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْكُفْرِ، وَالصَّدْقُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْإِيمَانِ، وَالْكَذِبُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْكُفْرِ ... وَالْمَعَاصِي: كُلُّهَا مِنْ شُعْبِ الْكُفْرِ كَمَا أَنَّ الطَّاعَاتِ كُلُّهَا مِنْ شُعْبِ الْإِيمَانِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ١ ص ٣٤٢): (وَالذُّنُوبُ تَنْقَسِمُ إِلَى صَغَائِرَ، وَكَبَائِرَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ بِالْإِعْتِبَارِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ الْإِيمَانِيَّةُ أَغْنِي أَرْتِبَاطَ الْعَمَلِ بِالْإِيمَانِ تَصَافَرَتْ عَلَيْهَا نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.^(١)

وَهَذَا هُوَ الْإِيمَانُ: الَّذِي عَرَفَهُ الصَّحَابَةُ الْكَرَامُ فَكَانُوا بِهِ أَفْضَلَ الْجِيلِ فِي أَعْظَمِ أُمَّةٍ، ثُمَّ أَلْقَى هَؤُلَاءِ النَّبَلَاءُ إِلَى التَّابِعِينَ مَا تَلَقَّوْهُ مِنْ مِشْكَاتِ النُّبُوَّةِ قَائِلِينَ لَهُمْ: هَذَا مَا عَهَدَ نَبِينَا إِلَيْنَا، وَقَدْ عَهَدْنَا بِهِ إِلَيْكُمْ، وَسَدَدْنَا عَنْ نَبِينَا ﷺ، عَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَزَّ وَجَلَّ.

* ثُمَّ جَرَى التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ: عَلَى مَنْهَجِ الصَّحَابَةِ الْقَوِيمِ، وَاقْتَفَوْا أَثَرَ صِرَاطِهِمُ الْمُسْتَقِيمِ، ثُمَّ سَلَكَ تَابِعُوا التَّابِعِينَ: هَذَا الْمَسْلَكَ الرَّشِيدَ، فَهَدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ، وَهَدُّوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ.

* ثُمَّ سَارَ مَنْ افْتَدَى بِهِمْ عَلَى مِنْهَاجِهِمْ، يَسِيرُونَ مَعَ الْحَقِّ أَيْنَ سَارَتْ رَكَائِبُهُ، وَيَسْتَقِلُّونَ مَعَ الصَّوَابِ حَيْثُ اسْتَقَلَّتْ مَضَارِبُهُ، وَاقْفَيْنَ مَعَ الْحُجَجِ لَا يَتَجَاوَزُونَهَا، فَدِينُ اللَّهِ فِي نَفُوسِهِمْ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهِ مَتْبَعًا، أَوْ قَوْلًا مُبْتَدَعًا،

(١) وَقَدْ ظَهَرَ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وَيَعْتَقِدُ أَنَّ التَّصَدِيقَ الْقَلْبِيَّ الْمُجَرَّدَ عَنِ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ هُوَ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ، وَمَنَاطُ النِّجَاةِ فِي الْآخِرَةِ، مِمَّا يَنْتُجُ عَنْهُ مَفْهُومُ بَاطِلٍ لَدَى الْبَعْضِ، وَأَنَّ مَعْنَى كَوْنِ الْعَمَلِ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ، إِنَّمَا هُوَ اعْتِقَادُ وَجُوبِهِ وَالتَّصَدِيقُ بِهِ فَحَسْبُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ أَمْرٌ كَمَالِيٌّ.

قُلْتُ: وَالْعَجِيبُ أَنَّنَا نَجِدُ هَؤُلَاءِ يَسْتَدِلُّونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْوُجْهِ الَّذِي اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجئةُ قَدِيمًا، وَيَضَعُونَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا.

* وَالْحَقِيقَةُ: فَإِنَّ مَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ قَاضٍ بِإِخْرَاجِ الْعَمَلِ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ، وَالْمَصِيرِ إِلَى قَوْلِ الْمُرْجئةِ فِي أَصْلِ مَذْهَبِهِمُ الْفَاسِدِ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ ضَيَّعُوا دِينَهُمْ، وَكَانُوا شَيْعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ.

* إِذَا يَتَفَاوَتْ أَصْحَابُ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، بِقَدْرِ تَفَاوُتِهِمْ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَيُقَابِلُ ذَلِكَ تَفَاوُتُهُمْ فِي دَرَجَاتِ الْعُلَى مِنْ جَنَّةِ الْخُلْدِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٢٧): (فَإِنْ قِيلَ: فَخُشُوعُ الْقَلْبِ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَاجِبٌ، قِيلَ: نَعَمْ لَكِنَّ النَّاسَ فِيهِ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُقْتَصِدٌ وَسَابِقٌ، فَالسَّابِقُونَ يَخْتَصُّونَ بِالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَالْمُقْتَصِدُونَ الْأَبْرَارُ هُمْ عُمُومُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْجَنَّةِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَلَا هَؤُلَاءِ، فَهُوَ: ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ٣٢٠): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾، وَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾؛ بِالْمَعَاصِي، الَّتِي هِيَ دُونَ الْكُفْرِ: (وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)، مُقْتَصِرٌ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ، تَارِكٌ لِلْمُحَرَّمَ (وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ)؛ أَيُّ: مُسَارِعٌ فِيهَا وَاجْتِهَادٌ؛ فَسَبَقَ غَيْرُهُ، وَهُوَ الْمُؤَدِّي لِلْفَرَائِضِ، الْمُكْرِئُ مِنَ النَّوَافِلِ، النَّارِكُ لِلْمُحَرَّمَ وَالْمَكْرُوهِ.

فَكُلُّهُمْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى، لِوَرَاثَةِ هَذِهِ الْكِتَابِ، وَإِنْ تَفَاوَتَ مَرَاتِبُهُمْ، وَتَمَيَّزَتْ أَحْوَالُهُمْ.

فَلِكُلِّ: مِنْهُمْ قِسْطٌ مِنْ وَرَاثَتِهِ، حَتَّى الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّ مَا مَعَهُ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ، وَعُلُومِ الْإِيمَانِ، وَأَعْمَالِ الْإِيمَانِ مِنْ وَرَاثَةِ الْكِتَابِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِوَرَاثَةِ الْكِتَابِ، وَرَاثَةَ عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ، وَدِرَاسَةَ أَلْفَاظِهِ، وَاسْتِخْرَاجَ مَعَانِيهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (بِإِذْنِ اللَّهِ)، رَاجِعٌ إِلَى السَّابِقِ إِلَى الْخَيْرَاتِ، لِئَلَّا يَغْتَرَّ بِعَمَلِهِ، بَلْ مَا سَبَقَ إِلَى الْخَيْرَاتِ، إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعُونَتِهِ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَغَلَ بِشُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ: (ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)؛ أَيْ: وَرَاثَةُ الْكِتَابِ الْجَلِيلِ، لِمَنْ اصْطَفَى تَعَالَى مِنْ عِبَادِهِ، هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ، الَّذِي جَمِيعُ النِّعَمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كَالْعَدَمِ، فَأَجَلَ النِّعَمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَكْبَرَ الْفَضْلِ، وَرَاثَةُ هَذَا الْكِتَابِ.

* ثُمَّ ذَكَرَ جَزَاءَ الَّذِينَ أَوْرَثَهُمْ كِتَابَهُ فَقَالَ تَعَالَى: (جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)؛ أَيْ: جَنَّاتٌ مُشْتَمِلَاتٌ عَلَى الْأَشْجَارِ، وَالظِّلِّ وَالظَّلِيلِ، وَالْحَدَائِقِ الْحَسَنَةِ، وَالْأَنْهَارِ الْمُنْدَفِقَةِ، وَالْقُصُورِ الْعَالِيَةِ، وَالْمَنَازِلِ الْمُرْخَرَفَةِ، فِي أَبَدٍ لَا يَزُولُ، وَعَيْشٍ لَا يَنْفَدُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (كَذَلِكَ: مِنْ نَاحِيَةِ الْعَمَلِ، النَّاسُ يَتَفَاضِلُونَ فِي الْعَمَلِ، مِنْهُمْ: كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾، هَذَا الْعَاصِي الَّذِي مَعْصِيَتُهُ دُونَ الشُّرْكِ، فَإِنَّهُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعَرِّضٌ نَفْسَهُ لِلْخَطَرِ: ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾، وَهُوَ الَّذِي يَعْمَلُ الْوَاجِبَاتِ، وَيَتَجَنَّبُ الْمُحَرَّمَاتِ: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾،

وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَيَتْرُكُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالْمَكْرُوهَاتِ وَبَعْضُ الْمُبَاحَاتِ مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ.

* فَالْأُمَّةُ لَيْسَتْ سَوَاءً، فَصَارَتْ ثَلَاثُ طَوَائِفَ، فَمِنْهَا الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهَا الْمُقْتَصِدُ، وَمِنْهَا السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مُتَفَاضِلٌ. ^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ١٦٤): (فَقَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ لِهَذَا الْكِتَابِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ^(٢)، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُطِيعُ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَكِنَّهُ يَعْصِيهِ أَيْضًا؛ فَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ ^(٣)

وَالثَّانِي: الْمُقْتَصِدُ، وَهُوَ الَّذِي يُطِيعُ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَا يَعْصِيهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَقَرَّبُ بِالنَّوَافِلِ مِنَ الطَّاعَاتِ.

وَالثَّلَاثُ: السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالْوَاجِبَاتِ، وَيَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، بِالطَّاعَاتِ، وَالْقُرْبَاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَهَذَا عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ فِي تَفْسِيرِ الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ، وَالْمُقْتَصِدِ وَالسَّابِقِ. اهـ

(١) «التَّعْلِيلَاتُ الْمُخْتَصَرَّةُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ١٥٠).

(٢) فَاطِرٌ: «٣٢».

(٣) التَّوْبَةُ: «١٠٢».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ص ٧٦):
(الْفَاسِقُ: مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِتَكْبِيرَتِهِ؛ فَلَا يُعْطَى الْإِسْمُ:
الْمُطْلَقُ، وَلَا يُسَلَبَ مُطْلَقُ: الْإِسْمُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٣): (فَإِذَا كَانَ
الرَّجُلُ يُؤَالِي أَعْدَاءَ اللَّهِ بِقَلْبِهِ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ قَلْبَهُ لَيْسَ فِيهِ الْإِيمَانُ
الْوَاجِبُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٧): (فَتَبَيَّنَ أَنَّ
أَهْلَ رَهْبَةِ اللَّهِ يَكُونُونَ مُتَّقِينَ لِلَّهِ، مُسْتَحِقِّينَ لِحُجَّتِهِ بِلَا عَذَابٍ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ
أَتَوْا بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٥٢): (وَمِمَّا يَدُلُّ
مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ، مُسْتَلْزِمٌ لِلْأَعْمَالِ: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ
إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [السَّجْدَةُ:
١٥]). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٥٨): (وَإِذَا أُطْلِقَ
الْهُدَى، كَانَ كَالْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ يَدْخُلُ فِيهِ هَذَا وَهَذَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٨٠): (كُلُّ مَا فِيهَا
- يَعْنِي: الْأَعْمَالُ - مِمَّا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، فَهُوَ مِنَ: الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ،
وَفِيهَا مَا أَحَبَّهُ وَلَمْ يَفْرِضْهُ، فَهُوَ مِنَ: الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ، فَلَاوَلَّ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ
مِنْهُ، وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنَ الْأَبْرَارِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، وَمَنْ فَعَلَهُ، وَفَعَلَ الثَّانِي كَانَ

مِنَ الْمُقَرَّبِينَ السَّابِقِينَ، وَذَلِكَ مِثْلُ حُبِّ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ، بَلْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ: أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا....). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٨٠): (وَأَوْجَبَ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي كَانَ يَجِبُ قَبْلَ نُزُولِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ، لَيْسَ هُوَ مِثْلُ الْإِيمَانِ الَّذِي يَجِبُ بَعْدَ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مَفْصَلًا لَيْسَ مِثْلَ الْإِيمَانِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مُجْمَلًا، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِيمَانِ مِنْ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ، لَكِنْ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ، أَوْ مَاتَ عَقِبَ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ غَيْرُ ذَلِكَ.

* وَأَمَّا مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ وَالْأَحَادِيثُ، وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْأَوَامِرِ الْمُفَصَّلَةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ التَّصْدِيقِ الْمُفَصَّلِ بِخَبَرِ خَبَرٍ، وَأَمْرٍ أَمْرٍ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِيمَانُ الْمُجْمَلُ لِمَوْتِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ شَيْءٌ آخَرُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٨٦): (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مَنْ آمَنَ وَمَاتَ قَبْلَ وُجُوبِ الْعَمَلِ عَلَيْهِ مَاتَ مُؤْمِنًا فَصَحِيحٌ، لِأَنَّهُ أَتَى بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَالْعَمَلُ لَمْ يَكُنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدُ، فَهَذَا مَا يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ.

فَإِذَا قِيلَ: الْأَعْمَالُ الْوَاجِبَةُ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْإِيمَانُ الْوَاجِبُ مُنْتَوِعٌ لَيْسَ شَيْئًا وَاحِدًا فِي حَقِّ جَمِيعِ النَّاسِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، يَقُولُونَ: جَمِيعُ الْأَعْمَالِ الْحَسَنَةِ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ مِنَ الْإِيمَانِ، أَيُّ مِنَ الْإِيمَانِ الْكَامِلِ بِالْمُسْتَحَبَّاتِ، لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ: الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَبَيْنَ: الْإِيمَانِ الْكَامِلِ

بِالْمُسْتَحَبَّاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٢٠٩): (فَإِذَا كَانَ:

الْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ، يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٢١٩): (وَلَا يَجِبُ

عَلَى كُلِّ عَبْدٍ مِنَ الْإِيمَانِ الْمُفْصَّلِ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ

غَيْرُهُ، مِمَّنْ عَرَفَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ وَمَعَانِيَهَا، لَزِمَهُ مِنَ الْإِيمَانِ الْمُفْصَّلِ بِذَلِكَ مَا لَا

يَلْزَمُ غَيْرُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٢٣١): (وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا مُطْلَقَ الْإِيمَانِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ

الْوَاسِطِيَّةِ» (ص ١٧٥): (فَالْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ: هُوَ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ، وَمُطْلَقُ الْإِيمَانِ:

هُوَ الْإِيمَانُ النَّاقِصُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ

الْوَاسِطِيَّةِ» (ص ١٧٥): مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ

مُؤْمِنٌ....»: (أَيُّ: كَامِلِ الْإِيمَانِ، فَالْمَنْفِيُّ هُنَا عَنِ الزَّانِي وَالسَّارِقِ وَالشَّارِبِ، هُوَ

كَمَالِ الْإِيمَانِ، لَا جَمِيعُ الْإِيمَانِ... فَعَلِمَ: أَنَّ الْإِيمَانَ الْمَنْفِيَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا

هُوَ كَمَالُ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الْإِيمَانِ هُنَا: نَفْيُ تَمَامِ الْإِيمَانِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «إِعَانَةِ الْمُسْتَفِيدِ»

(ج ٢ ص ١٧٩): (قَوْلُهُ ﷺ: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ)، هَذَا نَفْيٌ لِلْإِيمَانِ الْكَامِلِ، وَلَيْسَ نَفْيًا لِلْإِيمَانِ كُلِّهِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِي نَفْيُ الْإِيمَانِ، وَيُرَادُ نَفْيُ الْإِيمَانِ الْكَامِلِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)، وَمِثْلُ: قَوْلِهِ ﷺ: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ...))، فَالْمُرَادُ بِهَذَا: نَفْيُ الْإِيمَانِ الْكَامِلِ، لَا نَفْيُ مُطْلَقِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّ الْفَاسِقَ يَكُونُ مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ، مَا يَصِحُّ بِهِ إِسْلَامُهُ، أَمَّا الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ إِيمَانٌ أَصْلًا، فَهَذَا كَافِرٌ: خَارِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يُسَلَبُ مُطْلَقَ الْإِيمَانِ، وَلَا يُعْطَى الْإِيمَانُ الْمُطْلَقَ، فَلَا يُسَلَبُ مُطْلَقَ الْإِيمَانِ، بِحَيْثُ يَكُونُ كَافِرًا، كَمَا تَقُولُهُ: «الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ»، وَلَكِنَّهُ لَا يُعْطَى الْإِيمَانُ الْكَامِلُ، كَمَا تَقُولُ: «الْمُرْجِئَةُ»^(١)، وَإِنَّمَا يُقَالُ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ، أَوْ يُقَالُ: مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٢ ص ٤١): (قَوْلُهُ ﷺ: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ....))، فَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ: الَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ: أَنَّ مَعْنَاهُ: لَا يَفْعَلُ هَذِهِ الْمَعَاصِيَ، وَهُوَ كَامِلُ الْإِيمَانِ، وَهَذَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُطْلَقُ عَلَى نَفْيِ الشَّيْءِ، وَيُرَادُ نَفْيُ كَمَالِهِ (...). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٤١): (فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: لَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمِلِّيَّ

(١) قُلْتُ: وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَسَطٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ، فَلَا يَسْلُبُونَ مُرْتَكِبَ الْكِبِيرَةِ الْإِيمَانَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُعْطُونَهُ الْإِيمَانَ الْكَامِلَ، وَإِنَّمَا يُسَمُّونَهُ مُؤْمِنًا فَاسِقًا.

الإِسْلَامَ بِالْكُلِّيَّةِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُسْلِمٍ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ هَذَا نَاقِصُ الإِسْلَامِ، أَوْ نَاقِصُ الإِيْمَانِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٧): (وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّيْءِ الْمُطْلَقِ، وَمُطْلَقِ الشَّيْءِ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمُطْلَقَ، يَعْنِي: الْكَمَالَ، وَمُطْلَقِ الشَّيْءِ يَعْنِي: أَصْلَ الشَّيْءِ).

* فَالْمُؤْمِنُ الْفَاعِلُ لِلْكَبِيرَةِ عِنْدَهُ مُطْلَقُ الإِيْمَانِ، فَأَصْلُ الإِيْمَانِ: مَوْجُودٌ عِنْدَهُ، لَكِنْ كَمَالُهُ مَفْقُودٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٤٢): (قَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ: الإِيْمَانِ الْمُطْلَقِ)، أَيِ: فِي مُطْلَقِ اسْمِ الإِيْمَانِ).

* كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^(١)، ف(إِنَّمَا) أَدَاةُ حَصْرِ، يَعْنِي: مَا الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا هَؤُلَاءِ، وَالْمُرَادُ: بِالْمُؤْمِنِينَ يَعْنِي: ذَوِي الإِيْمَانِ الْمُطْلَقِ الْكَامِلِ.

* فَلَا يَدْخُلُ فِي الْمُؤْمِنِينَ هُنَا الْفُسَّاقُ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ لَوْ تَلَوْتَ عَلَيْهِ آيَاتِ اللهِ مَا زَادَتْهُ إِيمَانًا، وَلَوْ ذَكَرْتَ اللهُ لَهُ لَمْ يَوْجَلْ قَلْبُهُ.

فَبَيَّنَ الْمُؤَلِّفُ: أَنَّ الإِيْمَانَ قَدْ يُرَادُ بِهِ: مُطْلَقُ الإِيْمَانِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ: الإِيْمَانُ الْمُطْلَقُ.

فَإِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا: إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ لَمْ يَوْجَلْ قَلْبُهُ، وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُهُ لَمْ يَزِدْ دُإِيمَانًا
فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ فَنَقُولَ: مُؤْمِنٌ أَيْ: مَعَهُ
مُطْلَقُ الْإِيمَانِ، يَعْنِي: أَصْلُهُ، وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ؛ أَيْ: لَيْسَ مَعَهُ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ). اهـ
قُلْتُ: فَالْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ أَيْ: الْكَامِلُ.

* فَالْفَرْقُ بَيْنَ مُطْلَقِ الشَّيْءِ، وَالشَّيْءِ الْمُطْلَقِ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمُطْلَقَ: هُوَ الشَّيْءُ
الْكَامِلُ، وَمُطْلَقُ الشَّيْءِ، يَعْنِي: أَصْلُ الشَّيْءِ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا.
فَالْفَاسِقُ الْمِلِّيُّ: لَا يُعْطَى الْإِسْمَ الْمُطْلَقَ فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ الْإِسْمُ الْكَامِلُ،
وَلَا يُسَلَبُ مُطْلَقَ الْإِسْمِ، فَلَا نَقُولُ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، بَلْ نَقُولُ: مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ،
أَوْ: مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ.

* هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَدْلِ وَالْوَسْطِ.

وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ طَوَائِفُ:

١- الْمُرْجِيَّةُ، يَقُولُونَ: مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ.

٢- وَالْخَوَارِجُ، يَقُولُونَ: كَافِرٌ.

٣- وَالْمُعْتَزِلَةُ، يَقُولُونَ: فِي مَنْزِلَةٍ، بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.^(١)



(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ٢٢٤)، وَ«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ

إِنْكَارُ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ الْمُرْجِي، قَوْلُهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وَلَا يَقُولُ: حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ، لِيُقَرَّرَ: مَذْهَبُ الْمُرْجِئَةِ، فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ

قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ، وَيَزِيدُ، وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وَأَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ)، وَلَا يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: (حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ)، بَلْ أَنْكَرَ لَفْظَ: (حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(١)

أَقُولُ: لَقَدْ خَالَفَ الْمَدْخَلِيُّ اعْتِقَادَ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ^(٢)، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:
قَالَ الْإِمَامُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(٣)

(١) انظر: لِزَامَا كِتَابِي: «الْقَاصِمَةُ الْخَافِضَةُ لِفِرْقَةِ الْمُرْجِئَةِ الْخَامِسَةِ دَاحِضَةً» (ص ٤٧).

(٢) أَبِي رَبِيعِ الْمَدْخَلِيُّ: أَنَّ يَتَّبَعَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيَسِيرَ فِي مَوْكِبِ السَّلَفِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَأَظْهَرَ مَا يَكُنُّهُ فِي صَدْرِهِ مِنَ «الْإِرْجَاءِ».

قُلْتُ: وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَهُوَ حَقٌّ، وَمَا خَالَفَهُ فَهُوَ ضَلَالٌ، وَيُضِلُّ مَنْ قَالَ بِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يُونُسُ: ٣٢].

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٢ ص ٥٨٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْخَلَّالِ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٥٨٢) قَالَ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ فَذَكَرَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ ذِكْرِ أَثَرِ ابْنِ رَاهَوِيهِ - : (وَأَنَا أَقُولُ بِهِ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، تَقُولُ: يَنْقُصُ؟، فَقَالَ: اسْكُتْ يَا صَبِيٌّ بَلَى يَنْقُصُ، حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ -عِنْدَمَا قِيلَ لَهُ - : كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، فَقَالَ: (كَانَ يَقُولُ: الْإِيمَانُ يَتَفَاضَلُ، وَكَانَ سُفْيَانُ يَقُولُ: يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(٣)

قُلْتُ: وَهَذَا إِفْرَارٌ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، لِقَوْلِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) «الْمَسَائِلُ» (ج ٢ ص ٥٨٩).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٤١)، وَالصَّابُونِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٧٠)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٥ ص ١٠٣٢)، وَالْعَدَنِيُّ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٩٤)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨٥٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٠٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٥٨٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْمُرُودِيِّ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: قِيلَ لَهُ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، عِنْدَمَا سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ زِيَادَتِهِ، وَنُقْصَانِهِ - يَعْنِي: الْإِيمَانَ - فَقَالَ: (يَزِيدُ حَتَّى يَبْلُغَ أَعْلَى السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَيَنْقُصُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ السَّبْعِ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُثْمَانَ بَشَّارُ بْنُ مُوسَى الْخَفَّافُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، حَتَّى يَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ، وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْإِيمَانِ: أَيْزِيدُ؟، قَالَ: (نَعَمْ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجِبَالِ، قَالَ: قُلْتُ: فَيَنْقُصُ؟، قَالَ: نَعَمْ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(٣)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ٢١٠) فِي تَرْجَمَةِ: الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ حَرَبُ الْكُرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٧٠) قَالَ: سَمِعْتُ بَشَّارَ بْنَ مُوسَى بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَثَرٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٥٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: اللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٥ ص ١٠٣٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١١ ص ٤١) مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الْبَيْرُوتِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو قُدَّامَةَ الْجُبَيْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عُلْقَمَةَ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ أَبُو قُدَّامَةَ الْجُبَيْلِيُّ تَمَامٌ بِنُ كَثِيرٍ، تَرَجَمَ لَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١١

قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الْبَيْرُوتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عِنْدَمَا سُئِلَ، وَقِيلَ لَهُ أَلَيْسَ تَقُولُ مَا يَقُولُ الْأَوَزَاعِيُّ؟ فَقَالَ: (نَعَمْ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: (قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، قُلْتُ - يَعْنِي: الدَّارِمِيُّ -: أَيْنَقُصُ وَيَزْدَادُ؟)، قَالَ: نَعَمْ يَزْدَادُ وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مِنْدَه رَحِمَهُ اللَّهُ: (ذِكْرُ خَبَرٍ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ، مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ، وَأَنَّ الْمُجَاهِدَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْيَدِ مِنَ الْإِيمَانِ).^(٣)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَعَمَلٌ وَقَوْلٌ، وَنِيَّةٌ وَإِصَابَةٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ

ص ٤١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جُرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قُلْتُ: وَيَشْهَدُ لَهُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ.

(١) انْظُرْ: «تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١١ ص ٤٢)، وَ«حَدِيثَ الْأَصَمِّ» (ص ١٥٣)، وَ«الْإِعْتِقَادَ» لِلْأَلْكَائِيِّ (ج ٥ ص ١٠٣٠).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٢١٣) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيَّ، فَذَكَرَهُ.

(٣) «الْإِيمَانُ» (ج ١ ص ٥٤٥).

شَيْءٌ^(١).

وَقَالَ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَيْنَمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (تَرْكُ الطَّاعَةِ فَإِنَّ
الْإِيمَانَ يَنْقُصُ بِهِ، وَالنَّقْصُ بِهِ عَلَى حَسَبِ تَأَكُّدِ الطَّاعَةِ، فَكُلَّمَا كَانَتْ الطَّاعَةُ أَوْكَدَ
كَانَ نَقْصُ الْإِيمَانِ بِتَرْكِهَا أَعْظَمَ، وَرُبَّمَا فَقَدَ الْإِيمَانُ كُلَّهُ: كَتَرَكَ الصَّلَاةِ).^(٢)

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ: (فَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ أَنَّ
الذُّنُوبَ تَضُرُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مِنْهَا: مَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَمِنْهَا: مَا لَا يُزِيلُهُ
بِالْكُلِّيَّةِ بَلْ يُنْقِصُهُ، وَصَاحِبُهَا مُعَرَّضٌ بِالْوَعِيدِ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهَا).^(٣)

قُلْتُ: فَهَذَا اعْتِقَادُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فِي أَنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ
شَيْءٌ، نَقَلَهُ الْأَئِمَّةُ فِي كُتُبِهِمْ مِثْلُ: الْحَمِيدِيِّ، وَالْخَلَّالِ، وَاللَّالِكَايِي، وَالصَّابُونِيِّ
وَالْبَرْبَهَارِيِّ، وَالْعَدَنِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَخَالَفَ اعْتِقَادَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي ذَلِكَ «رَبِّيعُ
الْمَدْخَلِيُّ»، فَقَالَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ حَتَّى يَبْقَى أَدْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ^(٤)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.



(١) «شَرْحُ السُّنَّةِ» (ص ٦٧).

(٢) «فَتْحُ رَبِّ الْبَرِّيَّةِ بِتَلْخِصِ الْحَمَوِيَّةِ» (ص ٥٧).

(٣) «التَّعْلِيقَاتُ الْمُخْتَصَرَةُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ١٤٠).

(٤) فَهُوَ عِنْدَهُ يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِتَرْكِ الْأَعْمَالِ، وَهَذَا «مَذْهَبُ الْمُرْجِيَّةِ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ

كَذَبَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ الْمُرْجِيَّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي زَعْمِهِ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: بَأَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ وَهُوَ فَرْعٌ وَكَمَالٌ لِلْإِيمَانِ لِيُقَرَّرَ بِذَلِكَ: مَذْهَبُ الْمُرْجِيَّةِ، عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

لَيْسَ مِنَ الْعَجَبِ: أَنْ يَخْفَى الْحَقُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ، لَكِنَّ الْعَجَبَ أَنْ يَخْفَى عَلَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، فَاتَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْهَوَى وَالْتَعَصُّبِ، حَتَّى افْتَرَى عَلَى السَّلَفِ، وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ بِسَبَبِ تَأَثُّرِهِ: بِفِكْرِ الْإِرْجَاءِ الْمَذْمُومِ، وَهُوَ دَخِيلٌ عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ، وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ؛ فَأَخَذَ يَكْتُبُ الْكُتُبَ نُصْرَةَ لِفِكْرِهِ الْمُنْحَرِفِ عَلَى طَرِيقَةِ: الْمُرْجِيَّةِ، لِيُقَرَّرَ الْمَذْهَبَ الْحَقَّ زَعَمَ؛ بِأَنَّ الْإِيمَانَ مُمَكِّنٌ وَجُودُهُ بِلا عَمَلٍ صَالِحٍ، وَافْتَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ - وَهُوَ يَكْذِبُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ -: (وَأَهْلُ السُّنَّةِ

يَعْتَبِرُونَ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَفَرْعٌ وَكَمَالٌ لِلْإِيمَانِ).^(١)

(١) انْظُرْ لِزَامَا كِتَابِي: «الْقَاصِمَةُ الْخَافِضَةُ لِفِرْقَةِ الْمُرْجِيَّةِ الْخَامِسَةِ دَاحِضَةً» (ص ٤٧).

أَقُولُ: وَقَعَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ فِي ذَلِكَ تَقْلِيدًا، وَانْتِصَارًا، وَتَعْصَبًا لِآرَائِهِ^(١) الْمُنْحَرِفَةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ ضَعْفِهِ فِي مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ رَسَخَ فِي مُعْتَقَدِهِمْ لَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ مُعْتَقَدِهِمْ، فَخَلَطَ بَيْنَ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبَيْنَ مُعْتَقَدِ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ لِاخْتِلَاطِ هَذَا بِهِذَا فِي كَلَامِهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٤): (وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢): لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَذَاهِبِ السَّلَفِ، وَأَقْوَالِ «الْمُرْجِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ»، لِاخْتِلَاطِ هَذَا بِهِذَا فِي كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، مِمَّنْ هُوَ فِي بَاطِنِهِ يَرَى رَأْيَ «الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ»^(٣) فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ مُعْظَمُ: لِلْسَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ أَمْثَالِهِ وَكَلَامِ السَّلَفِ). اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ: هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ الْإِيمَانَ قَوْلًا، وَاعْتِقَادًا وَعَمَلًا، لَكِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ كَمَالٍ فِيهِ، وَيَقُولُ أَيْضًا لَا كُفْرَ إِلَّا بِاعْتِقَادٍ. فَهَلْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الَّذِي يَقُولُ هَذَا مَا فَهِمَ الْإِيمَانَ، وَلَا فَهِمَ الْعَقِيدَةَ، وَهَذَا هُوَ مَا قُلْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْرُسَ الْعَقِيدَةَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَيَتَلَقَّاهُ

(١)، وَتَبَيَّنَتْ لِهَذَا التَّعَصُّبِ وَالْهَوَى تَمَادًى: الْمَدْحَلِيُّ فِي «إِرْجَائِهِ» حَتَّى صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَوْتَةِ الْأَخِيرَةِ عَلَانِيَةً، وَمَاتَ عَلَى الْإِرْجَاءِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) كَ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ».

(٣) كَ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ».

مِنْ مَصَادِرِهَا الصَّحِيحَةِ، وَسَيَعْرِفُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.
وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ فِي كَمَالِ
الْإِيمَانِ وَفِي صِحَّتِهِ، هَذَا تَنَاقُضٌ: كَيْفَ يَقُولُ: الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ يَقُولُ: الْعَمَلُ
شَرْطٌ؟!.

* وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْطَ يَكُونُ خَارِجَ الْمَشْرُوطِ، وَالْعَمَلُ دَاخِلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ
فِي الْإِيمَانِ لَا خَارِجَ عَنْهُ؛ فَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُ.

* فَهَذَا يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِ السَّلَفِ، وَقَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ لَا يَفْهَمُ
التَّنَاقُضَ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَوْلَ السَّلَفِ، وَلَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَأَرَادَ أَنْ
يُدْمِجَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، فَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَالْعَمَلُ هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ،
وَجُزْءٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْإِيمَانِ، أَوْ شَرْطَ كَمَالٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ
مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الَّتِي يَرُوجُّونَهَا الْآنَ.

* فَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَهُوَ يَزِيدُ
بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

* هَذَا مَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ^(١). اهـ
فَبَعْدَ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ: عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ عِنْدَمَا دَعَا إِلَى «مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ
الْمَذْمُومِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَبِرُ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ دَاخِلَةً فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، بَلْ يَرَى أَنَّ

(١) «مَسَائِلُ فِي الْإِيمَانِ» (ص ١٦).

الْأَعْمَالِ شَرْطُ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ.^(١)

وَلِذَلِكَ: يَجِبُ تَنْزِيهُ مَذْهَبِ السَّلَفِ، عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الشَّنِيعَةِ الْبُدْعِيَّةِ.
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٢٩٤): (وَلَا بُدَّ
مِنْ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَعْظَمُ مِنَ الْآخِرِ، وَهُوَ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَكِتَابِهِ وَدِينِهِ،
وَتَنْزِيهِهُ: عَنِ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ الْمُنَاقِضَةِ، لِمَا بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، مِنْ
الْهُدَى وَالْبَيِّنَاتِ، وَالَّتِي هِيَ خِلَافُ الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعَدْلِ، وَبَيَانُ
نَفْيِهَا عَنِ الدِّينِ وَإِخْرَاجِهَا مِنْهُ، وَإِنْ أَدْخَلَهَا فِيهِ مَنْ أَدْخَلَهَا بِنَوْعٍ تَأْوِيلٍ.

وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ فَضْلِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ وَمَقَادِيرِهِمْ: لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، لَا
يُوجِبُ قَبُولَ كُلِّ مَا قَالُوهُ). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِينَ لَا يَقُومُ عَلَى الدَّعَاوَى الْمُجَرَّدَةِ^(٢): عَنْ تَصْدِيقِهَا بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ؛ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، فَتَنَبَّهُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٦٠٦): (إِنْ
كَلَامُ الْمَرْءِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ، لَمْ يَنْفَعْ؛ لِأَنَّ مَنْ خَالَفَ

(١) وَذَلِكَ لِتَقْصِيرِ فَهْمِهِ عَنِ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَلَكِنْ أَعْجَبَ الْعَجَبِ أَنْ يَتَّهَمَ: رَبِيعَ الْمَدْحَلِيِّ، عُلَمَاءُ السُّنَّةِ بِقِلَّةِ فَهْمِهِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ. بَلْ وَبُنَازِ عُهُمْ فِي فَهْمِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ، وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْعَقِيدَةَ، فَيَأْتِي لَتَعْمُدِهِ الْمُخَالَفَةُ.

(٢) فَجَمَعَ هَؤُلَاءِ بَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبَيْنَ مَذْهَبِ مُرْجئةِ الْفُقَهَاءِ، حِينَ نَصُّوا عَلَى إِدْخَالِ الْعَمَلِ فِي
حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ تَنَاقَضُوا بِإِخْرَاجِهِ حِينَ أَثْبَتُوا إِمْكَانَ وُجُودِ إِيمَانٍ فِي الْقَلْبِ، وَلَوْ لَمْ
يُظْهَرْ أَيُّ عَمَلٍ عَلَى الْجَوَارِحِ!.

قَوْلُهُ^(١): «فِعْلُهُ، فَهُوَ وَبَالَ عَلَيْهِ». اهـ

* وَلَقَدْ بَيَّنَّ السَّلَفُ: أَحْكَامَ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ فَلَا حَاجَةَ لَنَا بِأَحْكَامِ: «رَبِيعِ الْمَذْخَلِيِّ» فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٥٨):
وَالْمَشْهُورُ عَنِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ
كُلَّهَا دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى: الْإِيمَانِ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ: عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ
وَالْتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكَهُمْ، وَأَنْكَرَ السَّلَفُ: عَلَى مَنْ أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ مِنَ
الْإِيمَانِ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَمِمَّنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى قَائِلِهِ، وَجَعَلَهُ قَوْلًا مُحَدَّثًا: سَعِيدُ بْنُ
جُبَيْرٍ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، وَقَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ،
وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «هُوَ رَأْيٌ مُحَدَّثٌ، أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِهِ»، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ:

«كَانَ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْإِيمَانِ»^(٢). اهـ

وَلِذَلِكَ: أَجْمَعَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ.... قَوْلُ

اللِّسَانِ، وَاعْتِقَادُ الْقَلْبِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ... لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْإِيمَانِ.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) وَمِمَّا زَادَ فِي الْبَلَاءِ أَنَّ «رَبِيعًا الْمَذْخَلِيَّ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَخَذَ يَتَّبِعُ عِبَارَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَيَنْهَمُّهَا بِفَهْمِهِ السَّقِيمِ انْتِصَارًا «لِمَذْهَبِهِ الْبَاطِلِ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَهَؤُلَاءِ الْمُزَجِّتَةُ خَالَفُوا السَّلَفَ لِتَبَعِهِمْ مُتَشَابِهَ الْأَقْوَالِ وَالْأَدِلَّةِ، بَلْ سَعَوْا لِتَأْيِيدِ رَأْيِهِمْ بِذَلِكَ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِتَابِ الْأُمِّ»، فِي بَابِ: النَّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ:
(كَانَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِمَّنْ أَدْرَكْنَاهُمْ: أَنَّ الْإِيْمَانَ: قَوْلٌ
وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَلَا يُجْزِئُ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، بَعْدَ سُؤَالِهِ: (الْإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ
وَنِيَّةٌ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ صَادِقَةٌ).^(٣)
وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ مَالِكٌ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ
عِيَّاشٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: (الْإِيْمَانُ
الْمَعْرِفَةُ، وَالْإِفْرَارُ، وَالْعَمَلُ).^(٤)

وَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَمَالِكََ
بْنَ أَنَسٍ، وَابْنَ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُونَ: (الْإِيْمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ

(١) انْظُرْ: «الْإِعْتِقَادُ» لِلْأَلْكَائِيِّ (ج ٥ ص ٨٨٦).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٨٠)، وَالْأَلْكَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٨)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٨٠)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨١٣)، وَابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص ١٥٣)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٨٠)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨٠٦)، وَحَرْبُ
الْكَرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٧٤)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَيَنْقُصُ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيْمَانُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ بِالْقُلُوبِ، وَالْأَلْسِنَةِ، وَالْجَوَارِحِ، وَهُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، عَلَى ذَلِكَ وَجَدْنَا كُلَّ مَنْ أَدْرَكْنَا مِنْ عَصَرِنَا؛ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ. مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْحَمِيدِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ، فِي نَظَرَاتِهِمْ بِمَكَّةَ. * وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ، وَمَطَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَسَارِيُّ، فِي نَظَرَاتِهِمْ بِالْمَدِينَةِ. * وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، وَأَبُو التَّعْمَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، فِي نَظَرَاتِهِمْ بِالْبَصْرَةِ. * وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، فِي نَظَرَاتِهِمْ كَثِيرٌ بِالْكُوفَةِ.

* وَعُمَرُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أُوَيْسٍ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمٍ، فِي نَظَرَاتِهِمْ بِوَاسِطٍ. * وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ - كَاتِبُ اللَّيْثِ - وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَالنَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَأَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، فِي

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٤١)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوَطَّأِ» (ص ١١١)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨١٣)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٤)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «شُعَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٣)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيُّ فِي «الْإِتْقَاءِ» (ص ٣٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ١٠٨).

نُظَرَائِهِمْ بِمُضَرٍّ.

* وَابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، فِي نُظَرَائِهِمْ بِعَسْقَلَانَ.

* وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ مُسَهَّرٍ، وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَسَلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ، فِي نُظَرَائِهِمْ بِالشَّامِ.

* وَأَبُو الْيَمَانِ: الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، وَحَيَّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ، فِي نُظَرَائِهِمْ بِحِمَصَ.

* وَمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه، وَصَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، فِي نُظَرَائِهِمْ

بِخُرَّسَانَ.

كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ، وَيَطْعُنُونَ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ، وَيُنْكِرُونَ

قَوْلَهُمْ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَمِيدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٥٩): (السُّنَّةُ

عِنْدَنَا: أَنْ يُؤْمِنَ الرَّجُلُ بِالْقَدَرِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلُوهُ وَمُرُّهُ.... وَأَنَّ الْإِيْمَانَ: قَوْلٌ

وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَلَا يَنْفَعُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلٌ وَقَوْلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٌ

وَعَمَلٌ بِنِيَّةٍ إِلَّا بِسُنَّةٍ....).

وَقَالَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ

وَيَنْقُصُ^(٢)).

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّاحِقَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٩)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (هَذَا قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الْمَأْخُودُ فِي الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، بِقَوْلِهِمْ: فَذَكَرَ الْحِكَايَةَ ...، قَالَ: وَالْإِيمَانُ: يَتَفَاضَلُ، وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَالصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالزَّكَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْحَجُّ مِنَ الْإِيمَانِ، وَإِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ مِنَ الْإِيمَانِ...).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ).^(٣)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٤٦): (الْإِيمَانُ عِنْدَنَا: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ).

أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٤٠)، وَالصَّابُونِيُّ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ» (ص ٢٧٠)، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٩٤)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٧)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. (١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢١٨)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. (٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي زَمَيْنٍ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٢٠٩)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٤٠)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١٠)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. (٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّانِي فِي «الرِّسَالَةِ الْوُفَايَةِ» (ص ٨٥)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٤٠)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوْطَأِ» (ص ١١١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْعِلَلِ» (١٢٤٨)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٠٨)، وَحَرْبُ الْكِرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١٠)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَكَتَبَ الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: (إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ، وَشَرَائِعَ، وَحُدُودًا، وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعَشَ فَسَابُغُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ: الْعَمَلُ، وَالْإِسْلَامُ: الْكَلِمَةُ).^(٢)
وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ).^(٣)
وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمْصَارِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ).^(٤)

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَقِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي الْإِيمَانِ؟، قَالَ: الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَهُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ).^(٥)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، تَعْلِيْقًا (ج ١ ص ١١).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ص ١٢ و ١٣)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٩٢)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّكَّاؤِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ١٧٢)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٥) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مُخَرِّزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٢ ص ٢١٥)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ مَعْنٌ: قِيلَ لِمَالِكٍ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَالَ: (نَعَمْ)).^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ الْأَوْسَطِ» (ج ٧ ص ٥٠٦ - الْفَتَاوَى): (وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، كَقَوْلِ سَائِرِهِمْ - يَعْنِي: الْأَئِمَّةَ - أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ). اهـ

وَقَالَ حَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٦٧): (سَأَلْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ عَنِ الْإِيمَانِ؟، فَقَالَ: (قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ).

وَقَالَ حَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٦٧): (سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيَّ: (وَأَنَا أَقُولُ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ).

وَقَالَ حَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٧٠): (وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: (قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَبَعْضُهُ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٩ ص ٤٨٤٧): (قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ).^(٢)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مُحَرَّرٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٢ ص ١٦٤)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ).^(١)

* وَالْأَثَرُ عَنِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ... قَوْلُ اللِّسَانِ، وَاعْتِقَادُ الْقَلْبِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ كَثِيرَةٌ جِدًّا، لَا يُمَكِّنُ حَصْرُهَا هُنَا.^(٢)

فَهَذِهِ أَقْوَالُ: وَرَدَتْ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاضِحَةً الدَّلَالَةَ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَبِزِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِدَلَائِلِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَكْثَرُ فَهْمًا لَهَا، الْمُتَمَثِّلَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قُلْتُ: فَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِمْ، وَجَهَلَ مَذْهَبَهُمْ،

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٨)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨١٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٣)، وَالْأَجُرِّيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٤٣)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨١١)، وَاللَّالِكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٢ ص ٨١٧)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) انْظُرْ: «الْإِعْتِقَادُ» لِلَّالِكَاثِيِّ (ج ٢ ص ٨١٤-٨٢٠)، وَ«طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (ج ١ ص ١٣٠)، وَ«تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِلْمَرْوَزِيِّ (ج ١ ص ٣٩٤)، وَ«الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجُرِّيِّ (ج ٢ ص ٦٤٣)، وَ«الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى» لِابْنِ بَطَّةَ (ج ٢ ص ٨٠٥-٨٢٦)، وَ«شُعَبُ الْإِيمَانِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١ ص ٧٦)، وَ«الْإِيمَانُ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ص ٥٣ وَ ٥٤)، وَ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنْدَهَ (ج ١ ص ٣٦٢)، وَ«مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ص ١٦٦).

وَنَسَبَ إِلَيْهِمْ مَا لَمْ يَقُولُوهُ.

* وَقَدْ قَالَ بِهِذَا الْإِعْتِقَادِ فِي الْإِيمَانِ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَحَكَى
الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* بَلْ أَصْبَحَ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْإِيمَانِ مِنْ مُمَيِّزَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،
وَالْفَارِقَةِ بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْبِدْعِ.
وَالَيْكَ أَقُولُ:

قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَرِيحِ السُّنَّةِ» (ص ٢٥): (أَمَّا الْقَوْلُ فِي
الْإِيمَانِ: هَلْ هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَهَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، أَمْ لَا زِيَادَةَ وَلَا نُقْصَانَ؟، فَإِنَّ
الصَّوَابَ: فِيهِ قَوْلٌ مَنْ قَالَ: هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَبِهِ جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ
جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيْهِ مَضَى أَهْلُ الدِّينِ وَالْفَضْلِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ الْوَافِيَةِ» (ص ٨١):
(وَمِنْ قَوْلِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَإِصَابَةُ السُّنَّةِ.

فَالْقَوْلُ: الشَّهَادَةُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا تَقَدَّمَ وَصَفْنَا لَهُ، وَالْإِقْرَارُ بِمَلَائِكَتِهِ
وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَجَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ.

وَالْعَمَلُ: أَدَاءُ الْفَرَائِضِ الَّتِي فَرَضَهَا، وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ الَّتِي حَرَّمَهَا.

وَالنِّيَّةُ: أَعْمَالُ الْقُلُوبِ وَاعْتِقَادَاتُهَا.

وَالسُّنَّةُ: مَعْرِفَةُ الدِّيَانَةِ بِالْعِلْمِ.

* وَبَيَانُ هَذِهِ كُلِّهَا: فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا

أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ (الْآيَةُ....). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي زَمَيْنٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٢٠٧): (وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ إِخْلَاصٌ لِلَّهِ بِالْقُلُوبِ، وَشَهَادَةٌ بِالْأَلْسِنَةِ، وَعَمَلٌ الْجَوَارِحِ، عَلَى نِيَّةٍ حَسَنَةٍ، وَإِصَابَةِ السُّنَّةِ.

* ثُمَّ ذَكَرُ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ: هُوَ بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ الْعَمَلِ.

* فَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ قَرِينَانِ لَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِصَاحِبِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الصُّغْرَى» (ص ١٠٤): (الْإِيمَانُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَعْنَاهُ التَّصْدِيقُ بِمَا قَالَهُ، وَأَمْرٌ بِهِ، وَافْتِرَاضُهُ، وَنَهْيٌ عَنْهُ مِنْ كُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ عِنْدِهِ، وَنَزَلَتْ فِيهِ الْكُتُبُ... وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَتَصْدِيقٌ بِالْجَنَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، يَزِيدُهُ كَثْرَةُ الْعَمَلِ وَالْقَوْلِ بِالْإِحْسَانِ، وَيَنْقُصُهُ الْعُصْيَانُ....). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٦٧): (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَعَمَلٌ وَقَوْلٌ، وَنِيَّةٌ وَإِصَابَةٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٣٤١): (الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اعْتِقَادِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ» (ص ٦٣): (إِنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَمَعْرِفَةٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ» (ص ٢٦٤): (وَمِنْ

مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَمَعْرِفَةٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ٢٣٨): (أَجْمَعَ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَالْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ إِيمَانٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٨): (اتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ... وَقَالُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَعَقِيدَةٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ فِي الزِّيَادَةِ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ بِالنَّقْصَانِ فِي وَصْفِ النِّسَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ قِوَامُ السُّنَّةِ الْأَضْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ» (ج ١ ص ٤٠٣): (الْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ قِوَامُ السُّنَّةِ الْأَضْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَبَّةِ» (ج ١ ص ٢٦٢): (قَالَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ... وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، زِيَادَتُهُ الْبِرُّ وَالتَّقْوَى، وَنَقْصَانُهُ الْفُسُوقُ وَالْفُجُورُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِقْتِصَادِ فِي الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٨٢): (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لُمَعَةِ الْإِعْتِقَادِ» (ص ٣٣): (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ

بِالْعُصَيَّانِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ٦٨): (إِنَّ الطَّاعَاتِ تُسَمَّى إِيمَانًا وَدِينًا، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ كَثُرَتْ عِبَادَتُهُ زَادَ إِيمَانُهُ وَدِينُهُ، وَمَنْ نَقَصَ عِبَادَتَهُ نَقَصَ دِينُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥١): (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ: قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٢٩٢): (وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ - عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ - مِنْ شَعَائِرِ السُّنَّةِ، وَحَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ: الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٥٦): (مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ....). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّلَاةِ» (ص ٥٤): (حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَالْقَوْلُ قِسْمَانِ: قَوْلُ الْقَلْبِ، وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ، وَهُوَ التَّكَلُّمُ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ.

وَالْعَمَلُ قِسْمَانِ: عَمَلُ الْقَلْبِ، وَهُوَ نِيَّتُهُ وَإِخْلَاصُهُ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، فَإِذَا زَالَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ، زَالَ الْإِيمَانُ بِكَمَالِهِ، وَإِذَا زَالَ تَصَدِّقُ الْقَلْبِ، لَمْ تَنْفَعْ بَقِيَّةُ الْأَجْزَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٥): (وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ السَّلَفِ وَعُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ حَكَى الشَّافِعِيُّ: إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَيْهِ، وَحَكَى أَبُو ثَوْرٍ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ أَيْضًا....). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ حَافِظُ الْحُكْمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ» (ص ٤٥): (الْإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَيَتَفَاضَلُ أَهْلُهُ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٥٨): (وَالْمَشْهُورُ عَنِ السَّلَفِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِيْمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى الْإِيْمَانِ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ: عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكَهُمْ، وَأَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيْمَانِ إِنْكَارًا شَدِيدًا...). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦٤): (وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَمَعْرِفَةٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيمِ أُصُولِ الْإِيْمَانِ» (ص ٢٢): (الْإِيْمَانُ اسْمٌ جَامِعٌ لِعَقَائِدِ الْقَلْبِ، وَأَعْمَالِهِ، وَأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَأَقْوَالِ اللِّسَانِ. فَجَمِيعُ الدِّينِ أُصُولُهُ، وَفُرُوعُهُ دَاخِلٌ فِي الْإِيْمَانِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ يَزِيدُ بِقُوَّةِ الْإِعْتِقَادِ، وَكَثْرَتِهِ، وَحُسْنِ الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ

وَكَثَرَتْهَا، وَيَنْقُصُ بِضِدِّ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (ج ٧ ص ٢٠١): (إِنَّ الْحَقَّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ الَّذِي، هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ شَامِلٌ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ كَثِيرَةٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٥ ص ٣٥): (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ لُئْمَةِ الْإِعْتِقَادِ» (ص ٥٧): (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٤٩): (الْإِيمَانُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُوَ: الْإِقْرَارُ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ، وَالْعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ) فَهُوَ يَتَضَمَّنُ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ:

١. إِقْرَارُ الْقَلْبِ.

٢. نُّطْقُ اللِّسَانِ.

٣. عَمَلُ الْجَوَارِحِ.

* وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَإِنَّهُ سَوْفَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ (....). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ص ١٤٥): (فَالْقَوْلُ الْحَقُّ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلُ اللِّسَانِ، وَاعْتِقَادُ الْقَلْبِ،

وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، فَلَا عَمَالَ دَاخِلَةً فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَنِ الْإِيمَانِ، فَمِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ دُونَ الْعَمَلِ، فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ). اهـ

* وَالْأَقْوَالُ الْوَارِدَةُ عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ، كُلُّهَا تَنْطِقُ بِأَنَّهُمْ يُجْمَعُونَ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقَوْلُ: بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قَوْلُ اللِّسَانِ، وَاعْتِقَادُ الْقَلْبِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ.

* وَعَلَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ تُؤْفَى الرَّسُولُ ﷺ، وَعَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ كَانَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ: مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَجَمِيعِ أئِمَّةِ الدِّينِ، وَلَمْ يُخَالِفْهُمْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ؛ إِلَّا الَّذِينَ مَالُوا عَنِ الْحَقِّ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَجَانَبُوا الصَّوَابَ مِنْ: الْمُرْجِئَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ.

فَالْإِيمَانُ وَاجِبٌ: عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ وَهُوَ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِفْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ... وَلَا تُجْزِئُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَالتَّصَدِيقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ الْإِيمَانُ بِاللِّسَانِ نُطْقًا، وَلَا تُجْزِئُ مَعْرِفَةُ الْقَلْبِ، وَنُطْقُ بِاللِّسَانِ حَتَّى يَكُونَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ، فَإِذَا كَمُلَتْ فِيهِ هَذِهِ الثَّلَاثُ خِصَالٍ: كَانَ مُؤْمِنًا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ.^(١)

(١) وَانْظُرْ: «الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنْدَه (ج ١ ص ٣٦٢)، وَ(ج ١ ص ٣٦٢)، وَ«نَكَتَ الْقُرْآنُ» لِلْقَصَّابِ (ج ١ ص ٣٠٢ وَ ٣٠٣)، وَ«الْإِيمَانُ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ» لِلْغَامِدِيِّ (ص ٢٧)، وَ«الْإِيمَانُ» لِلْأَثَرِيِّ (ص ٨٢)، وَ«تَعْلِيمُ

قَالَ الْحَافِظُ الْأَجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٣٥): (اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ: وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ... وَلَا تُجْزِئُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ عَمَلُ الْجَوَارِحِ.

* فَإِذَا كَمَلْتَ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ كَانَ مُؤْمِنًا..... فَلَا أَعْمَالُ بِالْجَوَارِحِ تَصَدِيقُ عَنِ الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ.

* فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقِ الْإِيمَانَ بِعَمَلِهِ، وَبِجَوَارِحِهِ مِثْلَ: الطَّهَّارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ أَشْبَاهُ لِهَذِهِ، وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ الْمَعْرِفَةَ وَالْقَوْلَ دُونَ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَلَمْ تَنْفَعَهُ الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٩٥): (فَقَدْ تَلَوْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَدُلُّ الْعُقَلَاءَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَأَنَّ مَنْ صَدَّقَ بِالْقَوْلِ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ كَانَ مُكَذِّبًا وَخَارِجًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلًا إِلَّا بِقَوْلٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عُبَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٦٥): (فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِلْإِيمَانِ حَقِيقَةً إِلَّا بِالْعَمَلِ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَالَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ بِالْقَوْلِ خَاصَّةً

أُصُولُ الْإِيمَانِ» لِلْسَّعْدِيِّ (ص ٢٢)، وَ«أَسْئَلَةٌ وَأَجْوِبَةٌ فِي الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ» لِلشَّيْخِ الرَّاجِحِيِّ (ص ١٠ وَ ١١)، وَ«مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ص ١٦٦).

يَجْعَلُهُ مُؤْمِنًا حَقًّا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَمَلٌ فَهُوَ مُعَانِدٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٧٩):

(وَاعْلَمُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُثْنِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ يَصِفْ مَا أُعِدَّ لَهُمْ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ وَالنَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ بِرِضَاهُ عَنْهُمْ إِلَّا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالسَّعْيِ الرَّابِحِ، وَقَرَنَ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ، وَالنِّيَّةَ بِالْإِخْلَاصِ حَتَّى صَارَ اسْمُ الْإِيمَانِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ، لَا تَنْفَصِلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يَنْفَعُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ حَتَّى صَارَ الْإِيمَانُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ، وَعَمَلًا بِالْجَوَارِحِ، وَمَعْرِفَةً بِالْقَلْبِ خِلَافًا لِقَوْلِ: الْمُرْجِيَّةِ الضَّالَّةِ الَّذِينَ زَاغَتْ قُلُوبُهُمْ، وَتَلَاعَبَتِ الشَّيَاطِينُ بِعُقُولِهِمْ). اهـ

* وَعَلَى هَذَا يَتَّضِحُ لَنَا أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ الْقَائِلِ بِتَرْكِيهِ مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِفْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ.

عَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (غَلَتِ الْمُرْجِيَّةُ حَتَّى صَارَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَعَامَّةَ الْفَرَائِضِ مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ لَهَا: إِنَّا لَا نُكْفِّرُهُ، نَرَجَأُ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ، فَهَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةُ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ ثُمَّ هُمْ أَصْنَافٌ....).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ حَرْبُ الْكِرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٧٧)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ٩٢٩)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢١).

قُلْتُ: فَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ «الْمُرْجئةِ الْخامِسةِ الْعَصْرِيَّةِ»، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيْمَانِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٣٠٧-الْفُتَاوَى): (وَالْتَّصِدِيقُ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ التَّصِدِيقِ شَيْءٌ مِنْ حُبِّ اللَّهِ وَخَشْيَةِ اللَّهِ، وَإِلَّا فَالتَّصِدِيقُ الَّذِي لَا يَكُونُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ إِيْمَانًا الْبَتَّةَ، بَلْ هُوَ كَتَّصِدِيقٍ: فِرْعَوْنُ، وَالْيَهُودُ، وَإِبْلِيسُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ السَّلَفُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيْمَانِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٨٧-الْفُتَاوَى): (فَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ صَالِحًا بِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْمَانِ عِلْمًا وَعَمَلًا لَزِمَ ضُرُورَةُ صِلَاحِ الْجَسَدِ بِالْقَوْلِ الظَّاهِرِ وَالْعَمَلِ بِالْإِيْمَانِ الْمُطْلَقِ، كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ، وَعَمَلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ، وَالظَّاهِرُ تَابِعٌ لِلْبَاطِنِ لَا زِمَ لَهُ مَتَى صَلَحَ الْبَاطِنُ، صَلَحَ الظَّاهِرُ، وَإِذَا فَسَدَ فَسَدَ...). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٥٩): (فَالْإِيْمَانُ الشَّرْعِيُّ الْمَطْلُوبُ لَا يَكُونُ إِلَّا اعْتِقَادًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا، هَكَذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَئِمَّةِ، قَدْ حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ إِجْمَاعًا: أَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَيْرَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَتِهِ» (ص ٤٠٠): (وَأَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٣): (وَالْإِيْمَانُ فِي الشَّرِيعَةِ: يَشْتَمِلُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ،

وَالْعَمَلِ بِالْأَرْكَانِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٣٠٤): (فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِحَسَبِ كَلَامِ اللَّهِ وَرِسَالَتِهِ، يَتَضَمَّنُ إِخْبَارَهُ، وَأَوَامِرَهُ فَيُصَدِّقُ الْقَلْبُ إِخْبَارَهُ تَصَدِيقًا يُوجِبُ حَالًا فِي الْقَلْبِ بِحَسَبِ الْمُصَدِّقِ بِهِ، وَالتَّصَدِيقُ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، وَيَنْقَادُ لِأَمْرِهِ وَيَسْتَسْلِمُ، وَهَذَا الْإِنْقِيَادُ وَالِاسْتِسْلَامُ، هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِرَادَةِ وَالْعَمَلِ، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ فَمَتَى تَرَكَ الْإِنْقِيَادَ كَانَ مُسْتَكْبِرًا، فَصَارَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَإِنْ كَانَ مُصَدِّقًا....). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٥٤): (اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، وَفِي زِيَادَةِ الْهُدَى إِيْمَانٌ آخَرٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾، وَيُفَسِّرُ هَذَا الْهُدَى بِمَا فِي الْقُلُوبِ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَفَاصِيلَ ذَلِكَ.^(١)

وَيُفَسِّرُ بِزِيَادَةٍ: مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ: إِمَّا الْقَائِمَةَ بِالْقُلُوبِ، كَالْخَشْيَةِ لِلَّهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَرَجَائِهِ، وَالرِّضَا بِقَضَائِهِ، وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ الْمَفْعُولُ بِالْجَوَارِحِ، كَالصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالدُّكْرِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّنْكِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ج ٢ ص ٣٦٥)، وَ«التَّوْحِيدُ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ج ٢ ص ٧٠٢)، وَ«ذِكْرُ الْإِعْتِقَادِ» لِابْنِ الْعَطَّارِ (ص ٣٠).

مُسَمَّى الْإِيمَانِ عِنْدَ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (حَقِيقَةٌ أَنَّهُ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، خِلَافًا: لِلْمُرْجِيَّةِ الَّذِينَ أَخْرَجُوا الْعَمَلَ عَنْ مُسَمَّى الْإِيمَانِ، فَسَهَّلُوا لِلنَّاسِ طَرِيقَ الْمَعَاصِي وَالْمُخَالَفَاتِ، وَخَالَفُوا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ، وَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلِهَذَا الْفُرْقَةُ الضَّالَّةُ مَنْ يَرْوِجُ مَذْهَبَهَا الْيَوْمَ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ ضَلَالَتِهِمْ لِئَلَّا يَغْتَرَّ بِهِمْ مَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُهُمْ، وَيَحْسُنُ الظَّنُّ بِهِمْ). (١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٤٨٢): (وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَذْهَبٌ قَدِيمٌ، مَعْرُوفٌ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ: أَبَا حَنِيفَةَ، وَمَالِكًا، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَحْمَدَ، فَإِنَّهُ مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوْهُ عَنْ نَبِيِّهِمْ، وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «خِلَافِ الْأُمَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ» (ص ٣٥): (وَلِهَذَا كَانَ امْتِيَازُ أَهْلِ النَّجَاةِ عَنْ أَهْلِ الْعَذَابِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَوَّلُ مَا يُمَيِّزُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ هُوَ مِنْهَاجُ التَّلَقِّيِ لِعُلُومِهِمْ، وَمَصْدَرُ الْحَقِّ الَّذِي يَنْهَلُونَ مِنْهُ عَقَائِدَهُمْ وَعِبَادَتَهُمْ وَمَعَامَلَاتِهِمْ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٥٨):

(١) انْظُرْ: «مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ» دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ، لِلشَّيْخِ (ص ٣).

(فَالسُّنَّةُ هِيَ مَا تَلَقَّاهُ الصَّحَابَةُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَلَقَّاهُ عَنْهُمْ التَّابِعُونَ، ثُمَّ تَابِعُوهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ بِهَا أَعْلَمَ وَعَلَيْهَا أَخْبَرَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٦٥): (اعْلَمُوا أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ السُّنَّةُ، وَالسُّنَّةُ هِيَ الْإِسْلَامُ، وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٤٦): (وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ظَاهِرٌ فِي الْأُصُولِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَمْ يَخُصَّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُضْلِ» (ج ٢ ص ٢٧١): (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ^(١) الَّذِينَ نَذَرُوا عَنْهُمْ وَمَنْ عَادَاهُمْ: فَأَهْلُ بِدْعَةٍ؛ فَإِنَّهُمْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكُلُّ مَنْ سَلَكَ نَهْجَهُمْ مِنْ خِيَارِ التَّابِعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ جِيلًا فَجِيلًا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَمَنْ اقْتَدَى بِهِمْ مِنَ الْعَوَامِّ فِي شَرْقِ الْبِلَادِ وَغَرْبِهَا رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ). اهـ

* وَبِهَذَا يَكُونُ طَالِبُ الْعِلْمِ وَثِيقَ الصَّلَةِ بِكُتُبِ وَمُصَنَّفَاتِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ مِنْ

(١) قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَالْخَارِجُونَ مِنْ مَفْهُومِ الْجَمَاعَةِ هُمْ: الْمُتَبَدِّعَةُ وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى ضَلَالٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَهْلَ الرِّبْغِ وَالضَّلَالِ لَا يَكُونُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

قُلْتُ: فَالْجَمَاعَةُ شُرَعًا هُمْ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالِاتِّبَاعِ، أَهْلُ الْحَقِّ، وَالْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ... وَمَنْ اقْتَدَى بِهِمْ وَاتَّبَعَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

وَانْظُرْ: «الْإِعْتَصَامُ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٢ ص ٧٧٠).

أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَقِفُ بِنَفْسِهِ عَلَى حَقِيقَةِ أَقْوَالِهِمْ وَنُقُولَاتِهِمْ، وَيَقْرَأُ بِنَفْسِهِ تَقْرِيرَاتِهِمْ لِمَسَائِلِ الْإِيمَانِ حَتَّى يَذُوقَ طَعْمَ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَيَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ السَّاطِعُ. قُلْتُ: وَهَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَشْفِ الْكُرْبَةِ» (ص ١٥)؛ عَنِ السُّنَّةِ: (هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ، السَّالِمَةُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٢٧٨): (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنَّ السُّنَّةَ الَّتِي يَجِبُ إِتْبَاعُهَا وَيُحْمَدُ أَهْلُهَا وَيُذَمُّ مَنْ خَالَفَهَا: هِيَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أُمُورِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَفِي أُمُورِ الْعِبَادَاتِ وَسَائِرِ الدِّيَانَاتِ، وَذَلِكَ: إِنَّمَا يُعْرَفُ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّابِتَةِ عَنْهُ فِي أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَمَا تَرَكَهُ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، ثُمَّ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّابِقُونَ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٧٢): (وَأَجْمَعَ السَّلَفُ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٧٢): (قَدْ حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَغَيْرُهُمْ، إِجْمَاعًا: أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨٣٢): (ثُمَّ جَعَلَهُ فِيهِمْ - أَيِ: الْإِيمَانِ - يَزِيدُ وَيَقْوَى بِالْمَعْرِفَةِ وَالطَّاعَةِ، وَيَضْعُفُ وَيَنْقُصُ

بِالْغَفْلَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَبِهَذَا نَزَلَ الْكِتَابُ، وَبِهِ مَضَتْ السُّنَّةُ، وَعَلَيْهِ أَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ مِنْ أُمَّةِ الْأُمَّةِ). اهـ

قُلْتُ: وَالرَّبُّطُ لِبُلْبُلَةِ الْعِلْمِ بِمَنْهَجِ الْأَوَائِلِ مِنَ الْأُمَّةِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَسَلَامَةِ الْمُعْتَقِدِ وَالْمَنْهَجِ، لَهُوَ صِمَامُ الْأَمَانِ، لَوَقَايَتِهِمْ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمُنْزَلَقَاتِ، وَالْمُخَالَفَاتِ الْعَقْدِيَّةِ، الَّتِي وَقَعَ فِيهَا أَهْلُ الْبِدْعِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ عِنْدَمَا هَجَرُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَآثَارَ السَّلَفِ، وَاتَّبَعُوا الْأَرَاءَ وَالْأَهْوَاءَ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ مِنْ أَكْبَرِ الْوَسَائِلِ، بَلْ هُوَ الْأَسَاسُ لِتَوْحِيدِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْهَجِهِمُ الْعِلْمِيِّ وَالْعَقْدِيِّ، وَتَوْحِيدِهِمْ فِي جَمِيعِ مَنْهَجِهِمْ، حَتَّى يَلْحَقَ آخِرُ الْأُمَّةِ بِأَوَّلِهَا.

* وَبِهَذَا يَعُودُ لِلْأُمَّةِ مَجْدُهُمُ التَّيْدُ، وَمَاضِيَهُمُ الْمَشْرِقُ، وَتَقُودُ الْأُمَّةُ مَسِيرَةَ الدَّعْوَةِ.... بَعْدَمَا حَرَرَتْ نَفْسَهَا مِنَ الْبِدْعِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا.....، فَتَكُونُ أُمَّةً قَوِيَّةً مُوَحَّدةً، مُتَّحِدةً فِي الْعَقِيدَةِ وَالدِّينِ.

عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (كَانَ وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ: يَقْعُدُ إِلَيْنَا ثُمَّ لَا يَقُومُ أَبَدًا حَتَّى يَقُولَ لَنَا إِنَّهُ لَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا).^(١)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوطَّأِ» (ص ٥٨٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ١٠)؛ بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٍ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ خُلْفُونَ فِي «أَسْمَاءِ شُيُوخِ مَالِكٍ» (ص ٣٣).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ١٥٥): (شِعَارُ أَهْلِ الْبِدْعِ، هُوَ تَرْكُ انْتِحَالِ أَتْبَاعِ السَّلَفِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٣٨٨): (فَإِنَّ الْعِلْمَ النَّافِعَ: مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ فِيهِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَالْشَّأْنُ فِي أَنْ نَقُولَ عِلْمًا: وَهُوَ النُّقْلُ الْمُصَدَّقُ، وَالْبَحْثُ الْمُحَقَّقُ، فَإِنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ خَرْفٌ مُزَوَّقٌ، وَإِلَّا فَبَاطِلٌ مُطْلَقٌ). اهـ

* فَظَهَرَتْ الْأَهْوَاءُ وَالْبِدْعُ مِنَ جَدِيدٍ، حَتَّى هَيَمَنَ «فِكْرُ الْإِرْجَاءِ» عَلَى بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ، وَغَلَبَ فِي بَعْضِ الدِّيَارِ عَلَى عُقُولِ بَعْضِ مَنْ يَتَسَبَّبُونَ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ.... حَتَّى أَصْبَحَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، وَالتَّوْحِيدُ شُرْكًَا، وَالشُّرْكُ تَوْحِيدًا، وَالسُّنَّةُ بِدْعَةٌ، وَالْبِدْعَةُ سُنَّةٌ، وَكَأَنَّ الْإِسْلَامَ مُجَرَّدُ كَلِمَاتٍ، وَإِظْهَارُ شِعَارَاتٍ، وَنَسُوا أَنَّ الْإِسْلَامَ: عَقِيدَةٌ وَشَرِيعَةٌ، وَمَنْهَجُ حَيَاةٍ. قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَجِبُ تَأْصِيلُ جَمِيعِ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، عَلَى ضَوْءِ أدَلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِيمَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ

مُؤَافَقَةً: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ؛ الْمُرْجِيُّ لِمَذْهَبِ الْمُرْجِيَّةِ: فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ «جِنْسِ الْعَمَلِ»

لَقَدْ حَمَلَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: حَمَلَةً شَعَوَاءَ عَلَى عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فِي ذِكْرِهِمْ: «جِنْسِ الْعَمَلِ»، وَتَكْفِيرِهِمْ بِتَرْكِهِ.

فَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: (جِنْسُ الْعَمَلِ: وَهُوَ لَفْظٌ، لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَلَا خَاصَمَ بِهِ السَّلَفُ، وَلَا أَدْخُلُوهُ فِي قَضَايَا الْإِيمَانِ...).

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ - وَهُوَ يَعْيبُ أَهْلَ السُّنَّةِ، فِي تَكْفِيرِهِمْ بِتَرْكِ: جِنْسِ الْعَمَلِ -: (الَّذِي لَا يُبَدِّعُ مَنْ لَا يُكْفَرُ تَارِكُ جِنْسِ الْعَمَلِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُرْجِيٌّ....).

وَقَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ - وَهُوَ يَكْذِبُ عَلَى السَّلَفِ -: (مِنْهُمْ مَنْ لَا يُكْفَرُ بِتَرْكِ الْأَعْمَالِ هَذِهِ جَمِيعًا الْأَرْكَانِ هَذِهِ).

وَيُقَرَّرُ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ بِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ الْإِيمَانَ لِتَارِكِ: «جِنْسِ الْعَمَلِ»؛ فَهُوَ لَيْسَ بِمُرْجِيٍّ^(١)!

وَلَقَدْ اسْتَفْتَحَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ: دِرَاسَةَ «كِتَابِ الْإِيمَانِ»، مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، فِي الدَّوْرَةِ، الَّتِي أُقِيمَتْ فِي الرِّيَاضِ، فِي سَنَةِ: «١٤٢٦هـ»؛ بِالطَّعْنِ

(١) وَالرَّجُلُ ظَهَرَ مِنْهُ بِأَنَّهُ يُجَازِفُ فِي الْكَلَامِ، فَيَتَكَلَّمُ بِمَا لَمْ يُتَقَنَّهُ حَالَ الْجَوَابِ!

الصَّرِيحِ فِي عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الْقَائِلِينَ بِـ«جِنْسِ الْعَمَلِ»، وَقَالَ عَنْهُمْ «أَهْلُ نَعَرَاتٍ وَفَتَنٍ»، وَسَمَّيْ هَذَا الْمُصْطَلَحَ وَهُوَ: «جِنْسُ الْعَمَلِ»: «نَعْرَةً»، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ.^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَكَلَّمَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فِي مَسْأَلَةِ: «جِنْسِ الْعَمَلِ»، وَكَفَرُوا بِتَرْكِهِ، مِنْهُمْ:

- ١- شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٢- وَالْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٣- وَالشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٤- وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٥- وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٦- وَالشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ.
- ٧- وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغَدْيَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ... وَغَيْرُهُمْ.^(٢)

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ: (لَكِنَّ «جِنْسَ الْعَمَلِ»:

(١) أَنْظَرُ لِزَامًا كِتَابِي: «الْقَاصِمَةُ الْخَافِضَةُ لِفِرْقَةِ الْمُرْجَةِ الْخَامِسَةِ دَاحِضَةً» (ص ٤٧).

(٢) قُلْتُ: وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَلِمَةَ: «جِنْسِ الْعَمَلِ»، عَلَى هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فَمَا وَجْهُ تَشْنِيعِ «رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ» إِذَنْ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

هُوَ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ شَرْطًا فَقَطْ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦١٦): (وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ: «جِنْسَ الْأَعْمَالِ»، مِنْ لَوَازِمِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إِيْمَانَ الْقَلْبِ التَّامُّ بِدُونِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مُمْتَنِعٌ، سَوَاءٌ جَعَلَ الظَّاهِرُ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيْمَانِ، أَوْ جُزْءًا مِنْ الْإِيْمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ يَذْكُرُ اخْتِلَافَ السَّلَفِ، فِيمَا يَصِحُّ بِهِ الْإِيْمَانُ مِنَ الْعَمَلِ -: (إِلَّا أَنَّ: «جِنْسَ الْعَمَلِ»، لَا بُدَّ مِنْهُ لِصِحَّةِ الْإِيْمَانِ عِنْدَ السَّلَفِ جَمِيعًا).^(٢) (٣) اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ص ٤١): (الْإِسْلَامُ: هُوَ اسْتِسْلَامُ الْعَبْدِ لِلَّهِ، وَخُضُوعُهُ، وَانْقِيَادُهُ لَهُ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِالْعَمَلِ، وَهُوَ الدِّينُ كَمَا سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْإِسْلَامَ دِينًا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ، وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ وَالْإِيْمَانَ وَالْإِحْسَانَ دِينًا، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْأَسْمَيْنِ إِذَا أُفْرِدَ دَخَلَ فِيهِ الْآخَرُ، وَإِنَّمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ قُرِنَ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ بِالْآخَرِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ الْمُرَادُ بِالْإِيْمَانِ جِنْسَ تَصَدِيقِ الْقَلْبِ^(٤)، وَبِالْإِسْلَامِ: جِنْسُ الْعَمَلِ). اهـ

(١) انظر: «أَقْوَالُ ذَوِي الْعِرْفَانِ فِي أَنَّ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى الْإِيْمَانِ» لِلْسَّنَانِيِّ (ص ١٤٦).

(٢) نَقْلًا مِنْ «جَرِيدَةِ الرِّيَاضِ»، الْعَدَدُ: (١٢٥٠٦)، فِي تَارِيخِ: ١٣/٧/١٤٢٣ هـ.

(٣) قُلْتُ: فَمَنْ أَدْخَلَ الْعَمَلَ فِي الْإِيْمَانِ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ تَارِكَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ بَاقٍ عَلَى إِيْمَانِهِ لِأَنَّ الْعَمَلَ شَرْطُ كَمَالِ عِنْدَهُ، فَهُوَ مُتَأَقِّضٌ يَلْزُمُهُ بِهَذَا الْقَوْلُ الْمُحَدَّثُ قَوْلُ الْمُرْجِئَةِ.

(٤) يَعْنِي: الْإِيْمَانُ فِي الْقَلْبِ كَمَا أَوْضَحَهُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَتَبَّهَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» (ص ٥٦): (مِنْ جِهَةٍ: حُسْنِ الْعَمَلِ وَجَنَسِهِ، فَكُلَّمَا كَانَ الْعَمَلُ أَحْسَنَ كَانَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِهِ أَعْظَمَ، وَحُسْنُ الْعَمَلِ يَكُونُ بِحَسَبِ الْإِخْلَاصِ وَالْمُتَابَعَةِ. وَأَمَّا جِنْسُ الْعَمَلِ: فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَفْضَلُ مِنَ الْمُسْنُونِ، وَبَعْضُ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَمَتَى أَتَى الْإِنْسَانُ بِمَا هُوَ أَفْضَلُ كَانَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِهِ أَعْظَمَ). اهـ

قُلْتُ: فَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ ذَكَرُوا: «جِنْسَ الْعَمَلِ» فَلِمَاذَا التَّشْنِيعُ عَلَى مَنْ يَذْكُرُ: «جِنْسَ الْعَمَلِ»، فِي مَقَالَتِهِ. ^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى كُفْرِ تَارِكِ: «جِنْسِ الْعَمَلِ». ^(٢)

قُلْتُ: لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا إِيمَانًا ثَابِتًا، فِي قَلْبِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ عَمَلًا صَالِحًا!...

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٢١): (وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ، أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا، وَلَا صَلَاةً، وَلَا زَكَاةً، وَلَا

قُلْتُ: وَلَكِنَّ الشَّاهِدَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، بِأَنَّهُ ذَكَرَ لَفْظَ: «جِنْسِ الْعَمَلِ».

وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٦ و ٣٠ و ١١١ و ١٥٦).

(١) قُلْتُ: فَالْأَمْرُ فِيهِ سَعَةٌ، فَمَنْ ذَكَرَهُ فَلَا يُشْنَعُ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فَلَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) بِخِلَافِ قَوْلِ «رَبِّيعِ الْمَدْحَلِيِّ» الَّذِي يَقُولُ بَأَنَّ السَّلَفَ اخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ: «جِنْسِ الْعَمَلِ»!.

صِيَامًا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ (أَوْ) لِأَجْلِ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَهَا، مِثْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ أَوْ يَصْدُقَ الْحَدِيثَ، أَوْ يَعْدَلَ فِي قَسَمِهِ وَحُكْمِهِ، مِنْ غَيْرِ إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ، وَأَهْلَ الْكِتَابِ يَرُونَ وَجُوبَ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، مَعَ عَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِجَابَتِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦١١): (وَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيْمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، وَالصِّيَامَ، وَالْحَجَّ، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ، وَزَنْدَقَةٍ لَا مَعَ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ، وَلِهَذَا إِنَّمَا يَصِفُ سُبْحَانَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنِ السُّجُودِ الْكُفَّارِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْقَصَّابُ فِي «نُكْتِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٦١): سُورَةُ الْأَنْفَالِ رَدٌّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾^(١)، رَدٌّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ ذَكَرَ عَامَّةَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ وَجَعَلَهَا مِنْ

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ، آيَةُ: (٢ وَ ٣ وَ ٤).

الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ قَبْلَ (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ) التَّقْوَى وَإِصْلَاحَ ذَاتِ الْبَيْنِ^(١)، ثُمَّ نَسَقَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَمَلًا بَعْدَ عَمَلٍ وَذَكَرَ فِيهَا التَّوَكُّلَ وَهُوَ: بَاطِنٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ ذَكَرَ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ بِتِلَاوَةِ الْآيَاتِ عَلَيْهِمْ وَهُمْ يُنْكِرُونَهُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ خِصَالِ الْخَيْرِ مِنْ

الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَهُمْ: يُثْبِتُونَ حَقِيقَتَهُ^(٢) بِالْقَوْلِ وَحْدَهُ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ - جَلَّ وَتَعَالَى - قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ: (لَهُمْ دَرَجَاتٌ)، وَقَدْ أَثْبَتَ

لَهُمُ الْإِيمَانَ بِشَرَائِطِهِ وَحَقِيقَتِهِ، وَهُمْ: لَا يَجْعَلُونَ لِلْمُؤْمِنِ فِي إِيْمَانِهِ إِلَّا دَرَجَةً وَاحِدَةً، وَلَا يَجْعَلُونَ لِلْإِيمَانِ أَجْزَاءً.

* فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يُسَمَّى الْمَرْءُ بِالْإِفْرَارِ وَحْدَهُ مُسْتَكْمِلَ الْإِيمَانِ، وَقَدْ سَمَّى

اللَّهُ - جَلَّ جَلَالُهُ - كُلَّ مَنْ حَوَتْهُ الْآيَةُ إِيْمَانًا؟). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٥٨):

(وَالْمَشْهُورُ عَنِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ

كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ: عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ

وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكَهُمْ، وَأَنْكَرَ السَّلَفُ: عَلَى مَنْ أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ مِنْ

الْإِيمَانِ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَمِمَّنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى قَائِلِهِ، وَجَعَلَهُ قَوْلًا مُحَدَّثًا: سَعِيدُ بْنُ

جُبَيْرٍ، وَمِمْوُنُ بْنُ مِهْرَانَ، وَقَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ،

(١) وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِ آيَةٍ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ».

(٢) يَعْنِي: يُثْبِتُونَ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ بِالْقَوْلِ وَحْدَهُ.

وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «هُوَ رَأْيِي مُحَدَّثٌ، أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِهِ»، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ:

«كَانَ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ: لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْإِيمَانِ»^(١). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٩٣)؛

تَحْتَ: حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»: (فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ

جَعَلَ هَذِهِ الْخَمْسَ دَعَائِمَ الْإِسْلَامِ وَمَبَانِيَهُ، وَفَسَّرَ بِهَا الْإِسْلَامَ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ،

وَفِي حَدِيثِ: طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ الَّذِي فِيهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَفَسَّرَهُ لَهُ بِهَذِهِ

الْخَمْسِ، وَمَعَ هَذَا فَالْمُخَالِفُونَ فِي الْإِيمَانِ، يَقُولُونَ: لَوْ زَالَ مِنَ الْإِسْلَامِ خَصْلَةٌ

وَاحِدَةٌ، أَوْ أَرْبَعٌ خِصَالٍ سِوَى الشَّهَادَتَيْنِ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ).^(٢) اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ

الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَاعْتِقَادٌ وَعَمَلٌ، لَكِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ كَمَالٍ فِيهِ، وَيَقُولُ أَيْضًا لَا كُفْرَ إِلَّا

بِاعْتِقَادٍ. فَهَلْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟.

(١) فَمِنْ بَدَعِ الْمُرْجِيَّةِ أَنَّ الْأَعْمَالَ عِنْدَهُمْ لَا تَدْخُلُ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ

كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ فَهِيَ شَيْءٌ زَائِدٌ عِنْدَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَانْظُرْ: «التَّعْلِيلَاتِ الْمُخْتَصِرَةَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانِ (ص ١٤٥).

(٢) وَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ مُخَالِفُونَ فِي الْإِيمَانِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ زَالَتْ جَمِيعُ الْأَعْمَالِ سِوَى

الشَّهَادَتَيْنِ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ الْحَادِثَةُ انْتَشَرَتْ بَيْنَ أَتْبَاعِ «رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ» فِي شَبَكَةِ: «سَحَابٍ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ

الْمُسْتَعَانُ.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الَّذِي يَقُولُ هَذَا مَا فِيهِمَ الْإِيمَانُ، وَلَا فِيهِمَ الْعَقِيدَةُ، وَهَذَا هُوَ مَا قُلْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْرُسَ الْعَقِيدَةَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَيَتَلَقَّاهُ مِنْ مَصَادِرِهَا الصَّحِيحَةِ، وَسَيَعْرِفُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ).

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ وَفِي صِحَّتِهِ، هَذَا تَنَاقُضٌ كَيْفَ يَقُولُ الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ ثُمَّ يَقُولُ الْعَمَلُ شَرْطٌ؟! (١) اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ، وَلَكِنْ تَرَكَ جَمِيعَ الْعَمَلِ، هَلْ يَكُونُ مُسْلِمًا؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا، مَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى يُوحِّدَ اللَّهُ بِعَمَلِهِ، يُوحِّدُ اللَّهُ بِخَوْفِهِ وَرَجَائِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَالصَّلَاةِ، وَيُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ كَذَا وَحَرَّمَ كَذَا. وَلَا يُتَصَوَّرُ ... مَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمُسْلِمَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَتْرُكُ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ، هَذَا التَّقْدِيرُ لَا أَسَاسَ لَهُ. لَا يُمَكِّنُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ مِنْ أَحَدٍ نَعَمْ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يُحَفِّزُهُ إِلَى الْعَمَلِ، الْإِيمَانُ الصَّادِقُ نَعَمْ). (٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنِ الْعَمَلِ: (لَا، هُوَ جُزْءٌ، مَا هُوَ بِشَرْطٍ، هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَعَقِيدَةٌ، أَيْ: تَصْدِيقٌ،

(١) «مَسَائِلُ فِي الْإِيمَانِ» (ص ١٦).

(٢) نَقْلًا مِنْ «التَّعْلِيلِ عَلَى فَتْحِ الْمَجِيدِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» الشَّرِيطُ الثَّانِي، أَوَّلُ الْوَجْهِ الثَّانِي.

وَالْإِيمَانُ يَتَكُونُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالتَّصَدِيقِ، عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ).^(١) اهـ
وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: -عِنْدَمَا سُئِلَ: هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْإِيمَانِ لَكِنَّهُ شَرَطُ كَمَالٍ؟-: (لَا، لَا مَا هُوَ بِشَرَطِ كَمَالٍ، جُزْءٌ، جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ هَذَا قَوْلٌ: الْمُرْجئةُ ...).^(٢) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِقَامَةِ» (ج ٢ ص ٣٠٩)، وَذَكَرَ مَقُولَةَ السَّلَفِ: (لَا يَقْبَلُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ): (وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْمُرْجئةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مُجَرَّدَ الْقَوْلِ كَافِيًا، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ إِذِ الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، لَا بُدَّ مِنْ هَذَيْنِ؛ كَمَا بَسَطْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «مَسَائِلِ فِي الْإِيمَانِ» (ص ١٧): (لَا عَمَلٌ بِدُونِ إِيمَانٍ، وَلَا إِيمَانٌ بِدُونِ عَمَلٍ فَهُمَا حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ، وَالْأَعْمَالُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْأَقْوَالُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِعْتِقَادُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَمَجْمُوعُهَا كُلُّهُ هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَعَ الْإِيمَانِ بِكِتَابِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «مَسَائِلِ فِي الْإِيمَانِ» (ص ٣٤): (الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، فَمَنْ تَرَكَهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلْإِيمَانِ، سَوَاءٌ تَرَكَ الْعَمَلَ كُلَّهُ نِهَائِيًّا فَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا أَبَدًا، أَوْ أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ لَا يَرَاهُ مِنْ

(١) انظر: «أَقْوَالُ ذَوِي الْعِرْفَانِ فِي أَنْ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ» لِسَنَانِي (ص ١٤٤).

(٢) انظر: «الْمَصَدَرُ السَّابِقُ» (ص ١٤٥).

الإِيمَانِ، وَلَا يَرَاهُ دَاخِلًا فِي الْإِيمَانِ؛ فَهَذَا يَدْخُلُ فِي الْمُرْجِئَةِ^(١)، وَالْعَمَلُ قَدْ يَزُولُ
الْإِيمَانُ بِزَوَالِهِ؛ كَتَرَكِ الصَّلَاةِ^(٢). اهـ

قُلْتُ: وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ «الْمُرْجِئَةِ الْعَصْرِيَّةِ»، اضْطِرَابُهُمْ فِي الْكَلَامِ فِي
مَسَائِلِ الْإِيمَانِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَقَالَاتِهِمْ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْمُسْلِمُونَ
فِي عَهْدِ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَعَهْدِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ: اعْتِقَادُ
الْقَلْبِ، وَنُطْقُ اللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، فَلَمْ
يَقُولُوا: هِيَ شَرْطُ كَمَالٍ، بَلْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَعْمَالَ جُزْءٌ مِنْ مُسَمَى الْإِيمَانِ،
فَلَفْظُ الْإِيمَانِ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْمَالُ وَالْإِعْتِقَادَاتُ، كُلُّهَا يَشْمَلُهَا مُسَمَى
الْإِيمَانِ، وَتَقْتَضِيهَا حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ).^(٣) (٤) اهـ

(١) وَرَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبُهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ، فَلَمْ يَسْتَطِعِ التَّخَلُّصَ مِنْهَا إِلَى أَنْ مَاتَ،
اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) وَمِنْ خَطَأِ بَعْضِ الْمُرْجِئَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ الْمُتَسَبِّبِينَ لِلسَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ الْمُخَالِفِينَ مِنْ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْخَوَارِجِ، وَهَذَا فِيهِ تَجَنُّ عَلَى السَّلَفِ مِنْ جِهَتَيْنِ:
الْأُولَى: أَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى السَّلَفِ مَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الطَّعْنُ فِي السَّلَفِ الصَّالِحِ، لِأَنَّهُ مَا زَالَ السَّلَفُ يَدْخُلُونَ الْعَمَلَ فِي مُسَمَى الْإِيمَانِ
وَالْمُرْجِئَةُ لَا يَدْخُلُونَ الْعَمَلَ فِي مُسَمَى الْإِيمَانِ.

(٣) انْظُرْ: «حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ» (ص ٦٣).

(٤) إِذَا فَاَلْتَمَقَّرْتُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُوَ تَلَارُؤُ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَأَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْبَاطِنَةِ، لَا يُمَكِّنُ
تَصَوُّرُ وُجُودِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ يُؤَكِّدُ وَجُوبَ تَرْكِ قَوْلِ «الْمُرْجِيَّةِ الْخَامِسَةِ الْعَصْرِيَّةِ» هَذَا، وَهَجْرُهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَمْ يَقْلُهُ السَّلَفُ، وَأَحْدَثَ خِلَافًا وَافْتِرَاقًا فِي الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ هُوَ مِنَ الدِّينِ، وَيَتَحَتَّمُ تَرْكُهُ حَتَّى تَجْتَمَعَ الْكَلِمَةُ، وَتَاتِلَفَ الْقُلُوبُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٨٣): (الْإِيمَانُ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَظَاهِرُهُ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَبَاطِنُهُ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ وَانْقِيَادُهُ وَمَحَبَّتُهُ، فَلَا يَنْفَعُ ظَاهِرٌ لَا بَاطِنَ لَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٠٤): (فَكُلُّ إِسْلَامٍ ظَاهِرٍ لَا يَنْفَعُ صَاحِبُهُ مِنْهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ الْبَاطِنَةِ، فَلَيْسَ بِنَافِعٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ، وَكُلُّ حَقِيقَةِ بَاطِنَةٍ، لَا يَقُومُ صَاحِبُهَا بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ لَا تَنْفَعُ، وَلَوْ كَانَتْ مَا كَانَتْ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ١٢٨): (الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ مَمْلُوءَانِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ مَعَ التَّصَدِيقِ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ مِنْ مَعْنَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ تِلْكَ إِنَّمَا فَسَّرَتْهَا السُّنَّةُ، وَالْإِيمَانُ بَيْنَ مَعْنَاهُ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٢١): (وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ، أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا، وَلَا صَلَاةً، وَلَا زَكَاةً، وَلَا صِيَامًا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦١١): (وَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ، وَالصَّيَامَ، وَالْحَجَّ، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ، وَرَنْدَقَةٍ، لَا مَعَ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ، وَلِهَذَا إِنَّمَا يَصِفُ سُبْحَانَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنِ السُّجُودِ: الْكُفَّارِ). اهـ

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ مَا سَبَقَ مِنَ الْكَلَامِ تَتَابُعُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الدَّالَّةِ: عَلَى دُخُولِ الْأَعْمَالِ فِي مُسَمًى: الْإِيْمَانِ؛ كَمَا سَبَقَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْأَجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٣٥): (اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمَاءُ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ الْإِيْمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ: وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ... وَلَا تُجْزِئُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ عَمَلُ الْجَوَارِحِ).

* فَإِذَا كُمِلَتِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ كَانَ مُؤْمِنًا... فَأَلْعَمَالُ بِالْجَوَارِحِ تَصَدِيقٌ عَنِ الْإِيْمَانِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ.

* فَلَمَنْ لَمْ يُصَدِّقِ الْإِيْمَانَ بِعَمَلِهِ، وَبِجَوَارِحِهِ مِثْلَ: الطَّهَّارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ أَشْبَاهَ لِهَذِهِ، وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ الْمَعْرِفَةَ وَالْقَوْلَ دُونَ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَلَمْ تَنْفَعِهِ الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٩٥): (فَقَدْ تَلَوْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَدُلُّ الْعُقَلَاءَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ

وَعَمَلٌ، وَأَنْ مَنْ صَدَقَ بِالْقَوْلِ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ كَانَ مُكَذِّبًا وَخَارِجًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلًا إِلَّا بِقَوْلٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عُبَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٦٥): (فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِلْإِيمَانِ حَقِيقَةً إِلَّا بِالْعَمَلِ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَالَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ بِالْقَوْلِ خَاصَّةً يَجْعَلُهُ مُؤْمِنًا حَقًّا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَمَلٌ، فَهُوَ مُعَانِدٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

وَسُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُورَانَ الْفُورَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هِيَ مِفْتَاحُ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَأَصْلُهُ الْأَصِيلُ؛ فَهَلْ مَنْ نَطَقَ بِهَا فَقَطُّ؛ دَخَلَ فِي دَائِرَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ دُونَ عَمَلٍ يُذَكَّرُ؟، وَهَلِ الْأَدْيَانُ السَّمَاوِيَّةُ - غَيْرُ دِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ - جَاءَتْ بِنَفْسٍ هَذَا الْأَصْلِ الْأَصِيلِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (مَنْ نَطَقَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِأَدْيِ ذِي بَدءٍ، وَحَقَّنَ دَمِهِ؛ فَإِنْ عَمِلَ بِمُقْتَضَاهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ فَهَذَا مُسْلِمٌ حَقًّا، لَهُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

* وَإِنْ عَمِلَ بِمُقْتَضَاهَا ظَاهِرًا فَقَطُّ؛ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ فِي الظَّاهِرِ، وَعُومِلَ مُعَامَلَةً الْمُسْلِمِينَ، وَفِي الْبَاطِنِ هُوَ مُنَافِقٌ، يَتَوَلَّى اللَّهُ حِسَابَهُ.

* وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُقْتَضَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاکْتَفَى بِمُجَرَّدِ النُّطْقِ بِهَا، أَوْ عَمِلَ بِخِلَافِهَا؛ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِرِدَّتِهِ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُرْتَدِّينَ.

* وَإِنْ عَمِلَ بِمُقْتَضَاهَا فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي تَرَكَهُ يَقْتَضِي تَرْكَهُ الرَّدَّةَ؛ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِرِدَّتِهِ، كَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا، أَوْ صَرَفَ شَيْئًا مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ. وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي تَرَكَهُ لَا يَقْتَضِي الرَّدَّةَ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ

مُؤْمِنًا نَاقِصَ الْإِيمَانِ بِحَسَبِ مَا تَرَكَهُ؛ كَأَصْحَابِ الذُّنُوبِ الَّتِي هِيَ دُونَ الشَّرِّكَ.

* وَهَذَا الْحُكْمُ التَّفْصِيلِيُّ جَاءَتْ بِهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ السَّمَاوِيَّةِ. (١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «الْمُتَّقَى» (ج ١

ص ٢٩٠): (وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢)﴾ إِلَّا

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (٣)﴾. (٢)

فَرَتَّبَ السَّلَامَةُ مِنَ الْخَسَارَةِ عَلَى مَسَائِلَ أَرْبَعٍ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْإِيمَانُ، وَيَعْنِي: الْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَالْأَقْوَالُ الصَّالِحَةُ، وَعَطْفُ الْأَقْوَالِ

الصَّالِحَةِ، وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةِ عَلَى الْإِيمَانِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛

لِأَنَّ الْأَعْمَالَ دَاخِلَةً فِي الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا عَطَفَهَا عَلَيْهِ اهْتِمَامًا بِهَا.

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ يَعْنِي: دَعَوْا إِلَى اللَّهِ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ،

وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، لَمَّا اعْتَنَوْا بِأَنْفُسِهِمْ أَوَّلًا، وَعَرَفُوا الطَّرِيقَ دَعَوْا غَيْرَهُمْ إِلَى ذَلِكَ؛

لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مُكَلَّفٌ بِدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ،

وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الصَّبْرُ عَلَى مَا يُلَاقُونَهُ فِي سَبِيلِ

ذَلِكَ مِنَ التَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ، فَلَا سَعَادَةَ لِمُسْلِمٍ إِلَّا إِذَا حَقَّقَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الْأَرْبَعَ). اهـ

(١) «الْمُتَّقَى» (ج ١ ص ٩).

(٢) «الْعَصْرُ: ١-٣».

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمُجَرَّدُ الْإِيْتَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِمَعْنَاهَا، وَلَا عَمَلٍ بِمُقْتَضَاهَا: لَا يَكُونُ بِهِ الْمُكَلَّفُ مُسْلِمًا).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٤٤) عَنْ الْإِيْمَانِ: (إِذَا ذَهَبَ نَقْصٌ عَنِ الْأَكْمَلِ، وَمِنْهُ إِذَا ذَهَبَ، ذَهَبَ عَنِ الْكَمَالِ، وَمِنْهُ مَا إِذَا ذَهَبَ، ذَهَبَ الْإِيْمَانُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهُوَ الْقَوْلُ وَالْإِعْتِقَادُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَشَفِ الشُّبُهَاتِ» (ص ١٢٦): (لَا خِلَافَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْعَمَلِ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مُسْلِمًا. فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ؛ كَفَرَ عَوْنٌ وَإِبْلِيسَ وَأَمْثَالُهُمَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ص ٨٦): (فَإِذَا خَلَا الْعَبْدُ عَنِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا... فَإِنَّ حَقِيقَةَ الدِّينِ هُوَ الطَّاعَةُ وَالْإِنْقِيَادُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ فَقَطْ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ لِلَّهِ شَيْئًا فَمَا دَانَ لِلَّهِ دِينًا، وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ فَهُوَ كَافِرٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْإِرْجَاءِ زَعَمُوا أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيَّةَ، ثُمَّ غَلَّتِ الْمُرْجِيَّةُ حَتَّى صَارَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: مَنْ

(١) انظر: «الدَّرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجْوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٥٢٢).

(٢) وانظر: «التَّغْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ١٦٩) كِتَابُ: «الْإِيْمَانِ».

تَرَكَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَعَامَّةَ الْفَرَائِضِ مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ بِهَا أَنَا لَا نَكْفُرُهُ يُرْجَى أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ.

فَهَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةُ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ، ثُمَّ هُمْ أَصْنَافٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: نَحْنُ مُؤْمِنُونَ الْبَتَّةَ، وَلَا يَقُولُ عِنْدَ اللَّهِ، وَيَرَوْنَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَهَؤُلَاءِ أَمْثَلُهُمْ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَيُصَدِّقُهُ الْعَمَلُ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ فَرِيضَةٌ وَالْإِيمَانُ هُوَ الْقَوْلُ، وَيَقُولُونَ: حَسَنَاتُنَا مُتَقَبَّلَةٌ، وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِيمَانُنَا وَإِيمَانُ جِبْرِيلَ وَاحِدٌ، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَاءَ فِيهِمُ الْحَدِيثُ أَنَّهُمْ: الْمُرْجِيَّةُ الَّتِي لُعِنَتْ عَلَى لِسَانِ الْأَنْبِيَاءِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» (ص ٥٧): (تَرَكَ الطَّاعَةَ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ بِهِ، وَالنَّقْصُ بِهِ حَسَبَ تَأَكُّدِ الطَّاعَةِ فَكُلَّمَا كَانَتْ الطَّاعَةُ أَوْكَدَ كَانَ نَقْصُ الْإِيمَانِ بِهَا أَعْظَمَ، وَرُبَّمَا فَقَدَ الْإِيمَانَ كُلَّهُ كَتَرَكَ الصَّلَاةَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْأَجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٨٤): (مَنْ قَالَ الْإِيمَانَ قَوْلٌ دُونَ الْعَمَلِ يُقَالُ لَهُ: رَدَدْتَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا عَلَيْهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ، وَخَرَجَتْ مِنْ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَرَتْ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٤ ص ١٢٠): (فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُصَدِّقُ الرَّسُولَ وَيُحِبُّهُ وَيُعَظِّمُهُ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ قَطُّ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا

(١) «مَسَائِلُ حَرْبٍ» (ص ٣٧٧).

فَعَلَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِهِ بِلاَ خَوْفٍ، فَهَذَا لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَافِرٌ
(....). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَلَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةٍ: أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ اعْتِقَادٍ بِالْجَنَانِ، وَنُطْقٍ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٍ بِالْأَرْكَانِ، فَإِنْ اخْتَلَّ نَوْعٌ مِنْ
هَذِهِ الْأَنْوَاعِ لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مُسْلِمًا).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَمُخَالَفِهِمْ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ»
(ص ٣٥): «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ أَيُّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا عَارِفًا لِمَعْنَاهَا،
عَامِلًا بِمُقْتَضَاهَا، بَاطِنًا وَظَاهِرًا، فَلَا بُدَّ فِي الشَّهَادَتَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ وَالْعَمَلِ
بِمَدْلُولِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا
مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٨٦)». اهـ

* أَمَّا النُّطْقُ بِهَا مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ لِمَعْنَاهَا، وَلَا يَقِينٍ، وَلَا عَمَلٍ بِمَا يَقْتَضِيهِ، مِنْ
نَفْيِ الشُّرْكِ، وَإِخْلَاصِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ
وَالْجَوَارِحِ فَغَيْرُ نَافِعٍ بِالْإِجْمَاعِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ سَلَفًا
وَخَلَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةِ، وَجَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ، أَنَّ الْمَرْءَ لَا يَكُونُ
مُسْلِمًا، إِلَّا بِالتَّجَرُّدِ مِنَ الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ، وَالْبَرَاءِ مِنْهُ وَمِمَّنْ فَعَلَهُ، وَبُغْضِهِمْ وَمُعَادَاتِهِمْ

(١) انْظُرْ: «الدَّرَرُ السَّيِّئَةُ» (ج ٢ ص ٣٥٠).

بِحَسَبِ الطَّاقَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَإِخْلَاصِ الْأَعْمَالِ كُلِّهَا لِلَّهِ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمُجَرَّدُ التَّلَفُّظِ

بِالشَّهَادَتَيْنِ: لَا يَكْفِي فِي الْإِسْلَامِ بِدُونِ الْعَمَلِ بِمَعْنَاهَا وَاعْتِقَادِهِ إِجْمَاعًا).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» (ج ٣ ص ٧١٠): (لِلَّهِ عَلَى

الْعَبْدِ عُبُودِيَّتَيْنِ عُبُودِيَّةٌ بَاطِنَةٌ، وَعُبُودِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ، فَلَهُ عَلَى قَلْبِهِ عُبُودِيَّةٌ، وَعَلَى لِسَانِهِ،

وَجَوَارِحِهِ عُبُودِيَّةٌ، فَقِيَامُهُ بِصُورَةِ الْعُبُودِيَّةِ الظَّاهِرَةِ مَعَ تَعَرِّيهِ عَنْ حَقِيقَةِ الْعُبُودِيَّةِ

الْبَاطِنَةِ، مِمَّا لَا يُقَرِّبُهُ إِلَى رَبِّهِ، وَلَا يُوجِبُ لَهُ الثَّوَابَ، وَقَبُولَ عَمَلِهِ.

* فَإِنَّ الْمَقْصُودَ امْتِحَانُ الْقُلُوبِ، وَابْتِلَاءُ السَّرَائِرِ، فَعَمَلُ الْقَلْبِ هُوَ رُوحُ

الْعُبُودِيَّةِ بِهَا، فَإِذَا خَلَا عَمَلُ الْجَوَارِحِ مِنْهُ، كَانَ كَالْجَسَدِ الْمَوَاتِ، بِلَا رُوحٍ، وَالنِّيَّةُ

هِيَ عَمَلُ الْقَلْبِ، الَّذِي هُوَ مِلْكُ الْأَعْضَاءِ، وَالْمَقْصُودُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَكَيْفَ يَسْقُطُ

وَاجِبُهُ....). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ السَّائِلِ» (ص ٣٣): (وَأَقُولُ مَنْ

كَانَ تَارِكًا لِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَجَمِيعِ فَرَائِضِهِ وَرَافِضًا، لِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مِنْ

الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ إِلَّا مُجَرَّدُ التَّكَلُّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ

هَذَا كَافِرٌ شَدِيدُ الْكُفْرِ حَلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَنْبَغِي تَدَبُّرُهُ فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ زَالَتْ عَنْهُ

(١) «الدُّرَرُ السَّيْنِيَّةُ» (ج ١١ ص ٥٤٥).

(٢) «فَتَاوَى الْأَيِّمَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ٩٧).

الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ.^(١)

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ الْإِيمَانَ بِدُونِ عَمَلٍ لَا يُفِيدُ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَمَا يَذْكُرُ الْإِيمَانَ، يَذْكُرُهُ مَقْرُونًا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لِأَنَّا لَا نَتَصَوَّرُ إِيمَانًا بِدُونِ عَمَلٍ صَالِحٍ).^(٢) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٥٠٦):
(وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْمُطْلَقَ، وَالْعَمَلَ الْمُطْلَقَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ يَتَنَاوَلُ قَوْلَ الْقَلْبِ
وَاللِّسَانِ، وَعَمَلَ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.

فَقَوْلُ اللَّسَانِ: بِدُونِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ هُوَ قَوْلُ الْمُنَافِقِينَ، وَهَذَا لَا يُسَمَّى قَوْلًا إِلَّا
بِالتَّقْيِيدِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ بِالْإِِسْمِ الَّذِي اسْمُكُمْ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الْفَتْحُ: ١١].
وَكَذَلِكَ: عَمَلُ الْجَوَارِحِ بِدُونِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ هِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُنَافِقِينَ، الَّتِي
لَا يَتَقَبَّلُهَا اللَّهُ.

فَقَوْلُ السَّلَفِ: يَتَضَمَّنُ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ الْبَاطِنَ وَالظَّاهِرَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ بَعْضُ
النَّاسِ قَدْ لَا يَفْهَمُ دُخُولَ النِّيَّةِ فِي ذَلِكَ، قَالَ بَعْضُهُمْ وَنِيَّةً، ثُمَّ بَيَّنَّ آخَرُونَ أَنَّ مُطْلَقَ
الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالنِّيَّةِ لَا يَكُونُ مَقْبُولًا إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ....). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُوَافَقَاتِ» (ج ١ ص ٣٦٧): (وَمِنْ هُنَا
فَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مُنْخَرِجًا حُكْمَ عَلَى الْبَاطِنِ بِذَلِكَ، أَوْ مُسْتَقِيمًا حُكْمَ عَلَى الْبَاطِنِ

(١) انظر: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٦١٦).

(٢) انظر: «التَّبَيَّنَ لِعِلَاقَةِ الْعَمَلِ بِإِسْمِ الْإِيمَانِ» لابن سُوفٍ (ص ٤٢).

بِذَلِكَ أَيْضًا، وَهُوَ أَصْلُ عَامٍّ فِي الْفَقْهِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ الْعَادِيَّاتِ وَالتَّجْرِييَّاتِ بَلِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ نَافِعٌ فِي جُمْلَةِ الشَّرِيعَةِ جَدًّا، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى صِحَّتِهِ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَكَفَى بِذَلِكَ عُمْدَةً أَنَّ الْحَاكِمَ بِإِيمَانِ الْمُؤْمِنِ، وَكُفْرِ الْكَافِرِ، وَطَاعَةِ الْمُطِيعِ، وَعَصْيَانِ الْعَاصِي، وَعَدَالَةِ الْعَدْلِ، وَجَرَحَةِ الْمُجَرِّحِ، وَبِذَلِكَ تَنْعَقِدُ الْعُقُودُ وَتَرْتَبُ الْمَوَاقِيقُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ بَلْ هُوَ كُلِّيَّةُ التَّشْرِيعِ، وَعُمْدَةُ التَّكْلِيفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِقَامَةِ حُدُودِ الشَّعَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ). اهـ

قُلْتُ: قَدْ فَهِمَ مِنْهَا بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ كُلَّهَا شَرْطُ كَمَالٍ عِنْدَ السَّلَفِ.

* وَهَذَا خَطَأٌ يَقَعُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ، مِمَّنْ لَمْ يَمَحْضْ قَوْلَ السَّلَفِ فِي

هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: فَلَيْسَ مُرَادُ السَّلَفِ: أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ شَرْطُ لِكَمَالِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الْإِيمَانِ بِدُونِ أَيِّ عَمَلٍ، وَهَذَا لَا زِمَ قَوْلِ الْمُرْجِيَّةِ، وَلَيْسَ قَوْلُ السَّلَفِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قُلْتُ: فَمَنْ أَنْزَلَ مَرْتَبَةَ الْعَمَلِ عَنْ مَرْتَبَةِ الْقَوْلِ، بِأَنْ زَعَمَ حُصُولَ نَجَاةٍ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا قَطُّ^(١)، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ، وَعَدَمِ وُجُودِ الْمَانِعِ، فَقَدْ غَلِطَ، وَقَوْلُهُ هَذَا يَلْتَقِي مَعَ «الْمُرْجِيَّةِ» فِي أَصْلِ مَذْهَبِهِمْ تَمَامًا، وَهُوَ إِعْرَاضُ

(١) وَقَدْ فَصَّلْتُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِي «الْقَنَاعَةُ فِي شُدُوزِ زِيَادَةِ «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ» فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ»، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

عَنِ الْمُحْكَمِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَعَنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَإِجْمَاعِ مُنْعَقِدٍ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمَرْوَزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ٣٤٨):
فِي مَنْ يَقُولُ بِهَذَا يَقُولُ بِهَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْمُرْجِيَّةِ إِذْ زَعَمْتَ أَنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارٌ بِلَا عَمَلٍ). اهـ

قُلْتُ: وَالْأَدَهَى مِنْ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ أَنْ يَتَأَثَّرَ بِتِلْكَ الْفِكْرَةِ السَّاذِجَةِ دُعَاةٌ يَلْتَقُونَ مَعَنَا فِي أَصُولِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ، فتراهم مَعَ الْأَسَفِ يَتَمَسَّكُونَ بِهَذَا الْمُعْتَقَدِ الْبَاطِلِ، وَيَتَكَلَّفُونَ التَّنْقِيبَ عَنْ أدِلَّةٍ لَهُ، بِتَعَسُّفٍ وَتَكْلُفٍ وَلِيٍّ لِأَعْنَاقِ النَّصُوصِ، وَإِخْضَاعِهَا لِتَوَافُقِ ذَلِكَ الْمُعْتَقَدِ الْبَاطِلِ، وَجَرَّهْمُ ذَلِكَ لِلتَّدْلِيسِ بِنَقْلِ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ الْمُوهِمَةِ عَنْ عُلَمَاءَ رَبَّانِيِّينَ عُرِفُوا بِصَفَاءِ الْمَنْهَجِ وَصِحَّةِ الْمُعْتَقَدِ، لِيُضِلُّوا فِي التَّضْلِيلِ، وَيُوغِلُّوا فِي التَّلْيِيسِ، فَيُكْتَبَ عَلَيْهِمْ وَزُرُّهَا وَوَزُرُ مَنْ اعْتَقَدَهَا، وَعَمِلَ بِمُقْتَضَاهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.^(١)

قُلْتُ: فَرَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ: أَحْيَا «مَذْهَبَ الْمُرْجِيَّةِ»، وَنَقَلَهُ مِنْ دَائِرَةِ النَّظَرِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ كَجَمَاعَةٍ ذَاتِ فِكْرٍ وَكِيَانٍ، إِلَى مَنْهَجٍ يُعَادِي وَيُؤَالِي عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.^(٢)

(١) قُلْتُ: لِأَنَّ أَقْوَالَ هَؤُلَاءِ بَعِيدَةٌ عَنِ التَّأَصُّلِ الْعِلْمِيِّ، بَلْ بَعِيدَةٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْهَوَى.

(٢) قُلْتُ: فَوَجَبَ ذَرُّهُ فَتَنَةً فِكْرٍ «الْإِرْجَاءُ الْمُعَاَصِرِ»، بِوَقْفَةٍ صَادِقَةٍ حَيَالَ ذَلِكَ، مَعَ عَدَمِ إِغْفَالِ الطَّرَفِ الْآخَرِ وَهُوَ «فِكْرُ الْخَوَارِجِ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٧٢): (وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الشُّعْبَ تَفَرَّعَ عَنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ، وَأَعْمَالِ اللِّسَانِ، وَأَعْمَالِ الْبَدَنِ). اهـ
قُلْتُ: وَهَذِهِ الشُّعْبُ تَفَاوَتْ مَرَاتِبُهَا بِحَسَبِ دُخُولِهَا فِي مَرَاتِبِ الْإِيمَانِ الثَّلَاثَةِ.

- ١- فَمِنْهَا: مَا هِيَ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ يَزُولُ بِزَوَالِهَا الْإِيمَانُ بِالْكُلِّيَّةِ.
 - ٢- وَمِنْهَا: مَا هِيَ مِنَ الْكَمَالِ الْوَاجِبِ بِزَوَالِهَا يَزُولُ الْكَمَالُ الْوَاجِبُ، وَيَفُوتُ صَاحِبُهُ الثَّوَابُ، وَيَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِ الْإِيمَانِ وَعَدَمِ زَوَالِهِ.
 - ٣- وَمِنْهَا: مَا هِيَ مِنْ شُعْبِ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ تَزُولُ بِزَوَالِهَا مَرْتَبَةُ الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ، وَيَفُوتُ صَاحِبُهُ عُلُوُّ الدَّرَجَاتِ، وَأَسْمَى الْمَقَامَاتِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ، وَلَا يَفُوتُهُ الثَّوَابُ.
- * لِأَنَّ هَذِهِ الشُّعْبَ لَيْسَتْ مِمَّا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، بَلْ جَعَلَهَا مَجَالًا لِلتَّسَابُقِ فِي الْخَيْرَاتِ، وَنَيْلِ أَعَالِي الدَّرَجَاتِ، وَأَرْفَعِ الْمَنَازِلِ فِي الْجَنَّاتِ.^(١)

قُلْتُ: وَلِلْأَسَفِ فَإِنَّ الْأَجْيَالَ الْقَادِمَةَ سَتَدْفَعُ ضَرْبَةً بَاهِظَةً حِينَ تَسْتَشْرِى تِلْكَ الْأَفْكَارَ، وَتَجِدُ مَنْ يَرُوجُ لَهَا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(١) وَانْظُرْ: «الصَّلَاةُ وَحُكْمُ تَارِكِهَا» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ص ٤١-٤٢)، وَ«الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى» لِابْنِ بَطَّةٍ (ج ٢ ص ٨٣٦)، وَ«مَعَارِجُ الْقُبُولِ» لِلْحَكَمِيِّ (ج ٣ ص ١٠١٦)، وَ«التَّعْلِيلَاتُ الْمُخْتَصَرَةُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَّانِ (ص ١٤٩)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٧٢)، وَ«الْمُفْهِمُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١ ص ٣١٧).

* وَقَدْ أَوْضَحَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا سَبَقَ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ، لَوْجُودِ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ فَهُمَا مُتَلَازِمَانِ، لَا يَنْكَفَانِ أَبَدًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ١٦٨): (وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِيمَانَ إِذَا أُطْلِقَ أَذْخَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ فِيهِ: الْأَعْمَالَ الْمَأْمُورَ بِهَا، وَقَدْ يُقَرَّنُ بِهِ الْأَعْمَالُ، وَذَكَرْنَا نَظَائِرَ، لِذَلِكَ: كَثِيرَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ هُوَ مَا فِي الْقَلْبِ، وَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ لَا زِمَةَ لِذَلِكَ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ إِيمَانِ الْقَلْبِ الْوَاجِبِ مَعَ عَدَمِ جَمِيعِ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، بَلْ مَتَى نَقَصَتْ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ كَانَ لِنَقْصِ الْإِيمَانِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ، فَصَارَ الْإِيمَانُ مُتَنَاوِلًا لِلْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مَا فِي الْقَلْبِ وَحَيْثُ عُطِفَتْ عَلَيْهِ الْأَعْمَالُ، فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِإِيمَانِ الْقَلْبِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ الْأَوْسَطِ» (ج ٧ ص ٦٤٢ - الْفَتَاوَى): (اسْمُ الْإِيمَانِ يُسْتَعْمَلُ مُطْلَقًا، وَيُسْتَعْمَلُ مُقَيَّدًا، وَإِذَا اسْتُعْمِلَ مُطْلَقًا، فَجَمِيعُ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ مِنْ أَقْوَالِ الْعَبْدِ وَأَعْمَالِهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ يَدْخُلُ فِي مُسَمًّى: الْإِيمَانِ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ، وَالْأَئِمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، الَّذِينَ يَجْعَلُونَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَيَدْخُلُونَ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ فَرَضَهَا وَنَفَلَهَا فِي مُسَمَّاهُ). اهـ

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ وَالْحَدِيثِ: لَهُمْ قَوَاعِدُ وَضَوَابِطُ، أَصْلُوهَا تَأْصِيلًا فِي غَايَةِ النَّفْعِ، كَمَا أَنَّ لَهُمْ تَحْقِيقَاتٍ دَقِيقَةً ذَكَرُوا فِيهَا أَصُولَ الْخِلَافِ، وَتَفَاوُتَ الطَّوَائِفِ فِي مَدَى التَّزَامِهَا بِلَوَازِمِ أَقْوَالِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ.

فَإِنَّ الْأَصْلَ: الَّذِي نَشَأَ بِسَبَبِهِ النَّزَاعُ فِي الْإِيمَانِ تَمَسُّكَ الْمُخَالِفِينَ بِأَصْلَيْنِ
فَاسِدَيْنِ بَنَوْا عَلَيْهِمَا جَمِيعَ أَقْوَالِهِمْ الْأُخْرَى وَهُمَا:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِيمَانَ كُلُّهُ لَا يَتَّبَعُ، وَلَا يَنْجَزُ إِذَا زَالَ بَعْضُهُ زَالَ كُلُّهُ.
وَالثَّانِي: قَوْلُهُمْ إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ طَاعَةٌ وَمَعْصِيَةٌ، وَإِيمَانٌ وَكُفْرٌ
أَصْغَرُ، وَإِسْلَامٌ وَنِفَاقٌ عَمَلِيٌّ، وَأَنَّهُ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمْ انْتَفَى الْآخَرُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٣٨٧): (وَمِنْ
الْعَجَبِ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي أَوْقَعَهُمْ فِي هَذَا، اعْتِقَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي الْإِنْسَانِ بَعْضُ
الْإِيمَانِ وَبَعْضُ الْكُفْرِ، أَوْ مَا هُوَ إِيمَانٌ وَمَا هُوَ كُفْرٌ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ، فَلِأَجْلِ اعْتِقَادِهِمْ فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ،
وَقَعُوا فِي مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ الْحَقِيقِيِّ، إِجْمَاعِ السَّلَفِ الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ
مِنَ الْأَئِمَّةِ، بَلْ وَخَرَجَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكُفْرٍ مَنْ قَالَ يَقُولُ: جَهْمٌ فِي الْإِيمَانِ). اهـ
وَلِذَلِكَ: فَقَدْ تَصَدَّى أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لِهَذِهِ الْبِدْعِ، مَعَ بِدَايَةِ ظُهُورِهَا
بِالرَّدِّ وَالْبَيَانِ، وَالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، حَتَّى صَارَ مِنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَمَيِّزًا
جَلِيًّا فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ.

* وَبِمَا أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِيمَانِ: هِيَ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ،
حَتَّى صَارَ إِلَى حَدِّ التَّكْفِيرِ وَالْقِتَالِ وَالتَّبْدِيعِ، وَكُلُّ ذَلِكَ كَانَ بِسَبَبِ خَوْضِ الْبَعْضِ
فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ، عَلَى أُسُسٍ غَيْرِ عِلْمِيَّةٍ، بَعِيدَةٍ كُلِّ الْبُعْدِ عَنْ أدَلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
وَفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى ظُهُورِ بَدْعٍ عِدَّةٍ بَدَأَ بِبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ، وَانْتِهَاءِ
بِدْعِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْمُرْجِيَّةِ.

وَهَذَا: هُوَ أَعْظَمُ خَطَأٍ وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْبِدْعِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الْفَهْمِ وَالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٩٨): (وَقَدْ عَدَلَتْ الْمُرْجِئَةُ: فِي هَذَا الْأَصْلِ عَنْ بَيَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى رَأْيِهِمْ، وَعَلَى مَا تَأَوَّلُوهُ بِفَهْمِهِمُ اللَّغَةَ.

* وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ... وَلِهَذَا تَجِدُهُمْ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَعْتَمِدُونَ لَا عَلَى السُّنَّةِ، وَلَا عَلَى إِجْمَاعِ السَّلَفِ وَآثَارِهِمْ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْعَقْلِ وَاللُّغَةِ، وَتَجِدُهُمْ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى كُتُبِ: التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْحَدِيثِ، وَآثَارِ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى كُتُبِ: الْأَدَبِ، وَكُتُبِ الْكَلَامِ الَّتِي وَضَعَتْهَا رُؤُوسُهُمْ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ: الْمَلَا حِدَةِ أَيْضًا....) اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٣٣٩): (وَمَنْ آتَاهُ اللَّهُ عِلْمًا وَإِيمَانًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ - وَالْمُعَاصِرِينَ - مِنَ التَّحْقِيقِ، إِلَّا مَا هُوَ دُونَ تَحْقِيقِ السَّلَفِ، لَا فِي الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعَمَلِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ خِبْرَةٌ بِالنَّظَرِيَّاتِ وَالْعَقْلِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ، عَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ دَائِمًا أَرْجَحُ، مِنْ قَوْلِ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَنَّهُ لَا يَتَدَعُ أَحَدٌ قَوْلًا فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا كَانَ خَطَأً، وَكَانَ الصَّوَابُ قَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِهِ^(١)). اهـ.

(١) قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ يَأْتِي مَنْ يَقَرُّ خِلَافَ ذَلِكَ وَيَنْسُبُهَا إِلَى السَّلَفِ زُورًا وَبُهْتَانًا، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قُلْتُ: وَلَقَدْ صَدَرَتْ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ جُمْلَةٌ مِنَ الْفَتَاوَى مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ تُبَيِّنُ
انْحِرَافَهُمْ وَجَنَائَتَهُمْ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

قُلْتُ: وَمَعَ نُصْحِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ، أَعْنِي: أَصْحَابَ الْفَتَاوَى وَغَيْرَهُمْ لَهُمْ،
بِالرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ إِلَّا أَنَّهُمْ تَمَادَوْا فِي غِيَّهِمْ، وَاسْتَمَرُّوا فِي ضَلَالِهِمْ وَسَوَّدُوا
الصَّفَحَاتِ فِي الرَّدُودِ، وَجَمَعُوا التَّرَهَاتِ لِلدِّفَاعِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، ضَارِبِينَ فِتَاوَى أَهْلِ
الْعِلْمِ وَنُصَحِهِمْ عُرْضَ الْحَائِطِ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْهِدَايَةَ وَالسَّدَادَ ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ
وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الْكَهْفُ: ١٧].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيْمَانِ» (ص ٣١٥): (وَكَذَلِكَ
تَجِدُهُمْ فِي مَسَائِلِ الْإِيْمَانِ، يَذْكُرُونَ أَقْوَالَ الْأَئِمَّةِ وَالسَّلَفِ، وَيَبْحَثُونَ بَحْثًا يُنَاسِبُ
قَوْلَ الْجَهْمِيَّةِ لِأَنَّ الْبَحْثَ أَخَذُوهُ^(١) مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكَلَامِ الَّذِينَ نَصَرُوا قَوْلَ: جَهْمٍ
فِي مَسَائِلِ الْإِيْمَانِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيْمَانِ» (ص ٣١٤): (وَهَذَا قَدْ

(١) كَمَا أَخَذَ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ» عَقِيدَةَ: الْمُرْجِيَّةَ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ عَنِ الْخِلَافِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ صُورِيٌّ!
قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْمَآثِرِ يَدِيَّةٍ وَغَيْرِهِمْ يَزْعُمُونَ فِيهَا أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَفْظِيٌّ
وَلَيْسَ حَقِيقِيًّا.

أُنْظَرُ: إِلَى كُتُبِ أَهْلِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَا: «حَاشِيَةُ الْكُتُبِ عَلَى السَّفِيَّةِ» (ص ١٥٨)، و«قَوَاعِدُ فِي
عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلتَّهَانَوِيِّ (ص ٢٣٥)، وَ«فَيْضُ الْبَارِي» لِلْكَشْمِيرِيِّ (ج ١ ص ٥٩)، وَ«النَّبَرَّاسُ شَرْحُ الْعَقَائِدِ»
لِلْفَرْهَارِيِّ (ص ٤٠٥)، وَ«الْمُسَامَرَةُ شَرْحُ الْمُسَابَرَةِ» لِابْنِ أَبِي شَرِيفٍ (ص ٣٧٣).

وَقَعَ فِيهِ طَوَائِفُ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُتَسَبِّينَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ
 الْمُتَّبِعِينَ لِلْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ «لِلجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ»، بَلْ وَلِلْمُرْجِيَّةِ أَيْضًا، لَكِنْ
 لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ بِالْحَقَائِقِ الَّتِي نَشَأَتْ مِنْهَا الْبِدْعُ يَجْمَعُونَ بَيْنَ الضَّادَيْنِ، وَلَكِنْ مِنْ
 رَحْمَةِ اللَّهِ بِعِبَادِهِ الْمُسْلِمِينَ، أَنَّ الْأَئِمَّةَ الَّذِينَ لَهُمْ فِي الْأُمَّةِ لِسَانُ صِدْقٍ مِثْلُ: الْأَئِمَّةِ
 الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ... كَانُوا يُنْكِرُونَ عَلَى أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ «الْجَهْمِيَّةِ» قَوْلَهُمْ فِي
 الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ، وَصِفَاتِ الرَّبِّ، وَكَانُوا مُتَّفِقِينَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ). اهـ
 قُلْتُ: وَمَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَدْعُونَ التَّحْقِيقَ وَالتَّدْقِيقَ، وَأَنَّهُمْ فُرْسَانُ الْمِيدَانِ فِي
 مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَبَصِّرَ بِالْحَقِّ وَالسُّنَّةِ يَعْلَمُ زَيْفَ أَقْوَالِهِمْ وَبُعْدَهُمْ عَنِ
 عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَجَهْلَهُمُ الْمُرَكَّبُ بِهَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ
كَذَبَ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ الْمُرْجِيُّ؛ بِقَوْلِهِ عَنِ الْخِلَافِ الَّذِي بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ، فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ؛ بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ صُورِيٌّ، وَلَيْسَ
حَقِيقِيًّا مَعْنَوِيًّا^(١)

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ مَسَائِلَ الْإِيمَانِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُهَمَّةِ، وَعَلَيْهَا يَجْرِي كَثِيرٌ
مِنَ الْخِلَافَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

* وَقَدْ كَثُرَ حَوْلَهَا الْكَلَامُ فِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ عَدَدٍ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ لِلْعِلْمِ،
فَمِنْهُمْ: مَنْ وُفِّقَ لِلْحَقِّ، وَمِنْهُمْ: مَنْ أَخْطَأَ طَرِيقَهُ، وَانْتَشَرَ الْخِلَافُ حَتَّى خَاضَ فِيهِ
مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْعِلْمِ، وَآتَى بَعْضُهُمْ بِالْعَجَائِبِ وَالْغَرَائِبِ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ الْخِلَافُ
بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ: مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ، بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ صُورِيٌّ، وَلَيْسَ حَقِيقِيًّا
مَعْنَوِيًّا.

* لِذَا وَجَبَ رَدُّ مِثْلِ هَذِهِ الْمُعَالِطَاتِ، وَتَبْيِينُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ.
سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: هَلْ خِلَافُ أَهْلِ السُّنَّةِ مَعَ
مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ أَوْ الْجَوَارِحِ؟، وَهَلْ هُوَ لَفْظِيٌّ أَوْ مَعْنَوِيٌّ؟.
نَرَجُو مِنْ فَضِيلَتِكُمْ التَّفْصِيلَ.

(١) قَالَ رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ ذَلِكَ فِي «شَرِيطِ مُسَجَّلٍ»، بِصَوْتِهِ: «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، كِتَابُ: «الْإِيمَانِ»، دَوْرَةُ
الرِّيَاضِ، سَنَةِ: (١٤٢٦ هـ).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (خِلَافُ مُرْجئةِ الْفُقَهَاءِ مَعَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ اخْتِلَافٌ فِي عَمَلِ الْجَوَارِحِ، الْعَمَلُ الظَّاهِرُ كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ، فَهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا شَرْطُ كَمَالٍ، إِمَّا شَرْطُ صِحَّةٍ، وَإِمَّا شَرْطُ كَمَالٍ، وَهَذَا قَوْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا عَرَفْنَا).

* وَالْخِلَافُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ: خِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ وَلَيْسَ خِلَافًا لَفْظِيًّا، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ بِالْأَعْمَالِ فَلَا يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَلَا يَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَإِيمَانِ النَّاسِ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمُ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ مَعَ الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ، وَهَذَا قَوْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٧٨): (الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ.... وَإِخْرَاجُ الْعَمَلِ مِنَ الْإِيمَانِ، هُوَ قَوْلُ الْمُرْجئةِ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهِ لَفْظِيًّا، بَلْ هُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ، يَعْلَمُهَا مَنْ تَدَبَّرَ كَلَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَكَلَامَ الْمُرْجئةِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٤٢)؛ مُتَعَبِّيًا قَوْلَ الطَّحَاوِيِّ فِي عَقِيدَتِهِ: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ): (قُلْتُ: هَذَا مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ، خِلَافًا

(١) «مَسَائِلُ فِي الْإِيمَانِ» (ص ٢٠).

لِلسَّلَفِ وَجَمَاهِيرِ الْأَئِمَّةِ، كَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ زَادُوا عَلَى الْإِقْرَارِ وَالتَّصْدِيقِ: الْعَمَلَ بِالْأَرْكَانِ، وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ اخْتِلَافًا صُورِيًّا، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ جَمِيعًا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ عَنْهُ الْإِيمَانُ، وَأَنَّهُ فِي مَشِئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا الْإِتِّفَاقَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ لَوْ كَانُوا غَيْرَ مُخَالَفِينَ لِلْجَمَاهِيرِ مُخَالَفَةً حَقِيقَةً فِي انْكَارِهِمْ أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ لَا تَفْقُوا مَعَهُمْ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنَّ زِيَادَتَهُ بِالطَّاعَةِ، وَنَقْصُهُ بِالْمَعْصِيَةِ، مَعَ تَصَافُرِ أدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنِ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمُرْجئةِ الْفُقَهَاءِ: (لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَيْسَ بِلَفْظِيٍّ بَلْ حَقِيقَةٌ إِذَا قَالُوا: إِنَّ إِيْمَانَكَ كَامِلٌ، وَتَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ، فَهُوَ خِلَافٌ مَا هُوَ بِلَفْظِيٍّ، أَمَّا إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ مَا يَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ، وَأَنَّهُ مَوْقُوفٌ، وَأَنَّ إِيْمَانَهُ لَيْسَ بِكَامِلٍ عَلَى خَطَرٍ، هَذَا يَصِيرُ لَفْظِيًّا، لَكِنْ إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ كَمَالٌ مُجَرَّدٌ كَمَالٍ^(١)، فَهُوَ غَلَطٌ عَظِيمٌ).^(٢) اهـ

* إِذَا فِرَى أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ حَقِيقِيٌّ، وَلَيْسَ لَفْظِيًّا.^(٣)

(١) كَمَا يَقُولُ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ!

(٢) نَقْلًا مِنْ «التَّعْلِيلِ عَلَى فَتْحِ الْمَجِيدِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» الشَّرِيطُ الثَّانِي، آخِرُ الْوَجْهِ: الْأَوَّلِ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «مُرْعَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لِلرَّحْمَانِيِّ (ج ١ ص ٣٧).

قَالَ الْمُفَسِّرُ الْأَلُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (ج ٩ ص ٢٢٠): (وَالْحَقُّ أَنَّ الْخِلَافَ: حَقِيقِيٌّ... وَمَا عَلَيَّ إِذَا خَالَفْتُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبَا حَنِيفَةَ، لِلْأَدَلَّةِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُحْصَى، فَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ وَالتَّقْلِيدِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الرَّحْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِرْعَاةِ الْمَفَاتِيحِ» (ج ١ ص ٣٦): (وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: اخْتِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ حَقِيقِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُ: الْحَنَفِيَّةِ). اهـ

وَقَدْ حَقَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْخِلَافَ هَهُنَا، فَجَمَعَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فَجَعَلَهُ: نِزَاعًا لَفْظِيًّا فِي مَسَائِلٍ^(١)، وَحَقِيقِيًّا مُؤَثِّرًا فِي مَسَائِلٍ فِي الْأَصْلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أُمُورٌ مِنْ بَدْعِ الْعُقَايِدِ وَغَيْرِهَا كَمَا أَسْلَفْنَا.

فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْأَصْفَهَانِيَّةِ» (ص ١٤٣): (وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ فُقَهَاءَ الْمُرْجئةَ خِلَافُهُمْ مَعَ الْجَمَاعَةِ خِلَافٌ يَسِيرٌ، وَبَعْضُهُ لَفْظِيٌّ، وَلَمْ يُعْرَفْ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ بِالْفُتْيَا خِلَافٌ إِلَّا فِي هَذَا، فَإِنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ طَائِفَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ؛ كَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَصَاحِبِهِ: أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِ: أَبِي حَنِيفَةَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ الْأَوْسَطِ» (ج ٧ ص ٥٤٠-الفتاوى): (فَصُلِّ: ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي اسْمِ الْمُؤْمِنِ وَالْإِيمَانِ

(١) كَمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٤٦٢ وَ ٤٧٠).

نِزَاعًا كَثِيرًا مِنْهُ لَفْظِيًّا، وَكَثِيرٌ مِنْهُ مَعْنَوِيٌّ^(١). فَإِنَّ أَيْمَةَ الْفُقَهَاءِ لَمْ يُنَازِعُوا فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَعْلَمَ بِالذِّينِ وَأَقْوَمَ بِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَلَكِنْ تَنَازَعُوا فِي الْأَسْمَاءِ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٣٣٧): (إِنَّهُ لَمْ يُكْفَرْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ مُرْجَّةَ الْفُقَهَاءِ، بَلْ جَعَلُوا هَذَا مِنْ بَدْعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، لَا بَدْعِ الْعَقَائِدِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّزَاعِ فِيهَا لَفْظِيٌّ، لَكِنَّ اللَّفْظَ الْمُنَاطَبِقَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هُوَ الصَّوَابُ^(٢)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ص ٢٨١): (وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ أَكْثَرَ التَّنَازُعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، وَإِلَّا فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ؛ كَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ، مُتَّفِقُونَ مَعَ جَمِيعِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ.

* عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الذُّنُوبِ دَاخِلُونَ تَحْتَ الذِّمِّ وَالْوَعِيدِ، وَإِنْ قَالُوا: إِنَّ إِيْمَانَهُمْ كَامِلٌ كإِيمَانِ جَبْرِيلَ، فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ بِدُونِ الْعَمَلِ الْمَفْرُوضِ، وَمَعَ فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ يَكُونُ صَاحِبُهُ مُسْتَحِقًّا لِلذِّمِّ وَالْعِقَابِ، كَمَا تَقُولُهُ الْجَمَاعَةُ.

* وَيَقُولُونَ أَيْضًا: بَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ كَمَا تَقُولُ الْجَمَاعَةُ.

(١) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ مُرْجَّةِ الْفُقَهَاءِ.

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُخْطِئُ الْمُرْجَّةَ، لِمُخَالَفَتِهِمْ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَالْقَوْلُ الْحَقُّ هُوَ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

* وَالَّذِينَ يَنْفُونَ عَنِ الْفَاسِقِ اسْمَ الْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ.

* فَلَيْسَ بَيْنَ فَقْهَاءِ الْمِلَّةِ: نزاعٌ في أَصْحَابِ الذُّنُوبِ إِذَا كَانُوا مُقَرَّرِينَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَمَا تَوَاتَرَ عَنْهُ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ مِنْهُمْ مَنْ أَخْبَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِدُخُولِهِ إِلَيْهَا، وَلَا يُخْلَدُ مِنْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يَكُونُونَ مُرْتَدِّينَ مُبَاحِي الدِّمَاءِ). اهـ

* إِذَا الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهَا تَفْصِيلٌ.

قُلْتُ: وَلَكِنْ مَنْ نَظَرَ إِلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى الْخِلَافِ مَعَ مُرْجئةِ الْفُقَهَاءِ: مِنْ إِنْكَارِ مَسْأَلَةِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَمَسْأَلَةِ عَدَمِ دُخُولِ الْأَعْمَالِ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَمَسْأَلَةِ تَرْكِ الْأَعْمَالِ، وَمَسْأَلَةِ تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ... وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ، يَكُونُ الْخِلَافُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ حَقِيقِيًّا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ فِي الدِّينِ، حَيْثُ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قَالَ الْمُفَسِّرُ الْأَلُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (ج ٩ ص ٢٢٠): (وَالْحَقُّ أَنَّ الْخِلَافَ: حَقِيقِيٌّ... وَمَا عَلَيَّ إِذَا خَالَفْتُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبَا حَنِيفَةَ لِلْأَدِلَّةِ الَّتِي لَا تَكَادُ لَا تُحْصَى، فَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالَاتِّبَاعِ وَالتَّقْلِيدِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الرَّحْمَانِيُّ فِي «مَرْعَاةِ الْمَفَاتِيحِ» (ج ١ ص ٣٦): (وَقَدْ ظَهَرَ فِي هَذَا

أَنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ^(١) اخْتِلَافٌ: مَعْنَوِيٌّ حَقِيقِيٌّ، لَا لَفْظِيٌّ
كَمَا تَوَهَّمَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٥٨):
(وَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ اسْمٌ عُلِّقَ بِهِ السَّعَادَةُ وَالشَّقَاءُ، وَالْمَدْحُ وَالذَّمُّ، وَالثَّوَابُ
وَالْعِقَابُ، أَعْظَمُ مِنْ اسْمِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، وَلِهَذَا سَمَّيَ هَذَا الْأَصْلَ مَسَائِلَ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَحْكَامِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ١١٤):
(وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ: أَعْنِي مَسَائِلَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، وَالْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، مَسَائِلَ عَظِيمَةٍ
جِدًّا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عُلِّقَ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءُ السَّعَادَةُ، وَالشَّقَاوَةُ وَاسْتِحْقَاقُ الْجَنَّةِ
وَالنَّارِ). اهـ

* فَالْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ وَالْمُرْجِيَّةِ، حَتَّى الْمُرْجِيَّةِ الْفُقَهَاءِ: أَبِي حَنِيفَةَ وَأَتْبَاعِهِ وَاضِحٌ، وَزَعَمَ -
كَمَا سَبَقَ - كَثِيرٌ مِمَّنْ نَظَرَ فِيهِ أَنَّهُ خِلَافٌ: صُورِيٌّ، أَوْ لَفْظِيٌّ مُقْلَدًا فِي ذَلِكَ شَارِحَ
الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ: ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ.^(٢)
وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: حَقِيقِيٌّ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَضَايَا جَوْهَرِيَّةٌ

(١) فَكَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَهُمْ بِالْمُرْصَادِ، أَنْكَرُوا بِدَعْوَتِهِمْ، وَفَنَدُوا شُبُهَهُمْ، وَجَاهَدُواهُمْ بِمَا يَقْمَعُ بِدَعْوَتِهِمْ
تَارَةً بِالسَّيْفِ وَالسَّانِ، وَأُخْرَى بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٢) وَانْظُرْ: «السِّيَر» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٣٣).

فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَعَلَى إِثْرَهَا شَدَّدَ السَّلَفُ النَّكِيرَ عَلَى «الْمُرْجِيَّةِ» بِجَمِيعِ طَوَائِفِهِمْ.

قُلْتُ: وَيَتَّضِحُ بِمَا سَبَقَ بَأَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ مُرْجِيَّةِ الْفُقَهَاءِ لَيْسَ بِلَفْظِي^(١)، بَلْ حَقِيقِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا التَّبْدِيعُ وَغَيْرُهُ كَمَا فَعَلَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

فَعَلَى رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ: أَنَّ يُوطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى لُزُومِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْحِرْصِ عَلَى طَلَبِ الْحَقِّ دُونَ مَيْلٍ، أَوْ تَعْصُبٍ لِعَیْرِ الْحَقِّ الَّذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَمَا عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

* لِأَنَّ الْحَقَّ مُلَازِمُ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ سَائِرِ النَّاسِ مَهْمَا بَلَغُوا مِنَ الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى، وَغَالِبُ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ بِتَرْكِ الْحَقِّ إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ تَعْظِيمِ آرَائِهِمُ الْمُخَالَفَةَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٣ ص ٣١٤): (وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ، أَوْ عَجَزَ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ فَإِنَّمَا هُوَ لَتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ الْمُوَصِلِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ ضَلُّوا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (١٢٣)، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً

(١) كَمَا ادَّعَى رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْإِرْجَاءُ بَعَيْنِهِ الَّذِي اشْتَدَّ نَكِيرُ السَّلَفِ عَلَى مَنْ قَالَ بِهِ.

ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) ﴿طه: ١٢٣-١٢٤﴾. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ٢ ص ٨٥): (وَيَلْحَقُ الذَّمُّ مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَتَرَكَهُ، أَوْ مَنْ قَصَرَ فِي طَلَبِهِ حَتَّى لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ، أَوْ أَعْرَضَ عَنْ طَلَبِ مَعْرِفَتِهِ لِهَوًى أَوْ لِكَسَلٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قُطْفِ الثَّمَرِ فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ الْأَثَرِ» (ص ١٧٥): (وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْحَقُّ مِنْ جَمْعِ خَمْسَةِ أَوْصَافٍ أَعْظَمُهَا: الْإِخْلَاصُ، وَالْفَهْمُ، وَالْإِنْصَافُ، رَابِعُهَا - وَهُوَ أَقْلُهَا وَجُودًا وَكَثْرًا فَقْدَانًا - الْحِرْصُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَشِدَّةُ الدَّعْوَةِ إِلَى ذَلِكَ). اهـ

* إِذَا فَأَبْوَابُ الْإِيمَانِ وَمَسَائِلُهُ مِنْ أَهَمِّ أَبْوَابِ الْإِعْتِقَادِ الَّتِي اهْتَمَّ أَيْمَةُ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ وَالْحَدِيثِ بِبَيَانِهَا.

* إِمَّا بِعِبَارَاتٍ بَيِّنَةٍ وَاضِحَةٍ الدَّلَالَةِ، أَوْ بِأَجْوِبَةٍ قَاطِعَةٍ مُبَيِّنَةٍ الْمَعَانِي، أَوْ بِأَبْوَابٍ مُدْرَجَةٍ ضَمِنَ مُصَنَّفَاتٍ عَقْدِيَّةٍ جَامِعَةٍ، أَوْ بِأَجْزَاءٍ مُفْرَدَةٍ نَافِعَةٍ.

* وَلَقَدْ سَاهَمَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ وَالْحَدِيثِ أَيْمًا مُسَاهِمَةً فِي الذَّبِّ عَنْ عَقِيدَةِ السَّلَفِ مِمَّا وَافَقَ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَذَلِكَ بِبَيَانٍ كَثِيرٍ مِمَّا أَشْكَلَ مِنْ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْمُصَنَّفَاتُ النَّافِعَةُ الَّتِي صَنَّفُوهَا فِي أَبْوَابِ الْإِيمَانِ وَمَسَائِلِهِ مُدَعِّمَةً بِأَدِلَّتِهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَآثَارِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الدَّالِّ عَلَى فَهْمِهِمْ لِنُصُوصِ التَّشْرِيعِ فِي أَبْوَابِ الْإِيمَانِ^(١)، فَإِنَّ اتِّبَاعَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَوْجِبِ الْوَاجِبَاتِ عَلَى

(١) وَالسَّلَامَةُ فِي التَّرَامِ عِبَارَاتِ السَّلَفِ عِنْدَ الشَّرْحِ وَالتَّبَيُّنِ لِمَا أُجْمِلَ مِنْ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ. قُلْتُ: لِأَنَّ لَمْ

فَهُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ. ^{(١) (٢)}
 وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَضَاعِيفِ الْمَبَاحِثِ مِنْ أَجْلِ مَسَائِلِ
 الْعَقِيدَةِ، وَأَوَّلُ أَصُولِ الْعَقِيدَةِ افْتِرَاقًا فِي بَابِهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَلِذَا اعْتَنَى بِهَا الْعُلَمَاءُ
 فِي تَصَانِيفِهِمْ وَلَا سِيَّما مِنْ أَثَمَةِ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ وَالْحَدِيثِ. ^(٣)

فَمَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ: مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِيهَا،
 وَالْإِفْتِرَاقُ عَلَيْهَا قَدِيمًا فِي الْمُسْلِمِينَ، بَلْ لَا يَبْعُدُ إِذَا قِيلَ إِنَّهَا أَوَّلُ مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ
 فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي وَقَعَ النِّزَاعُ فِيهَا بَيْنَ طَوَائِفِهَا، فَخَالَفَ فِيهَا الْمُبْتَدِعَةُ الْأُمَّةَ
 الْإِسْلَامِيَّةَ.

* وَمِنْ ثَمَّ تَرَتَّبَ عَلَيْهَا اخْتِلَافَاتٌ أُخْرَى فِي مَسَائِلِ وَثِيقَةِ الصَّلَةِ بِمَسْأَلَةِ

الْإِيمَانِ. ^(٤)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيمَانِ الْأَوْسَطِ» (ج ٧ ص ٥٧٠ -
 الْفَتَاوَى): (وَأَصْلُ: نِزَاعٍ هَذِهِ الْفَرْقِ فِي الْإِيمَانِ مِنْ «الْخَوَارِجِ»، وَ«الْمُرْجِئَةِ»،

تَسَلَّمَ مَسَائِلُ الْإِيمَانِ مِنْ ابْتِدَاعٍ وَإِخْدَاطٍ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ فِيهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَابَقُونَ فِي الْإِنْتِسَابِ إِلَى اعْتِقَادِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لِمَا فِيهِ مِنَ السَّلَامَةِ وَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ
 وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) انْظُرْ: «الْإِيمَانُ» لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ص ٤)، وَ«قَوَاعِدُ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ» لِلشَّيْخَانِيِّ (ص ٨).

(٣) وَمُحَذَّرًا أَهْلَ السُّنَّةِ مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ، مِنْ سُلوِكِ بِنِيَاتِ الطَّرِيقِ، وَمَزَالِقِ الْفِتَنِ، وَمَسَالِكِ أَهْلِ التَّعَالَمِ فِي
 مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٤) انْظُرْ: «مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ» لِلشُّبْلِيِّ (ص ١٢).

وَالْمُعْتَزَلَةِ»، وَ«الْجَهْمِيَّةِ»، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِيمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا، إِذَا زَالَ بَعْضُهُ زَالَ جَمِيعُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ بَعْضُهُ ثَبَتَ جَمِيعُهُ.

فَلَمْ يَقُولُوا: بِذَهَابِ بَعْضٍ وَبَقَاءِ بَعْضٍ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنَ الْإِيمَانِ^(١)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْأَصْفَهَانِيَّةِ» (ص ١٣٧): (وَأَصْلُ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ مُسْتَحِقًّا لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَالْحَمْدِ وَالذَّمِّ، بَلْ إِمَّا لِهَذَا وَإِمَّا لِهَذَا، فَأَخْبَطُوا جَمِيعَ حَسَنَاتِهِ بِالْكَبِيرَةِ الَّتِي فَعَلَهَا...). اهـ

* فَلَا إِيمَانَ وَكَذَا الْكُفْرُ، كُلُّ مِنْهُمَا خِصَالٌ وَشُعَبٌ عَدِيدَةٌ، وَمَرَاتِبُ مُتَعَدَّدَةٌ، فَمِنْ الْإِيمَانِ شُعْبٌ إِذَا زَالَ، زَالَ الْإِيمَانُ كُلُّهُ، كَالْتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ، وَمِنْهَا: شُعْبٌ إِذَا زَالَتْ لَمْ يَزَلِ الْإِيمَانُ كُلُّهُ، كَالصَّدَقِ فِي الْحَدِيثِ وَالْحَيَاءِ.

وَكَذَلِكَ: الْكُفْرُ مِنْهُ شُعْبٌ إِذَا وَقَعَتْ وَقَعَ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ؛ كَالِاسْتِهْزَاءِ وَالسَّبِّ لِلَّهِ، وَلَدِينِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَمِنْهُ شُعْبٌ إِذَا وَقَعَتْ لَمْ يَقَعْ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ الْمُخْرَجُ عَنِ الْمِلَّةِ، كَسَبِّ الْمُسْلِمِ وَقِتَالِهِ وَالنِّيَاحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُقْتَرِفُهَا وَاقِعًا فِي الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ، وَهُوَ الْكُفْرُ الْعَمَلِيُّ، وَهُوَ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤٧٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «اِفْتِصَاءُ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٢٣٧)، وَ«أَعْلَامُ السُّنَنِ الْمَنْشُورَةِ» لِلْحَكَمِيِّ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ص ٢٨): (قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ مَنْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ، وَرَسَخَ فِي قَلْبِهِ، قَامَ بِأَعْمَالِ الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ ﷺ: (أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)^(١)، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَلْبُ بِالْإِيمَانِ إِلَّا وَتَتَّبِعُ الْجَوَارِحُ بِالْأَعْمَالِ.

* وَلَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنًا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْإِيمَانُ ضَعِيفًا فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَلْبُ بِهِ تَحَقُّقًا تَامًا، مَعَ عَمَلِ جَوَارِحِهِ أَعْمَالِ الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ مُسْلِمًا، وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ الْإِيمَانَ التَّامَّ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ص ٧٦)؛ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: (وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمِلِّيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخْلِدُونَهُ فِي النَّارِ، كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزِلَةُ، بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ... وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ. فَلَا يُعْطَى الْإِسْمَ الْمُطْلَقَ^(٢)، وَلَا يُسَلَبَ مُطْلَقُ الْإِسْمِ^(٣)). اهـ

(ص ٧٣)، وَ«الصَّلَاةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٥٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٩٩) مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فَالْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ: هُوَ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ، الَّذِي تَنَازَلَ فَعَلَ الْمَأْمُورُ، وَاجْتَنَبَ الْمَحْذُورَ وَالْمَحْظُورَ.

(٣) وَمُطْلَقُ الْإِيمَانِ، فَهَذَا يَشْمَلُ الْإِيمَانَ الْكَامِلَ، وَالْإِيمَانَ النَّاقِصَ الَّذِي لِمُصَاحِبِهِ ذَنْبٌ كَبِيرٌ أَوْ صَغُرَ دُونَ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ: هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ
الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَاعْتِقَادٌ وَعَمَلٌ، لَكِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ كَمَالٍ فِيهِ، وَيَقُولُ آيْضًا لَا كُفْرَ إِلَّا
بِاعْتِقَادٍ. فَهَلْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الَّذِي يَقُولُ هَذَا مَا فَهِمَ الْإِيمَانَ، وَلَا فَهِمَ الْعَقِيدَةَ، وَهَذَا هُوَ
مَا قُلْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْرُسَ الْعَقِيدَةَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَيَتَلَقَّاهُ
مِنْ مَصَادِرِهَا الصَّحِيحَةِ، وَسَيَعْرِفُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ).

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ فِي كَمَالِ
الْإِيمَانِ وَفِي صِحَّتِهِ، هَذَا تَنَاقُضٌ، كَيْفَ يَقُولُ الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ يَقُولُ: الْعَمَلُ
شَرْطٌ؟!

* وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْطَ يَكُونُ خَارِجَ الْمَشْرُوطِ، وَالْعَمَلُ دَاخِلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ
فِي الْإِيمَانِ لَا خَارِجَ عَنْهُ فَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُ.

* فَهَذَا يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِ السَّلَفِ، وَقَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ لَا يَفْهَمُ
التَّنَاقُضَ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَوْلَ السَّلَفِ، وَلَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَأَرَادَ أَنْ
يَدْمِجَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، فَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَالْعَمَلُ هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَجُزْءٌ
مِنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْإِيمَانِ، أَوْ شَرْطٌ كَمَالٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
هَذِهِ الْأَقْوَالِ الَّتِي يُرَوِّجُونَهَا الْآنَ.

فَالْإِيمَانُ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَهُوَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

* هَذَا مَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، خِلَافًا لِلْمُرْجَةِ^(١). اهـ

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ، سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) «مَسَائِلُ فِي الْإِيمَانِ» (ص ١٦).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي اللَّهِ تَعَالَى تَلَفَظَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ الْإِخْوَانِيُّ الْقُطَيْبِيُّ، عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ «بِالْفَافِ لَا تَلِيقُ بِجَلَالِهِ عَزَّ وَجَلَّ»	١٠
(٣) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَلَفَظَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ الْحَدَّادِيُّ الْإِخْوَانِيُّ الْقُطَيْبِيُّ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ بِالْفَافِ لَا تَلِيقُ بِجَنَابِهِ! وَهُوَ رَسُولٌ كَرِيمٌ عَظِيمٌ! وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ بِالْفَافِ: سَيِّدُ قُطْبٍ، فِي عَدَمِ تَأْذِيهِ مَعَ الرُّسُلِ.....	٢١
(٤) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ طَعَنَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ الْإِخْوَانِيُّ الْقُطَيْبِيُّ فِي نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَمِيهِ لَهُ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْوَاقِعَ، وَأَنَّ الْهُدْهَدَ يَعْرِفُ الْوَاقِعَ أَكْثَرَ مِنْهُ!، وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ: سَيِّدُ قُطْبٍ، فِي طَعْنِهِ فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.....	٢٣
(٥) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَعَنَ: رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ الْإِخْوَانِيُّ الْقُطَيْبِيُّ، فِي جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَمِيهِ لَهُ بِالْعَجْزِ فِي السِّيَاسَةِ؟!، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ فِي حَقِّ جِبْرِيلَ الْقَوِيِّ الْأَمِينِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.....	٢٦
(٦) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الشَّرْكَ: ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ رَبِيعًا الْمَدْحَلِيَّ	٢٧

الإِخْوَانِي الْقُطْبِيَّ، يَجْعَلُ الْفَضْلَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ: لِسَفَرِ
الْحَوَالِي السُّرُورِيِّ، وَلَيْسَ الْفَضْلَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ: لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
وَهَذَا مِنَ الشَّرْكِ الْبَيِّنِ، وَهَذَا فِكْرٌ: سَيِّدِ قُطْبٍ.....

(٧) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَعْنَى: كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ: ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ٢٨

رَبِّعًا الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِيَّ الْقُطْبِيَّ يُخَلُّ بِمَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)،
وَيُشْرَحُهَا بِشَرْحٍ بَاطِلٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْحُلُولِيَّةِ وَالْحَزَبِيَّةِ، الْحَرَكِيَّةِ
الْإِخْوَانِيَّةِ، وَهَذَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ بِتَفْسِيرِ سَيِّدِ قُطْبٍ لـ (لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ)، وَإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ.....

(٨) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي جِهَادِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ذَكَرَ الدَّلِيلُ ٣١

عَلَى أَنَّ رَبِّعًا الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِيَّ الْقُطْبِيَّ، يَنْفِي عَنْ جَمِيعِ
الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: جِهَادَهُمْ أَعْدَاءَهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ بِالسُّيُوفِ
وَهَذَا قَوْلُ الشُّوعَرِيِّينَ الْمُلْحِدِينَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْجِهَادَ
الْإِسْلَامِيَّ مُطْلَقًا.....

(٩) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى: ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ رَبِّعًا ٣٣

الْمَدْخَلِيَّ الْإِخْوَانِيَّ الْقُطْبِيَّ يَدَّعِي أَنَّهُ يَرَى اللَّهَ تَعَالَى بِقَلْبِهِ فِي
الْيَقَظَةِ، بَلْ عِنْدَهُ كُلُّ مَنْ يُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ يَرَاهُ
بِقَلْبِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الصُّوفِيَّةِ أَتْبَاعِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَهَذَا فِيهِ
مُشَابَهَةٌ لِأَلْفَاظِ: سَيِّدِ قُطْبٍ، فِي وَحْدَةِ الْوُجُودِ.....

(١٠) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ: ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ رَبِّعًا ٣٧

الْمَدْحَلِيِّ الْإِخْوَانِيِّ الْقُطْبِيِّ، يُشَكِّكُ فِي مَنَهِجِ الطَّائِفَةِ
الْمَنْصُورَةِ.....

- (١١) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ: تَكْفِيرُ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ ٣٩
الْإِخْوَانِيِّ الْقُطْبِيِّ، لِلشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى طَرِيقَةِ: سَيِّدِ
قُطْبٍ، الَّذِي كَفَّرَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ.....
- (١٢) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى: ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَخَبُّطِ: ٤١
رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ الْإِخْوَانِيِّ الْقُطْبِيِّ، فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا
شَكٌّ وَتَشْكِيكٌ فِي أُمُورٍ عَقِيدِيَّةٍ يَجِبُ الْحَزْمُ فِيهَا، وَالتَّشْكِيكُ
مِنْ فِكْرٍ: سَيِّدِ قُطْبٍ، شَابَهَهُ: الْمَدْحَلِيُّ فِي ذَلِكَ.....
- (١٣) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ مُوَافَقَةٌ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ، ٥٨
لِلْمُرْجِيَّةِ، فِي قَوْلِهِ إِنَّ: الْعَمَلَ شَرْطٌ كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ.....
- (١٤) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ: إِنكَارُ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ ١٠٦
الْمُرْجِي، قَوْلُهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا
مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وَلَا يَقُولُ: حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ، لِيُقَرَّرَ: مَذْهَبُ
الْمُرْجِيَّةِ، فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ.....
- (١٥) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ: كَذَبَ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ ١١١
الْمُرْجِي عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي زَعْمِهِ بَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: بَأَنَّ
الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ وَهُوَ فَرْعٌ وَكَمَالٌ لِلْإِيمَانِ لِيُقَرَّرَ بِذَلِكَ:
مَذْهَبُ الْمُرْجِيَّةِ، عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.....

- (١٦) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِيمَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ: مُوَافَقَةُ: رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ؛ ١٣٩
 الْمُرْجِي لِمَذْهَبِ الْمُرْجِئَةِ: فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ «جَنْسِ الْعَمَلِ»
- (١٧) عَقِيدَتُهُ وَفِكْرُهُ: فِي الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ ١٦٦
 كَذَبَ: رَبِيعُ الْمَدْخَلِيِّ الْمُرْجِئُ؛ بِقَوْلِهِ عَنِ الْخِلَافِ الَّذِي بَيْنَ
 أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ، فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ؛
 بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ صُورِيٌّ، وَلَيْسَ حَقِيقِيًّا مَعْنَوِيًّا.....

